وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال



توفيق المديني



تاريخ الصراعات السياسية

في السودان والصومال

تصميم الغلاف

أحمد إسماعيل



توفيق المديني

تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٢م



تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال / توفيق المديني .- دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢م .- ٢١٦ ص ؛ ٢٤ سم.

(تاريخ العرب والعالم؛ ٧)

١- ٣٢٠,٩٦ م د ن ت ٢- ٩٦٣ م د ن ت
٣- العنوان ٤- المديني ٥- السلسلة

مكتبة الأسد

تاريخ العرب والعالم

«٧»

المقدمة

-١-

تعنى هذه الدراسة بتاريخ السودان المعاصر منذ استقلاله ولغاية الآن، حيث يعيش هذا البلد العربي مضاعفات مرحلة بناء الدولة الحديثة التي تلقي بتأثيراتٍ متعدّدة، سلباً، على كثير من مكونات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيه، وعلى وحدته المجتمعية والإثنية؛ التي تبدو من بين أكثر الكيانات حساسيةً تجاه الصراعات السياسية والعسكرية الداخلية التي ما زالت تظلّلها دوّامات من الرياح العواصف والصراعات المتراكمة الإقليمية والدولية، على منطقة القرن الإفريقي.

وتعتبر قضية جنوب السودان من أخطر وأكثر القضايا الإقليمية تعقيداً في القارة الإفريقية والعالم العربي. فقد لازمت هذه القضية السودان حتى قبل استقلاله، حيث تطاولت الحرب الأهلية في جنوب السودان، وتسببت في الإطاحة بالنظام العسكري الأول (الفريق إبراهيم عبود) والثاني (جعفر محمد نميري)، كما أودت بالديمقراطية الثانية والثالثة (التي تم تناولها في متن هذه الدراسة)، وقاد إلى إحداث العديد من الأزمات السياسية والانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه السودان اليوم، إضافة إلى ما تمخض عنه من الصراع بين الشمال والجنوب الذي دارت رحاه منذ عقدين من الزمن بوصفه أطول صراع من نوعه في القارة الإفريقية عن مقتل نحو مليوني شخص.

وتعود أسباب أزمة الجنوب، وبالتالي النزاع في الجنوب السوداني إلى عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية، وإلى طبيعة التكوين البشري للسكان

الذين ينتمون إلى أعراق وديانات وثقافات متعددة، من دون أن ننسى دور السياسة الاستعمارية البريطانية الانفصالية التي مارستها في السودان قبل الاستقلال، وكذلك أيضاً الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة في تصديها لحل أزمة الجنوب، كما لا يجوز أن ننسى الدور السلبي لبعض القيادات الجنوبية التي ذهبت إلى الاستقواء بالقوى الدولية العظمى وإسرائيل، مُحَّوِلَة بذلك أزمة الجنوب إلى بوابة لتدخل الولايات المتحدة الأميركية في شؤون السودان الداخلية.

بعد خمس سنوات من سكوت أصوات المدافع في جنوب السودان عقب توقيع اتفاقيات نيفاشا في سنة ٢٠٠٥، جرى الاستفتاء في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، الذي شكل موعداً لحسم مسألة ما إذا كان جنوب السودان، الغني بالنفط والذي تعتنق أغلبية سكانه المسيحية أو يعبدون الوثنية، سيقرر الانفصال عن شمال السودان صاحب الأغلبية المسلمة، الفقير نفطياً، الأمر الذي سيقود إلى ولادة دولة جديدة، أم إن سكان الجنوب سيقررون البقاء في ظل وحدة الدولة المركزية السودانية.

الآن، وبعد إعلان نتائج الاستفتاء، أصبح انفصال جنوب السودان أو استقلاله أمراً واقعاً، بصرف النظر عن الاحتمالات المظلمة لعلاقات الشمال بالجنوب بل مستقبل السودان نفسه بل المنطقة كلها عقب المتغيرات المتوقعة في مصر. فهناك دولة إفريقية جديدة ولدت، هي الدولة الرابعة والخمسون في إفريقيا، ستغير الخريطة، في القارة وفي بلد المليون ميل مربع. لن يعود أكبر بلد أفريقي مساحةً. ستتغير حدود الجغرافيا... ومعها بعض ملامح السياسة. يطرح انفصال الجنوب جملة من التحديات، للسودانيين بشطريهم، ولأهل المنطقة من الجيران الأقربين والأبعدين، وبعض أوروبا والولايات المتحدة خصوصاً. ستشرّع الأبواب أمام جملة من التداعيات والتساؤلات. مرحلة ما بعد الاستفتاء هي المحك الأساس. ليست أقل خطورة من المراحل التي استلزمت من أهل البلد نصف قرن من الحرب الأهلية التي حصدت نحو مليوني ضحية. واستنزفت طاقات ومصادر، واستدعت تدخلات إقليمية ودولية.

لا شك أن هناك تداعيات حول «حق تقرير المصير» لجنوب السودان بعد أن أفضى الاستفتاء الذي جرى في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ إلى الانفصال، الأمر الذي سيقود بدوره إلى تقسيم الدولة السودانية الحالية إلى دولتين، واحدة في الشمال، وثانية في الجنوب. والحال هذه، يُعَدُّ انفصال الجنوب أول سابقة قانونية وسياسية في تاريخ القارة الإفريقية. فهو أول حالة انفصال بتقرير المصير في إفريقيا، حيث لم يسبق لدولة إفريقية أن انشطرت لقسمين بتقرير المصير.

في الواقع التاريخي، سوف يؤدي انفصال جنوب السودان إلى تغييرات إستراتيجية في المحيط الإقليمي للقارة الأفريقية، لا سيما أن هذا الأمر سيمتد إلى حدود دول القارة فضلاً عن تداخل المصالح الدولية مع دولة جنوب السودان الوليدة. وستكون لهذا الانفصال تداعيات خطيرة على دول الجوار الأفريقي.. ويرى المحللون المتابعون للأوضاع في جنوب السودان، أن الانفصال لن يكون سهلا كما يتخيل البعض، لأن دول الجوار الجغرافي لجنوب السودان لن تسلم بدولة جنوبية معترف بها لأنها تعاني من المشكلة عينها. ومن شأن قيام مثل تلك الدولة الجنوبية الجديدة نقل العدوى إليها.

-٢-

كما تعنى هذه الدراسة أيضاً بتاريخ الصومال الذي خضع للإستعمار الإيطالي منذ نهاية القرن التاسع عشر، إذ إن إيطاليا التي توحّدت في مؤتمر برلين عام ١٨٨٤، كانت تسعى بشغفٍ إلى تأكيد وجودها للتعويض عن تأخّرها السياسي والاقتصادي قياساً على سائر بلدان أوروبا الغربية. فمطامعها الاستعمارية لم تكن استراتجية أو اقتصادية، بل لاكتساب مجدٍ استعاضيّ مع تأمين قيام مستوطناتٍ بشرية قادرة على احتواء النزف الديموغرافي الذي كانت تشكو منه (نحو الولايات المتحدة والأرجنتين على وجه الخصوص). ولم تحدّ الفاشية من هذه النزعة، بل حوّلت الظاهرة الكولونيالية الإيطالية إلى دراما نفسية تعويضيّة ستؤدّي في

عشرينات القرن العشرين إلى وقوع مجازرٍ حقيقيّة وتدمير كافّة آليات الانضباط الاجتماعي المحليّة المتوارثة.

ورغم أن الشعب الصومالي خضع للإستعمار الأوروبي منذ نهاية القرن التاسع عشر، فإنه بقي موحّداً ثقافيّاً، ومحافظاً على هويته. فكان الاستقلال في عام ١٩٦٠، وهو الذي سيفتح في نظره الطريق إلى إعادة الوحدة. حتّى أنّ فكرة "الصومال الكبير" قد تحوّلت مشروعاً وطنياً مركزيّاً.

وكانت دول الجوار الجغرافي للصومال قلقة من يقظة شعور قومي أو ديني صومالي قد يدفع بالصومال إلى فتح جبهة مع إثيوبيا وكينيا لاستكمال تجسيد وطن "الصومال الكبير" - الذي ترمز إليه النجمة الخماسية في العلم الصومالي - بتحرير الأقاليم الصومالية خارج حدود الدولة عشية استقلالها عام ١٩٦٠. فقد تأسست إثيوبيا وكينيا على حساب وحدة الصومال؛ فإثيوبيا استأثرت بإقليم أوغادين الذي يمثل حاليًا الإقليم الخامس من الدولة الإثيوبية، في حين ضمت كينيا ما يُعرف بإقليم "الحدود الشمالية" والذي يقطنه نحو مليونين من الصوماليين.

يعتبر الكثيرون أن جذور الأزمة الصومالية تعود لهزيمة سياد بري عام ١٩٧٨ في الحرب الصومالية الثانية التي خاضها ضد إثيوبيا لاستعادة إقليم أوغادين، أي أنها تعود لمحاولة الصومال استعادة حدوده، وبذلك بدأ العد التنازلي لنهاية حكم بري، وبسعي خاص من إثيوبيا التي عملت على تسليح وتدريب الجماعات القبلية المختلفة للإطاحة بالحكم.

منذ العام ١٩٩٨ والولايات المتحدة تعتبر الصومال مشكلةً أمنيّةً، حيث تبيّن أنّها استُخدِمَت لتحضير الاعتداءات على السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا خلال صيف ذلك العام، إضافةً إلى الاعتداء على أحد فنادق مومباسا في تشرين الثاني / نوفمبر من العام ٢٠٠٢.

وكان الغرب متخوفا من تعاظم نفوذ "المحاكم الإسلامية" في الصومالفي عام ٢٠٠٦، لاسيما وأن صعود الإسلام في الصومال يترافق مع نهضة إسلامية تمتدّ على نطاق واسع في دول العالم الإسلامي. وبالتالي، فإن نجاح المحاكم في

الصومال سيؤدي إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي، كما أنه سيشكّل دفعة قوية للمشروع الإسلامي العام، ما قد يُلحق ضرراً بالغاً بمصالح الغرب في العالم الإسلامي وفي العالم أجمع، لأن تدهور سلطة الغرب في منطقة من العالم سيؤدي إلى تدهور سلطته في مناطق أخرى. وهكذا سوف تتراجع سلطة الغرب العالمية.

لذلك، وحفاظاً على مصالح الغرب في منطقة القرن الإفريقي والعالم، أعطت الولايات المتحدة والغرب الضوء الأخضر لإثيوبيا كي تتدخّل في الصومال وتقضي على "المحاكم الإسلامية". منذ سنواتٍ والأزمة الصومالية لا تعتبر إلاّ جزئياً أزمةً خاصّة بهذا البلد. فهي تحوّلت بالأمر الواقع إلى نقطة تبلورٍ للصراعات الإقليمية يدفع ثمنها الشعب الصومالي، وباتت، منذ العام ٢٠٠١، ساحة معركةٍ حقيقية لحربٍ سريّة في إطار المواجهة الأميركية ضد الإرهاب الدولي.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

القسم الأول

أزمة الجنوب وتفكيك الدولة السودانية



الفصل الأول

حقائق عن جنوب السودان

١ - تعريف بجغرافية «جنوب السودان» وسكانه:

تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع من مساحة السودان البالغة ٢,٥ مليون كيلو متر مربع تقريباً، أي ما يعادل ٢٨% من المساحة الكلية للبلاد. وللجنوب حدود تمتد إلى ٢٠٠٠ كيلو متر تقريبا مع خمس دول هي إثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو وأفريقيا الوسطى.

وتشكل المراعي٤٠% من الجنوب السوداني والأراضي الزراعية ٣٠% بينما تشغل الغابات الطبيعية ٢٣% والسطوح المائية ٧% من جملة المساحة.

ويعرَّف جنوب السودان بأنَّه الجزء الذي يمتد جنوباً حتى بحيرة /البرت/ بأوغندا، ويشتمل الجنوب على ثلاث مديريات هي:

أ - بحر الغزال.

ب - الاستوائية.

ت - أعالي النيل.

ومما لا شك فيه أن نهري النيل هما اللذان وهبا الحياة للسودان ولشعبه ولشعوب أخرى، أمّا في الجنوب فقد أوجد النهر مساحات واسعة تغطيها المستنقعات وهذه المنطقة تعرف بـ /السدود/، كما أن مجرى النهر يتبدل على الدوام، هنا وفي هذه المناطق تقع الغابات الاستوائية، وتعلو الجبال التي تموج بالأزهار وبأشجار الفاكهة.

وعلى الرغم من هذه المساحة الشاسعة لجنوب السودان، فإن عدد سكانه يبلغ ٨,٢ مليون نسمة، بينما يبلغ عدد السكان الإجمالي للسودان الموحد ٣٩,١ مليون نسمة.

تقوم الطبيعة الهيكلية لمقومات المجتمع في الجنوب السوداني على قاعدة الاختلاف العرقي واللغوي، نظراً لتكونه من مجموعات كبيرة من القبائل والعشائر. ولما كان مجتمع الجنوب السوداني هذا، يقوم على تركيبة عرقية مختلفة وغير متجانسة، إذ ينحدر من كل عرق مجموعة من القبائل، وتتقسم كل قبيلة إلى عدد من العشائر، فإن الهوية السائدة فيه هي القبلية، باعتبارها المحدد الرئيس في انتماءات السكان.

ويمكن تقسيم المجموعات البشرية التي تعيش في جنوب السودان إلى ثلاثة أعراق رئيسية[1].

أ – **العرق النيلي**: وتنحدر منه أهم قبائل الجنوب، ويرجع ذلك إلى كبر حجمها العددي حيث تنتمي إلى هذا العرق قبائل الدينكا التي تمثل ١٠% من سكان الجنوب، وكذلك النوير ٥%، والشلك ١%، وهناك قبائل أخرى في نفس العرق الإثني، إلا أنها أقل عدداً كالأنواك.

ب – **العرق النيلي الحامي**: فيتكون من القبائل التالية: المورلي (الديدنجا) و(البويا) و(التبوسا) و(الأتوكا) وتعيش أكثرية هذه القبائل في مديرية الاستوائية كما يعيش جزء منهم في أوغندا، وكينيا.

ت - **العرق السوداني الاستوائي**: ويتكون من عدة قبائل صغيرة، وتعيش في الجزأين الغربي والجنوبي، وأهم هذه القبائل هي قبيلة (الزاندي التي تمثل ٢ % من سكان الجنوب)، أما القبائل الأخرى فهي (البااي) و(النيانجورا) و(الماندراي) و(الفوجلو) و(المورو) و(اللالوبا) وهذه غير قادرة على بسط نفوذها على بقية القبائل كما أنَّها لم تستقر منذ زمن قديم في جنوب السودان، أما (الشلك) فقد

(١) أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وآفاق المستقبل، من المنشورات الإلكترونية لوزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب ٢٠١٠.

هاجرت من المناطق الواقعة شرق بحيرة فكتوريا بيوغندة، أما قبيلة (الدينكا) فقد هاجرت من مناطق البحيرات العظمى في شرق أفريقيا، وقبيلة (الزاندي) فقد هاجرت من أواسط أفريقيا، بينما القبائل السودانية فقد هاجرت من قرب بحيرة تشاد، وكل هذه القبائل لا تستطيع الادعاء بأنَّها من السكان الأصليين، ويعيش أكثرهم في أراضي بحر الغزال وأعالي النيل.

وتعد (الدينكا) كبرى القبائل في الجنوب، تليها قبيلة (النوير) ثم قبيلة (الشلُك).

اللهجات:

وتنتشر بين سكان الجنوب لهجات متعددة يصل عددها إلى ١٢ لهجة وإن كانت اللغة العربية «المحلية» التي تنطق بلكنة إفريقية هي اللغة التي يعرفها أغلب السكان تقريبا. أمااللهجات الرئيسية فهي لهجات النيلين والتي تشتمل على لهجات قبائل (الدينكا) و(النوير) و(الشلك) و(الأشولي) و(البرن). وتشمل لهجات قبائل (الباري) كلاً من القبائل التالية: (الباري) و(الأتوكا)، وكذلك تشتمل لهجات قبيلة (الديدنجا) على (الديدنجا) أنفسهم وكذلك قبيلة (التوبوسا) وكذلك لهجات (الماوي) تشمل كلاً من قبيلة (الماوي والمورو)، وكذلك لهجة الزاندي على قبيلة (لموندي والكريش) والذي نفهمه من ذلك أنَّ في جنوب السودان عدة لهجات يتم التخاطب بها، ويقدّر ورد عدد اللهجات المستخدمة بـــ اثنتي عشرة لهجة، وبالرغم من أنَّ هذه اللهجات يتم التخاطب بها إلاَّ أنَّها لم تستطع أن تكون لغةً أساسية حضارية، وبقيت اللغة الأساسية للمخاطبة والتفاهم هي اللغة العربية المحلية بين كافة القبائل بالرغم من كل المحاولات الأجنبية لإخفائها[١].

المعتقدات الدينية:

نظراً لوجود أعراق ولغات مختلفة في جنوب السودان، فإنه من الصعب جدا الجزم بوجود أغلبية دينية فيه. فالديانات الوثنية القبلية تعد هي الأكثر شيوعاً

---

(١) المصدر السابق عينه.

بين ابناء جنوب السودان، وتلك الديانات تختلف من قبيلة إلى أخرى. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من جانب البعثات المسيحية التبشيرية المسيحية في جنوب السودان، لخلق ونشر الديانة المسيحية، فإن هذه المجهودات لم تنجح في تكوين أغلبية مسيحية.

وتوجد في جنوب السودان الديانات التالية:

١ - الإسلام.

٢ - الوثنية.

٣ - المسيحية من كاثوليك، وبروتستانت.

في غياب إحصاء علمي حديث في الجنوب، فإننا نعتمد إحصاء عام ١٩٥٦، الذي يقدر عدد مسلمي الجنوب بنحو ١٨ % والمسيحيين بنحو ١٧% وغير الدينيين (الوثنيين والأرواحيين) بنحو ٦٥%.

٢ - التسمية لجنوب السودان:

يعد البريطانيون أول مَن سمّى جنوب السودان بهذا الاسم وكان ذلك في عام ١٩٢١ وقد هدف البريطانيون من هذه التسمية إيجاد كيان مستقل، يكون دولة في المستقبل. ولكن هناك رأيان يعتبران أساسيين حول التسمية التي أصبحت فيما بعد مشكلة جنوب السودان: يقول الرأي الأول إن المشكلة التي تحوّلت إلى صراع هي نزاع بين العرب المسلمين والأفارقة المتفرنجين المسيحيين في الجنوب، وبالوقت ذاته صراع بين الشماليين والجنوبيين السودانيين.

ويفيد الرأي الثاني إن الطريقة الصحيحة لمعرفة وفهم الصراع في السودان هي في الاطلاع على أحواله الميدانية ثم دراسة خلفيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين الجنوبيين والحكومات المركزية التي تعاقبت على السودان منذ عام ١٨٢١ هذا العام الذي دخل فيه محمد علي باشا السودان(١).

---

(١) مأمون كيوان، انفصال جنوب السودان: نعمة أم خطوة على طريق إنفصالات لاحقة؟ مجلة الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة – العدد ١٠٧ - (ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٣١ هـ) (تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠١٠م).

لقد احتلت أزمة جنوب السودان حيزاً مهماً في الخطاب السياسي العربي على اختلاف تياراته الأيديولوجية، وذلك بالنظر إلى عمل جماعات الضغط الداخلية في الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك إسرائيل، اللتين تستهدفان تمزيق وحدة السودان في هذا المجال.ولأن ما يحدث فى جنوب السودان الآن قد يكون بداية مسلسل جديد لتقسيم يشبه ما حدث فى عشرينيات القرن الماضى على يد انجلترا وفرنسا وهما تقتسمان معاً ما بقي من الدولة العثمانية، أي إعادة إنتاج سايكس بيكو جديدة، من خلال إعادة تقسيم العالم العربى إلى دويلات صغيرة على أساس طائفي وعرقي، مازال حلماً فى المشروع الأميركي – الصهيوني.

فالتيار القومي ينظر إلى انفصال جنوب السودان بوصفه سابقة تستهدف تفتيت العالم العربي كله من خلال تحريك مطالب الأقليات سواء كانت إثنية أو دينية، أوقبلية كي تطالب كل منها بدولة مستقلة. كلنا يعلم «أن تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات مستقلة كان وراء تصويت مجلس الشيوخ الأميركى كشرط لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، إن رهان إسرائيل الآن هو تقسيم العالم العربى حتى تصبح إسرائيل هى الدولة الكبرى وهذا يتطلب إقامة كيانات صغيرة فى معظم الدول العربية.منذ سنوات قليلة قدم باحث إسرائيلى يدعى عيديد يينون دراسة لوزارة الخارجية الإسرائيلية عن مستقبل تقسيم العالم العربى مؤكدا ضرورة استغلال الانقسامات العربية لأنها تصب فى مصلحة إسرائيل.. إن تفتيت العالم العربى يجب أن يكون هدفا إسرائيليا واضحا وصريحا وهناك عوامل كثيرة تساعد على ذلك»[1].

أما الحركات والأحزاب الإسلامية على تنوعها واختلافها، فهي تنظر إلى انفصال جنوب السودان من منظار أن الغرب والولايات المتحدة الأميركية المسيحيان يساندان ويدعمان مسيحيي جنوب السودان ضد الحكم الإسلامي في الشمال.

---

(١) فاروق جويدة، الصمت العربي ومؤامرة تقسيم السودان، الشروق أول طبعة إقليمية في الصحافة المصرية، طبعة الإسكندرية، تاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠.

فيما تنظر الأحزاب الوطنية العربية ذات الطابع القطري إلى انفصال جنوب السودان بوصفه حدثاً سيقود إلى مزيد من إعادة تقسيم الدول العربية المهددة في وحدة نسيجها الوطني.

من هذا الواقع سوف تكون أولى الاختيارات الإستراتيجية المتعلقة بالأقليات وأكثر راديكالية، هي الانفصالية في مواجهة الدول العربية المتعددة الطوائف التي نشأت حديثاً على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، واتفاقيات سايكس بيكو[(١)].. وكان هذا الاختيار الانفصالي حقيقة نشاطه الأشّد في زمن هزيمة المشاريع الكبرى: القومية والماركسية والإسلامية، حيث كانت التقسيمات وإعادة تجميع المقاطعات، المنفَّذة عبر التلمّسات والتجارب والتراجعات من قبل الدول الكبرى تعزز جميع الآمال الطائفية والإثنية للأقليات الانفصالية المتهمة بالتواطؤ مع القوى الغربية الكبرى، وإسرائيل.

وهكذا، وجدت الدول العربية نفسها إذن من جديد مرمى لتنازع مزدوج يُمارس من جهة باسم الأقليات الطائفية والإثنية الانفصالية، ومن جهة أخرى باسم أمة عربية أوسع. وبالتالي ثمة مشروعان يفضحان «الطابع الاصطناعي واللاشرعية في الدولة العربية الحديثة»، يمزقانها بين خطر التجزئة غلى أساس ديني وعرقي، وخطر الاتحاد في كيانات أوسع. ومن المعروف أن مشروع وحدة البلدان العربية على الرغم من إخفاقات عديدة في محاولات التوحيد لم يكف أبداً عن التمسك به من جانب عدد من الحركات السياسية العربية.

ومن دون إنكار دور المخططات الاستعمارية الغربية والإسرائيلية في استثمار وقائع الأقليات الدينية والإثنية الموجودة على الأرض العربية توظفها لخدمة أهدافها الاستراتيجية في السيطرة على منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، فإن موضوع جنوب السودان ليس وليد الدولة السودانية الحديثة، بل إنه قديم قِدَم الجذور التاريخية التي قامت عليها الدولة السودانية.

---

(١) Laurent CHABRY, Annie CHABRY,Politique et minorite au Proche Orient;les raisons d une explosion, Paris: Edition Maisonneuve et LaRose, 1984,(p438).

الفصل الثاني

في تشكل الدولة السودانية تاريخياً

من الناحية التاريخية تشكل السودان من كيانين: مملكة الفونجوعاصمتها سنّار، والتي أنشئت سنة ١٥٠٤م، وسلطنة دارفور، وعاصمتها الفاشر، والتي أنشئت سنة ١٦٥٠. الذي يشغل مكانة مقدسة من الناحية الطقسية، ملتزما عمليا في ممارسة السلطة المطلقة[1]. وهناك رأي آخر، يقول بأن تشكيل الدولة السودانية لم يكن من الفونج وسنارفحسب، بل إنه شمل أيضا قبائل الدينكا، وزاندي، ونوير، وشلوك، وهؤلاء مصدر إعادة تكوين الدولة أو الانفصال.

لقد تشكلت الدولة السودانية في تلك الحقبة التاريخية من طبقتين: الأعيان الذين كانوا يعيشون على الفائض الزراعي الذي يحصّلونه من العامة، والعامة كمنتجين. وكانت الدولة السودانية كيانا لا مركزيا يخضع فيه نظام التبادل لتنظيم محكم ويسوده احتكار ملكي للتجارة الخارجية..

مع تزايد مركزية الدولة، تراجعت المملكة الطقسية، وقد دعمت ثلاث مؤسسات على وجه الخصوص نمو السلطة الملكية: الأولى، تطور نظام الأراضي

---

(١) الدكتور محمود ممداني، (أستاذ في قسم الأنثروبولوجيا في جامعة كولومبيا (الولايات المتحدة)، رئيس سابق لمجلس التنمية والأبحاث في العلوم الاجتماعيّة في إفريقيا (Codesria) في داكار، مؤلّف كتاب: (Saviors and War on Terror, Pantheon, Survivors. Darfur, Politics and the, New York, 2009) «دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى كانون الثاني / يناير ٢٠١٠، (ص١٤٢).

الذي كان يمنح فيه الملك العقارات إلى الأفراد، الأمر الذي أضعف سيطرة العشيرة على الأرض. والثانية، تطور الجيش الملكي المجنّد من العبيد، ما منح الملك الاستقلالية عن القادة والتفوق عليهم. والثالثة تحول الإسلام إلى أيديولوجيا للبلاط: قدم الإسلام تبريرا للسلطة الملكية في مواجهة مطالب زعماء العشائر. ولم يعن إضفاء المركزية على الدولة مجرّد تعزيز السلطة الملكية الاعتباطية، بل أدى إلى ظهور نخبة جديدة حول الملك. وقد نجحت هذه النخبة المنظمة حول الدولة المركزية ومن خلالها في مواجهة سلطة الزعماء القدامى[(١)].

كان للإسلام الفضل الكبير في تقديم بديلاً معاكساً مضاداً للتضامن القبلي القائم على القرابة، إذ مثل الإسلام أيديولوجيا متكاملة تقدم رؤية مختلفة لبناء الدولة. ذلك أن انتشار الإسلام عن طريق بوابة السودان (على طول النيل، وعبر الصحراء، وعبر البحر الأحمر) في الأقاليم الإفريقية منذ القرن السابع، وسيادة اللغة العربية التي ترافقت مع انتشارمؤسستين أتي بهما الإسلام، وهما القرآن الكريم، والمسجد، أضفى طابعاً مركزيا على الدولة في السودان.

وأسهمت الطرق الصوفية الثلاث: القادرية والختمية والتيجانية، في تنظيم مجتمع المسلمين في وسط السودان وغربه، من دارفور إلى كردفان والفونج. وقد قدم هؤلاء العلماء الدينيون من خارج السودان، فبعضهم جاء من مصر، أو أعلى النيل، والبعض الآخر قدم من العراق بصورة رئيسة، في حين جاء القسم الثالث من الغرب وشمال إفريقيا بصورة رئيسية في حال سلطنة دارفور.

ورغم أن السودان دولة إسلامية، فإن تجارة العبيد لم تختف منها، إذ كانت تجارة العبيد تغذي الدولة المركزية في مصر. ففي امبراطوريات العالم ماقبل الرأسمالي، كان مألوفاً أن يرتقي العبيد الموهوبون داخل هرمية الدولة، وأن يصبحوا من المسؤولين النافذين. وقد اشتملت هرمية مناصب الدولة المركزية المتسعة، في مصر، كما في العديد من الدول القديمة الأخرى، بما في ذلك دارفور

---

(١) المصدر السابق عينه، (ص ١٤٣-١٤٤).

والفونج على أشخاص من أصول حرّة ومسترقة على حد سواء. وكان ثمة طلب كبير على فئتين من العبيد الذين تم شراؤهم بأعداد كبيرة: الأولى المماليك الأتراك[1]، الذين استخدموا جنودا، والثانية العبيد السودانيين من الجنوب، الذين شاعت تسميتهم بالنوبة.. وإثر القضاء على الدولة الفاطمية وظهور سلطة المماليك في مصر، تراجع الطلب على العبيد السودانيين. لكن تواصل نمو الطلب على الجنود العبيد في سلطنتي الفونج (١٥٠٤-١٨٢١) ودارفور (١٦٥٠-١٨٧٤)، حيث شكلوا العمود الفقري للجيشين. ومع انحسار قوة المماليك، ارتفع الطلب على العبيد السودانيين ثانية في مصر، بل يقال إن رغبة محمد علي في الحصول على عبيد سود من دارفور والفونج - وتحويلهم إلى جنود - كانت الدافع وراء فتح السودان في عام ١٨٢١. وقبيل الفتح، في عامي ١٨١٩ و١٨٢٠، أعلن محمد علي احتكار الدولة كل الواردات السودانية، بما في ذلك العبيد والعاج والصمغ، وسيطر على وكالة الجلابة (النقابة التي كانت تتولى بيع العبيد في القاهرة)، ومع أنه تخلى عن خطته الأصلية لبناء جيش من العبيد، فقد ظل العبيد السودانيون

---

(١) يرجع ظهور المماليك في العالم الإسلامي إلى ما قبل دولتهم في مصر والشام بأمد بعيد؛ إذ استخدمهم الخلفاء العباسيون الأوائل، واعتمدوا عليهم في توطيد دولتهم، واستعانوا بهم في الجيش والإدارة، ولعلَّ الخليفة المأمون العباسي (١٩٨-٢١٨هـ= ٨١٣-٨٣٣م) هو أول من استعان بهم، ثم استكثر منهم الخليفة المعتصم (٢١٨-٢٢٧هـ= ٨٣٣-٨٤٣م)، وشكّل فرقا عسكرية من الأتراك، وكان يُعنى بشرائهم صغارا ويستجلبهم من سمرقند وفرغانة والسند، وغيرها من أقاليم ما وراء النهر، حتى بلغ عددهم بضعة عشر ألفا، فلمّا ضاقت بهم بغداد، وزاحموا الناس في الطرقات نقلهم المعتصم معه إلى "سامراء" عاصمته الجديدة التي بناها لتكون حاضرة لملكه. ولم يلبث أن شاع استخدام المماليك في كثير من أجزاء العالم الإسلامي، وكانت مصر ممن انتهجت هذا النهج، فأكثر "أحمد بن طولون" الذي تولَّى حكم مصر سنة ٢٥٤هـ = ٨٦٨م من شراء المماليك الديالمة، سكان بحر قزوين حتى بلغ عددهم أكثر من ٢٤ ألفا، والتزم الإخشيديون سُنة أسلافهم الطولونيين في جلب المماليك الأتراك والاستعانة بهم في الجيش.

يشكلون جزءاً كبيراً من الجيش المصري طوال القرن التاسع عشر، وشارك بعضهم في حملة عسكرية فرنسية على المكسيك في عام ١٨٦٣[١].

١ - الثورة المهدية ومناهضة الاستعمار البريطاني، والسلطة التركية - المصرية:

مع بداية الفتح العثماني – المصري للسودان في سنة ١٨٢٠، شددت النزعة «التركية» على بناء الدولة المركزية في السودان، وعلى إحلال الملكية الخاصة للأرض، وعلى إلغاء الاتجار بالعبيد من دون إلغائه، بل إن التجار السودانيين الشماليين والأتراك والمصريين والأوروبيين دفعوا بحدود الرق مسافة أبعد، أي إلى جنوب السودان.

وفي ظل الهيمنة للحكم التركي - المصري الممتد من سنة ١٨٢١ ولغاية ١٨٨٥، على السودان، أطلقت الدولة التركية - المصرية السيطرة نظاماً وحشياً من الضرائب الاستغلالية، قاد إلى بروز مقاومة واسعة في شمال السودان وغربه. فكانت ثورة المهدي المنتظر محمد أحمد بن عبد الله في عام ١٨٨١، والتي باتت تعرف في الأدبيات السياسية الحديثة بالثورة المهدية التي جاءت في سياق الثورات المناهضة للاستعمار في إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

لقد قدم الإسلام اللحمة الأيديولوجية لنهضة تحولية مماثلة، بل اعظم، في إفريقيا الصحراوية في القرن التاسع عشر. وقد وعدت حركتان إسلاميتان إصلاحيتان، لا واحدة، بطرد الحكم الاستبدادي الأجنبي من المنطقة، ومعه الوجه الفاسد للإسلام الذي رعاه الحكام الاستعماريون. وقد قاد كلاً من الحركتين مصلح ملهم: السنوسي (سيد محمد بن علي السنوسي الخطابي الإدريسي الحسني) في ليبيا، والمهدي (محمد أحمد بن عبد الله) الذي أسس الحركة المهدية في السودان

---

(١) HASSAN .Studies in Sudanese History.Khartoum:Studatek Limited, 2003 (pp 62- 65 and73),and O Faheey,«Religion and Tradee in the Kayra Sultanate of Dar Fur»,(p94).

(١٨٤٤-١٨٨٥)، حيث أعلن مهديته في حزيران ١٨٨٢. عندئذ باشر بنشر دعوته، وقد مثلت الحركة المهدية ثورة على القوات البريطانية والتركية والمصرية في الريف، وبلغت ذروة انتصارها بقتل الجنرال تشارلز غوردون، الحاكم العام البريطاني للبلاد في ٢٦ كانون الثاني، يناير ١٨٨٥، إذ ترددت أصداء الصدمة في كل أنحاء إنكلترا وأوروبا وتركيا والمراكز الأخر ى في عالم القرن التاسع عشر.

في هذا السياق التاريخي، شكلت الثورة المهدية تجاوزا للولاءات القبلية والدينية، إذ انخرطت في صفوفها جماهير المضطهدين والفقراء من مختلف أطياف المجتمع السوداني – حيث كانت تعاليم المهدي تحثّ على تقبّل الناس لأحكام الله على الأرض، وتشدّد على الجهاد،وضرورة التخلص من كل أعراض الدنيا الفانية. وكانت الحركة المهدية حركة سياسية عابرة للإثنيات، إذ انضم إليها العديد من الأنصار وزعماء الشيوخ والقبائل من مختلف أنحاء المجتمع السوداني، الذي تهيمن عليه الطرق الصوفية(١).

٢ - دور الاستعمار البريطاني في تأجيج الانقسام بين الشمال والجنوب:

غير أن الدولة المهدية لم تدم طويلاً، إذ تسبب موت المهدي في سنة ١٨٨٥، إلى بروز انقسام داخل الحركة المهدية نفسها، وفي هذا السياق التاريخي أدخل الاستعمار البريطاني قواته إلى السودان بقيادة الجنرال كتشنر، الذي نجح في تدمير الدولة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨) التي نجحت في توحيد السودان النهري مع الغرب. وعندما سقطت المهدية سنة ١٨٩٨، واحتلال السودان، أصبح هدف السلطة البريطانية – المصرية استئصال المهدية (الذي رأت فيه داء عابراً للإثنيات) من المجتمع السوداني بإعادة سلطة القبائل والهويات القبلية(٢).

في العام ١٨٩٩ احتلت بريطانيا السودان، بعد فترة استقلال قصيرة، أعقبت تقهقر العثمانيين عن الأراضي السودانية في أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر.

---

(١) توفيق المديني، المسألة القومية في وعي الإسلام السياسي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الأولى نيسان ١٩٩٦، (ص٥٣-٥٤).

(٢) الدكتور محمود ممداني، مصدر سابق ، (١٩١).

وسيطر البريطانيون على شمال السودان وجنوبه معا، وكرسوا اختلافاتهما. ولم يستطع البريطانيون السيطرة على أراضي السودان الشاسعة، وهي تصل إلى عشرة أضعاف مساحة المملكة المتحدة. لذلك فقد جعلوا مركز حكمهم في الخرطوم، ومنحوا سلطات محدودة لزعماء القبائل في الأقاليم.

وحرص البريطانيون على تغذية عوامل التقسيم، فدعموا وجود الإسلام واللغة العربية في الشمال، بينما تركوا الجنوب ليأخذ طابعا مسيحيا، وليتحدث أهله الانجليزية. كما أدى اهتمامهم بتوجيه الجهود والموارد نحو الشمال، إلى أن يبقى الجنوب في تخلف وفقر.

وجاءت ثورة سعد زغلول في مصر سنة ١٩١٩، المناهضة للاستعمار البريطاني، والتي انخرطت فيها حركة الجماهير الشعبية، ولاسيما منها الفلاحين في العمل الثوري العنيف والإيجابي، لتشجع الاستعمار البريطاني على انتهاج سياسة تقوم على فصل جنوب السودان عن شماله، خصوصاً عندما طالبت الحركة الوطنية المصرية بحق مصر في السيادة على السودان. وللوقوف في وجه هذا الخطر ولمنع تسرب الروح القومية الراديكالية إلى السودان، اتخذت حكومة السودان عدة خطوات لتأكيد ذاتية السودان السياسية المستقلة بهدف عزله عن مصر والانفراد بحكمه. لهذا رفعت شعار «السودان للسودانيين»، وعملت على إضعاف النفوذ المصري فيه باستبدال الموظفين المصريين تدريجياً بالسودانيين.

وكانت أكثرية من المثقفين في ذلك الوقت ترى شعار «السودان للسودانيين» كلمة حقٍّ أُريد بها باطل، وأن بريطانيا أرادت به الانفراد بحكم السودان، ولهذا اعتقدت أن الاستقلال لن يتحقق إلا بالتعاون مع مصر، الأمر الذي دفعها إلى بداية ممارسة نشاط سري، ورفعها فيه شعار «وحدة وادي النيل».

وهكذا، بدأ التنظيم الحزبي في السودان في يونيو ١٩٢٢م، عندما كون خمسة من الشبان المثقفين جمعية «الاتحاد السوداني»، التي كان نشاطها السياسي المعادي لبريطانيا منحصراً في إرسال المنشورات بالبريد للإداريين البريطانيين ومن تعاون معهم من الزعماء السودانيين. غير أن حرب الكلمات

هذه لم تنجح في إضعاف السيطرة البريطانية على السودان. فانقسمت الجمعية إلى مجموعتين، هما: المعتدلون الذين شكلوا معظم أعضائها، وآثروا الاستمرار في الاستراتيجية القديمة زاعمين أن البلاد غير مهيأة آنذاك لحرب علنية سافرة ضد الاستعمار البريطاني؛ والمتطرفون الذين أرادوا مواجهة الاستعمار ومن اتهموهم بالتعاون معه من السودانيين.

وقاد المتطرفون ضابط سوداني انحدر من قبيلة الدينكا، وهو علي عبد اللطيف الذي فُصل من الخدمة وسجن في أيار / مايو ١٩٢٢ لمدة عام على أثر محاولة نشر مقال في جريدة "الحضارة" سماه «مطالب الأمة السودانية» طالب فيه بحق تقرير المصير للسودانيين. وبالتعاون مع الضباط والموظفين المصريين العاملين بالسودان، كون هؤلاء جمعية اللواء الأبيض في سنة ١٩٢٣. وقد حاولت تلك الجمعية الاستفادة من ثورة ١٩١٩ المصرية بتكوين حركة شعبية قوية تجبر بريطانيا على منح بعض التنازلات للسودانيين. ونص دستور هذه الجمعية على الوحدة مع مصر دون أن يحدد نوعها. واتصلت هذه الجمعية - كالمؤتمر الهندي - اتصالاً مباشراً بالرأي العام البريطاني المتحرر لإقناعه بمساندة حق تقرير المصير للسودانيين. إلا أن الجمعية لم تجد تأييداً من عامة السودانيين في الأرياف والأقاليم، فانحصر نفوذها وسط الشبان المثقفين ورجال الأعمال في المدن.

وبلغ النشاط السياسي في البلاد ذروته في سنة ١٩٢٤ عندما أرسل أربعة وعشرون من القادة السودانيين المتعاونين مع بريطانيا عريضة للحاكم العام طالبوا فيها بإنهاء الحكم الثنائي، على أن تكون بريطانيا وصية على السودان إلى أن يتمكن السودانيون من حكم أنفسهم.

وفي ردّ فعل على هذه العريضة، أعدت جمعية اللواء الأبيض عريضة ولاء لمصر، وأرسلت اثنين من أعضائها - محمَّد المهدي الخليفة وزين العابدين عبد التام - لتسليمها لسعد زغلول في مصر. غير أن السلطات البريطانية اعتقلتهما في الطريق وأعادتهما إلى الخرطوم، حيث أثار وصولهما في حزيران / يونيو ١٩٢٤ أول مظاهرة سياسية في تاريخ السودان؛ كما اندلعت مظاهرات أخرى في

مدن السودان الرئيسة. انزعجت حكومة السودان لنشاط جمعية اللواء الأبيض وتحركت لتحطيمها، فسجنت رئيسها علي عبد اللطيف مدة ثلاث سنين وفصلت سكرتيرها عبيد حاج الأمين من خدمة الحكومة؛ كما أبعدت بعض أعضائها من موظفي الحكومة بالعاصمة إلى الأقاليم.

أثارت هذه الإجراءات التعسفية حفيظة جمعية اللواء الأبيض، فنظمت في سنة ١٩٢٤ نشاطاً سياسياً عنيفاً ومعادياً للحكومة في مدن السودان الرئيسة: المدن الثلاث وعطبرة وبورتسودان والأبيض وشندي. وكان العسكريون السودانيون أكثر من تأثر بدعاية هذه الجمعية؛ فتظاهروا في عدد من مدن شمال السودان وجنوبه، بينما طاف طلاب مدرسة الخرطوم بشوارع المدينة حاملين أسلحتهم وذخيرتهم. أما الضباط السودانيون - الذين انحدر معظمهم من قبيلة الدينكا -، فقد خططوا ونفذوا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٤ انتفاضة عسكرية هامة في الخرطوم.

وصل الموقف في السودان إلى درجة عظيمة من الخطورة عندما قتل السير لي استاك، حاكم عام السودان وسردار الجيش المصري في شوارع القاهرة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٤. فعقب هذا الاغتيال أرسل اللورد اللنبي، مندوب بريطانيا السامي في مصر، إنذاره المشهور إلى سعد زغلول رئيس الحكومة المصرية، وفيه أصرّ على عدد من المطالب أهمها انسحاب الجيش المصري من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، على أن تكون الوحدات السودانية فيه قوة دفاع السودان ويكون ولاؤها للحاكم العام فقط[1].

زعم معظم الكتاب البريطانيِّين أن انتفاضة أوائل العشرينيَّات لا تمثل السودانيين، بل إنها كانت واجهة للدعاية والأغراض المصرية وإن قادتها كانوا عملاء لمصر. ويبدو أن هذا الادعاء يعود إلى اعتقاد موظفي حكومة السودان البريطانيين بأن السودانيين كرهوا المصريين وفضلوا الأنجليز عليهم، وربما كانت

---

(١) الدكتور حسن أحمد إبراهيم (كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا)، الحركة الوطنية السودانية (١٨٩٩ - ١٩٥٦)، مجلة التاريخ العربي، انظر على الرابط: www.attarikh-alarabi.ma/Html/ADAD30partie2.htm

دعوة الوطنيين للوحدة مع مصر سبباً آخر لهذا الاتهام الخاطئ. نحن لا ننكر أن هذه الحركة قد ارتبطت فكريّاً وسياسيّاً وثقافيّاً بمصر، إلا أننا نلاحظ من خلال دراسة أدبياتها أنها كانت في المقام الأول حركة سودانية أصيلة عملت لخدمة السودان بالتعاون مع مصر. وقد ظهرت هذه الحركة ردَّ فعل للسياسات الاستعمارية التي هدفت إلى تثبيت أركان الحكم البريطاني في السودان. ويبدو أن رفض بريطانيا المستمر لحق تقرير المصير للسودان واستخدامها لزعماء البلاد القبليين والدينيين قد فرض على الوطنيين شعار وحدة وادي النيل.

كانت ثورة ١٩٢٤ أول انتفاضة ضد الاستعمار البريطاني في تاريخ الحركة الوطنية السودانية الحديثة. ومن مميزات هذه الحركة أنها ظهرت قبل رصيفاتها في أفريقيا الاستوائية؛ كما أنها كانت علمانية في توجهها ومحتواها ومضمونها، ولكنها فشلت في كسب تأييد الرأي العام في الأقاليم والأرياف لأنها لم تعمل أو ترغب في التعاون مع القبلية أو الطائفية الدينية. وقد برهنت أحداث أوائل العشرينيّات على عدم نضوج الوعي الوطني، إذ أن السودانيين لم يصلوا إلى درجة من القوة تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم، بل انحصر الخلاف بين قادتهم حول أي من دولتي الحكم الثنائي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق استقلال السودان في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك، فإن المقومات الإيديولوجية لهذه الحركة قد بقيت وتخطت عقد اللامبالاة الذي أعقب انتفاضة ١٩٢٤. فقد التقط الوطنيون في الأربعينيَّات شعاريها «وحدة وادي النيل» و«السودان للسودانيين»، فتبنى الأشقاء والأحزاب الاتحادية الأول، بينما أصبح الثاني محور برنامج حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية الأخرى[١].

ومنذ حينئذ، أصبح جنوب السودان خاضعاً لإداريين بريطانيين، كل منهم مسؤول عن منطقة معينة[٢]. وشجع الاستعمار البريطاني الذي استبدل اللغة

---

(١) لدراسة وتقييم انتفاضة ١٩٢٤م، انظر:

Hassan Abdin, Early Sudanese Nationalism 1919-1925, Khartoum, 1985.

(٢) عن السياسة البريطانية في الجنوب، انظر: Francis M.Deng,War of Visions:Conflict of Identities in the Sudan (Washington DC,Brookings Institution,1995),(pp57-58).

العربية باللغة الإنكليزية كلغة رسمية، نشاط الجمعيات الإرسالية المسيحية في جنوب السودان، ومنحها صلاحيات كبيرة، في رسم السياسة التعليمية والاجتماعية.

ولقد استجابت الحكومتان الأميركية والبريطانية لطلب مجلس الكنائس العالمي، الذي اجتمع في ١٣ كانون الأول عام ١٨٩٩، وقرّر ما يلي: «إنَّ المشاعر الدينية في بريطانيا تطالب بحق بأن أي مجهودات مبذولة لتخليد ذكرى (غوردن) يتعين أن تنطوي على نشر تعاليم المسيح بين جميع الأجناس والقبائل التي تقطن في حوض أعالي النيل، وإنَّ علينا والحال هذه تقوية مؤسساتنا في مصر، وبحيث تمتد رسالتنا إلى الخرطوم والمناطق المجاورة لها عندما تسمح العناية الإلهية بذلك».

كذلك وصل إلى الخرطوم كل من الأب (لولين) والدكتور (هارير) كممثلين لجمعية الكنائس التبشيرية، وقد رافقهم الأب (هالدر) وعددٌ كبير ممن يمثلون (آباء فيرونا)، كذلك الأب (جرفت) والدكتور (واطسن) كممثلين لبعثة التبشير المتحدة في القاهرة.

لم يقتصر هذا على البريطانيين فحسب، بل تأسست أيضاً بعثة ألمانية تبشيرية للعمل في السودان، ولنشر تعاليم المسيحية في غرب أفريقيا وكان ذلك في عام /١٩٠٠/، وما لبثت أن أنشأت مركزاً للتبشير في كل من «دنقلا» و«أسوان»، ومركزاً آخر في قبائل (البشارين) التي تقطن في شرق السودان، ولقد سميت هذه البعثة فيما بعد بـــ «البعثة السودانية المتحدة»، ولقد ذهب أحد أعضائها العاملين في السودان ويدعى (كارل كوم) إلى الخرطوم من أجل التبشير، وكان ذلك في عام /١٩١٠/ ولقد ساند هؤلاء المبشرون الحكومة النمساوية، وبعض المطارنة من ذوي النفوذ وذلك لتدعيم التوجه الكاثوليكي ونشره.

ولقد عملت سياسة الحكومة البريطانية في الأقطار التي تدين بالإسلام على إقناع المسلمين «بأنَّ هذه الإرساليات التبشيرية هي أداة الدول العلمانية» وهذا ما صرّح به اللورد (سالزبوري) في إحدى خطبه من عام ١٩٠٠. ومن ناحية أخرى فقد كان يسمح للإرساليات التبشيرية بممارسة أعمالها وواجباتها، رغم أنَّ الأمن

في الجنوب كان غير مستتب، ورغم ذلك فلقد مارس المسؤولون البريطانيون سياسة تقوم على اعتبار المسيحية بمنزلة الدين الرسمي لسكان السودان ومنذ قرون عديدة، ولذلك فإنّ إعادة فتح السودان أتاح الفرصة لإعادة الوضع الديني إلى ما كان عليه سابقاً، وهذا إنما يعني بأنّ الكنائس سوف تنتشر من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح؟! ولقد ذهب بعض القادة الإنجليز في بريطانيا وحكام السودان الجدد إلى حدِّ القول والممارسة بأنّ الإسلام وتعاليمه لا تصلح ولا تتماشى مع رفاهية وتطور الناس في السودان؟[1].

إضافة إلى تشجيع الإرساليات التبشيرية في الجنوب السوداني، تطورت السياسة البريطانية في الجنوب أيضاً في إطار سياسة إعادة القبلية إلى السودان. وارتبطت إعادة القبلية بدورها بسياسة إضفاء العرقية، وهي سياسة هدفها الاستراتيجي تصنيف السكان إلى أعراق مختلفة، عربية وغير عربية، وحجر الأخيرة عن الأولى بقدر المستطاع.

في مذكرة رفعها المنظر الاستراتيجي الرئيسي للحكم غير المباشر، هارولد مكمايكل، عن المشكلة التي تواجهها الإدارة الاستعمارية البريطانية في جنوب السودان سنة ١٩٢٨، جاء فيها: «المشكلة هل نشجع انتشار العربية في الجنوب كلغة مشتركة بين الطبقة الحاكمة والمحكومين، أو نقاومها على أسس سياسية»؟ وقدّمت المذكرة مبررا مفصّلاً لا عتبار سياسة نشر اللغة العربية في الجنوب «غير سليمة بصورة اساسية»: «... إن نشر اللغة العربية بين الزنوج في الجنوب يعني نشر الفكر العربي، والثقافة العربية، والدين العربي... فهذا المسار... سينقل السالكين إلى مخاطر شديدة. وأكثرها خطورة التوسّع التلقائي للمنطقة التي يستوطن فيها التعصب الإسلامي إلى منطقة مساوية حجماً وأكثر تعداداً سكانياً، وهي في الوقت الحالي غير ذلك. يمكن أن يغير المرء المجاز بالقول إن تشجيع نشر

---

(١) أحمد أبو سعده، جنوب السودان وآفاق المستقبل، من المنشورات الإلكترونية لوزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب ٢٠١٠ .

العربية في الجنوب يعني ذرّ البارود بجوار مخزن للبارود، أو زرع الأعشاب الضارة لأنها تنمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الحبوب»[١].

لقد أدانت مختلف القوى الوطنية السودانية الشمالية في ذلك الوقت السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بجنوب السودان، لأنها تشكل تهديدا للنسيج الوطني والمجتمعي للكيان السوداني وللدولة المركزية السودانية. ورغم أن الكتاب السودانيون الشماليون تحدثوا عن السياسة الجنوبية كنوع من الضلال الاستعماري الذي أنشأ نخبة مسيحية غير عربية في الجنوب[٢] فإن هناك وجهة نظر أخرى تعتقد أن السياسة الجنوبية لم تكن سوى الوجه الآخر من سياسة شمالية بريطانية دلّلت نخبة قبلية وطائفية (مسلمة) في الشمال، فالأولى ثَبَتَت في النظام المحلي للسلطات المحلية، والأخيرة ارتكزت على قيادة الأسياد الثلاثة على رأس الطرق الصوفية المختلفة - المهدي والمرغني والهندي - الذين حدّدوا معاً إيقاع السياسة الوطنية.

في الواقع التاريخي، رعت السياسة البريطانية في آن واحد جناحي الحركة الوطنية في السودان، سواء الوطنيون من الشمال الذين يعتبرون أنفسهم عرباً، أو الجنوبيون الذين - على اختلاف انتماءاتهم - يعتبرون أنفسهم بأنهم ليسوا عرباً. والحال هذه، فإن نخبتي الحركة الوطنية السودانية لم تقدما مشروعاً وطنياً راديكاليا لبناء الدولة الوطنية الحديثة في السودان، مشروعاً يضع في صلب أولوياته ترسيخ الخيار الديمقراطي، واحترام حقوق الأقليات، والتعدد الديني والعرقي، والاختلاف الثقافي، داخل المجتمع السوداني ، بصرف النظر عن أن النخبة الشمالية تقربأنها عربية وطنية (اي سودانية)، أو النخبة الجنوبية تقر بأنها غير عربية وبالتالي هي جنوبية.

---

(١) انظر في هذا الصدد:
Mac Michael,Harold.A.A Historiy of Arabs in the Sudan:And Some Account of the People Who Preceded Them and of the Tribes Inhabithing Darfur.Cambridge, MA :Cambridge University Press, 1922. 2vols, Sudan Archives SAD586/1/52,10.3.28.

(٢) Muddathir Abd AL-Rahim,«Arabism,Africanism and Self-Identification in the Sudan,» in : Hasan, ed, Studies in Sudnese History,(p336).

الفصل الثالث

معضلة الجنوب السوداني

والحرب الأهلية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢)

أكدّ مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧م علي وحدة السودان، إذ تم تكوين اوسع جبهة من اجل استقلال السودان وبقاءه موحدا، حتى تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م ومانتج عنها من ترتيبات دستورية انتقالية وانتخابات حرة نزيهة وتحت رقابة داخلية ودولية ودستور انتقالي كفل الحقوق والحريات الأساسية، وتم إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان، وكان استقلالا حقيقيا بعيدا عن أي احلاف عسكرية وتكتلات دولية.

أما «آبل ألير» الذى بدأ تعليمه الثانوى فى الجنوب ثم واصله بالجامعة فى الشمال أواخر الخمسينيات فإنه يتناول بالتفصيل فى كتابة الهام عن «جنوب السودان.. التمادى في نقض المواثيق والعهود».. فله رأي مختلف، إذ يقول: أعقب ذلك عقد مؤتمر جوبا ١٩٤٧ باشتراك بعض السلاطين من الجنوبيين، إلى جانب الشماليين والإنجليز، ودعم الإنجليز بالطبع ما ردده السلاطين الجنوبيون عن التدرج فى إعداد الجنوبيين للحكم حتى يبقى نفوذهم... لتحقيق قدر من التقدم الاجتماعى والاقتصادى قبل تحقيق الوحدة الحقيقية السليمة»[1] بينما راح ممثلو

---

(١) آبل ألير: من أبناء الدينكا من الجنوب، حاول التأريخ لحركات التمرد في الجنوب، وكان وسطيا في نهجه السياسي والأيديولوجي، حتى عينــه نميري نفسه رئيسا لحكومة الإقليم =

الشمال «يعدون بالطيبات التى تنتظر الجنوب فى السودان الموحد» حتى انتزعوا موافقة المؤتمر على استقلال السودان، وانتقل الشماليون لتشكيل الجمعية التشريعية بالترتيب مع الإنجليز، فلم يحصل الجنوبيون فيها إلا على ١٣ مقعد من ٩٣ مقعدا، بل إن مفاوضات الحكم الذاتى والاستقلال وتقرير المصير ١٩٥٣، بين الشماليين والإنجليز والمصريين لم يحضرها أحد من الجنوب[١].

ويعلق آبل ألير: «بهذا لم يكن منتظرا من قانون الحكم الذاتى الذى جاء نتيجة تواطؤ مصر وبريطانيا والأحزاب الشمالية أن يشتمل على الضمانات اللازمة للجنوب والتى كان يتمسك بها ممثلوه فى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧. وبهذا أيضاً خدع الجنوب مرة أخرى، ثم جاءت الخديعة الثالثة عند سودنة الخدمة العامة حين نال الجنوبيون ست وظائف فقط مقابل ثمانمائة وظيفة للشمال. «ولما اجتمع البرلمان فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ ليتناول اقتراحا يرمى لإعلان الاستقلال تقدم الأعضاء الجنوبيون بشرط يلزم تحقيقه ثمنا لموافقتهم على الاقتراح هو قيام نظام فيدرالى للحكم يساير روح مؤتمر جوبا، وقد رأى الزعماء الشماليون قبول هذا المطلب لكنهم فيما اتضح بعد ذلك لم يكونوا جادين فى تأييده.. لكنه قبل لترضية الجنوبيين على حد تعبير محمد أحمد محجوب»...[٢].

وهكذا تمت حياكة الاتفاق الواهى. وفى عام ١٩٥٨ عند تأليف لجنة إعداد مواد الدستور الدائم وقيام الجمعية التأسيسية.. رفض زعماء الشمال أية إشارة لتناول الوضع الفيدرالى. ومرّ السودان بظروف معقدة منذ نيل استقلاله السياسي، إذ أدّى انسحاب النخبة الجنوبية إلى أول انشقاق سياسي كبير في

= الجنوبى ثم نائبا للرئيس خلال فترة الحكم الذاتى الإقليمى وفق اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٣ .ألف كتاب مهم:«جنوب السودان: التمادى فى نقض المواثيق والعهود »: Southern Sudan too many agreements Dishonured, Ithaka, London 1995. ترجمة: بشير محمد سعيد - الناشر: دار ميدلايت - لندن ١٩٩٢، (ص٢٠).

(١) المصدر السابق عينه (ص٢٢).

(٢) المصدر السابق عينه(ص٣٣-٣٤).

الحكومة الائتلافية التي أنشئت عشية الاستقلال. انضم حزب الأمة، الذي توجد قاعدة تأييده الأساسية في غرب البلاد، إلى الأحزاب الجنوبية في مؤتمر انعقد في جوبا في تشرين الأول عام ١٩٥٤. ودعا مؤتمر جوبا إلى إكساب الجنوب وضعية فيدرالية. وقرّر الحزب الوطني الاتحاد الذي توجد قاعدته الأساسية في الشمال النهري، معارضة مشروع الفيدرالية باسم المحافظة على وحدة البلاد. في ظل هذه الوضعية، أصبحت «الطبقة السياسية في الجنوب مشلولة بعد الفترة التي أعقبت الاستقلال. فتحول تمرّدها في توريت في عام ١٩٥٥ إلى ثورة أذنت ببدء المرحلة الأولى من الكفاح المسلح في الجنوب»[١].

عاش السودان فترة الحكم الذاتي والديمقراطية الأولى (١٩٥٤-١٩٥٨)، وهي تعتبر من أطول الفترات الديمقراطية، لكن استخدام الحكومة السودانية آنذاك القمع العسكري للرّد على التمرد في الجنوب، أفسح في المجال لحصول أول انقلاب عسكري في السودان بقيادة الفريق إبراهيم عبود في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥٨.

قام العسكر السودانيون بفرض عملية «تعريب» واسعة النطاق في الجنوب، هي بمنزلة «ثورة من أعلى الدولة إلى الأسفل». فقد جاء التعريب ردّاً على السياسة الاستعمارية التي مارستها بريطانيا في الجنوب (١٩٢٧-١٩٤٧)، إذ أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في الجنوب، وحل يوم الجمعة محل يوم الأحد كعطلة رسمية. «وحُظِرت كل التجمعات الدينية خارج الكنائس في عام ١٩٦١، وطُرِدَت كل الإرساليات الأجنبية في عام ١٩٦٢، وقُدِّمت أموال الدولة لبناء المساجد والمدارس الدينية الإسلامية، وتعرض شيوخ القبائل للضغط لاعتناق الإسلام»[٢].

---

(١) الدكتور محمود ممداني، مصدر سابق، (ص٢٢٣).

(٢) Francis M.Deng,War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan مصدر سابق، (ص٥٧-٥٨).

رغم استمرار نظام الفريق عبود في الحكم لمدة ست سنوات، فإنه أخفق في معالجة مشكلة الجنوب، إذ أعلن تشديد القتال فى الجنوب، وسخر الجيش لتوجيه الهيمنة الجديدة إلى تلك المنطقة باسم «نشر» العربية والإسلام. وكان لاستمرار هذا النهج السياسي تداعيات خطيرة، إذ تطرف قادة حركة «أنيانيا» ١ التي كانت تضم جيشاً من المتمردين الانفصاليين في جنوب السودان، وتكونت أثناء الحرب الأهلية السودانية الأولى (وهي الحرب الأهلية التي يُشار إليها أحياناً باسم أنيانيا ١) التي بدأت في ١٩٥٥، فى الجنوب برفع شعارات الانفصال، وتشديد التحالف مع «أعداء العروبة» إسرائيل.

١ - حركة «أنيانيا١» وقيادة التمرد في الجنوب:

حركة الأنانيا ١، هي منظمة حزبية أسسها حزب سانو السوداني الجنوبي عام ١٩٦٢م، لمحاربة الحكومة السودانية في أراضي جنوب السودان سعيًا وراء تحقيق انفصال جنوب السودان عن الوطن الأم. والأنانيا كلمة في لغة قبيلة اللاتوكا التي تعيش في جنوب السودان ومعناها سم الثعبان، أو السم الذي لا شفاء منه.

وتكونت حركة الأنانيا أساسًا من الجنود الجنوبيين الذين تمردوا على أول حكومة سودانية عام ١٩٥٥م. ورجالها من أولئك الجنود السابقين الذين كانوا يشكلون فرقة الاستوائية. وكان بعضهم من الذين سجنوا بسبب ذلك التمرد ثم أُطلق سراحهم بعد انتهاء فترتهم التي حوكموا بها أو بصدور عفو عنهم، وبعضهم رجع من الغابة أو البلاد المجاورة بعد استقرار الأحوال واستتباب الأمن. وكانت الأنانيا تشن حرب عصابات على الجيش السوداني والمدنيين في مدن الجنوب، وحاولت الاستيلاء على واو عاصمة محافظة بحر الغزال (آنذاك)، ولكنها لم توفق في ذلك.

وفي هذا الصدد، يقول القائد الجنوبي آبل ألير: لقد رأيت بنفسى وثائق لـــ «لأنيانيا» فى جوبا أوائل الثمانينات عن «تدريب جميع كوادر أنيانيا فى إسرائيل أو بمعرفة فنييها فى أوغندا»، الأمر الذى استمر حتى اندلاع ثورة شعبية في السودان في ٢١ تشرين الأول عام ١٩٦٤ أطاحت بحكم الفريق ابراهيم عبود. وقد

دشنت ثورة أكتوبر هذه الفترة الديمقراطية الثانية التي عاشها السودان (١٩٦٥-١٩٦٩)، حيث شهدت قيام الانتخابات العامة مرّتين، وتكوين اربع حكومات مختلفة، الأمر الذي يدل على عدم الاستقرار السياسي.

وكانت أحد شعارات ثورة أكتوبر هذه وقف القتال فى الجنوب، والتفاهم مع «جبهة الجنوب» كوجه سياسى لحركة الرفض فى الإقليم وليس مع كوادر أنيانيا المتطرفة، وسارعت جبهة الجنوب - وآبل ألير أحد قادتها - بالالتقاء بجبهة الهيئات (المجتمع المدنى الديمقراطى فى الشمال) وبقية الاحزاب التى كانت تعارض العسكريين، لتشكيل حكومة مؤقتة عقب الثورة وسعت القوى الشمالية لأن تختار جبهة الجنوب أعضاءها فى مجلس السيادة والحكومة. وساعد ذلك على معالجة الاقتتال المستمر فى الجنوب، استعدادا للانتخابات العامة رغم شعور الجنوبيين باستمرار سلوك التجار والموظفين فى الجنوب بطريقة لا تتفق وروح التصالح. وقد انعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذى جميع أحزاب الشمال والجنوب فى السادس من مارس ١٩٦٥، وبحضور دول أفريقية، وأفريقية عربية (مصر - الجزائر). ورغم تنوع الآراء فيه بين أغلبية مع الوحدة أو الفيدرالية، وأقلية انفصالية (أقرى جادين)، فإن تصميم الشماليين - فى تقدير ألير - على إعلان القطر أولا ووضع السلاح، قبل المضى فى خطوات الاتفاق كاد يفشل المؤتمر. ومع ذلك فقد ظل حرص الجنوبيين على التراضى والمشاركة فى لجنة الاثنى عشر لتنفيذ إجراءات حسن النوايا. ولكن هذه الإجراءات لم تمض بشكل مرض فاستمر الاضطراب فى الجنوب مما جعل مجلس السيادة يرى إجراء الانتخابات العامة فى مايو ١٩٦٥ رغم مقاطعة أحزاب الجنوب لها، بل وعدم إجرائها فعليا فى الجنوب. ومع ذلك قبلت أحزاب الجنوب المشاركة فى لجنة الاثنى عشر مناصفة مع الشماليين رغم قرار تشديد الإجراءات الأمنية والعسكرية فى الجنوب[1].

---

(١) آبل ألير،: «جنوب السودان: التمادى فى نقض المواثيق والعهود»: مصدر سابق، (ص٣٣-٣٤).

ويشير «آبل ألير» الذى كان مشاركاً فى كل هذه المناقشات أنه بدا تماما عدم ثقة الشماليين المستمرة فى قيادات الجنوب، وتأثروا بدفع جبهة الميثاق الإسلامية وحسن الترابى لتشديد الإجراءات العسكرية فى الجنوب. إلى أن كانت مناقشة مشروع الدستور، حيث دفعت أحزاب الشمال التقليدية فكرة «الدستور الإسلامى» الذى رأى الجنوبيون فيه تأكيدا للتقسيم العنصرى والدينى فى السودان.

وانسحب ممثلو الجنوب من لجنة الدستور إزاء تصميم الشماليين على صيغتهم. وقد طالبت جميع الأطراف فى لجنة الاثنى عشر دعوة أطراف المائدة المستديرة للانعقاد مرة أخرى فى مارس ١٩٦٦ وفقا لما تقرر من قبل؛ «لكن الحكومة التى - كان يرأسها الصادق المهدى عندئذ - رأت ألا تفعل ذلك، وزعمت أن المناخ السياسى قد تغير منذ مارس ١٩٦٥»، «بل ودعت الحكومة لعقد مؤتمر آخر فى أكتوبر ١٩٦٧ من الأحزاب السياسية التقليدية، لا القوى الديمقراطية التى شكلت اللجنة الأولى المعتمدة من عناصر ثورة أكتوبر».

غير إن الحكومات المتعاقبة التي استمرت في التمسك بمسار «نظام الهيمنة» الدينية والتقليدية في الشمال لم تحل مشكلة الجنوب في السودان فحسب، بل أجهضت الحركة الديمقراطية كلها فى السودان والتى كانت تبشر بها القوى الشعبية الديمقراطية التى فجرت ثورة أكتوبر ١٩٦٤، الأمر الذي أفسح في المجال لتصاعد التمرد في الجنوب، ولا سيما بعد أحداث العنف التي وقعت في جوبا عام ١٩٦٥، وتزايد الخلافات في الشمال حول لجنة الدستور التي قاطعتها بعض الأحزاب الجنوبية (حزب سانو وجبهة الجنوب) إضافة إلى حزب الشعب الديمقراطي، حيث غادر النواب الجنوبيون لجنة الدستور في كانون الأول ١٩٦٨، لأن الدستور المقترح في رأيهم «يفرق بين المواطنين على أساس الدين والعنصر وأنه ليس مقبولاً للجنوب»[١].

مع تزايد الاضطرابات السياسية، وحدوث انشقاق داخل حزب الأمة وهو حزب الأغلبية في السودان، تفاعلت العوامل كلها لتهيء للضباط الأحرار قيامهم

---

(١) المصدر السابق عينه، (ص٤٠).

بالانقلاب العسكري على النظام الديمقراطي واستيلائهم على السلطة، متأثرين بتجربة ثورة ٢٣ يوليو في مصر، ومستعنين بتأييد الحزب الشيوعي السوداني، الذي نال عدة حقائب وزارية في الحكومة التي تشكلت عقب نجاح الانقلاب. «نجح تنظيم الضباط الأحرار في ٢٥ مايو ١٩٦٩ في تنفيذ الانقلاب العسكري الذي كا ن يعد له منذ عام ١٩٥٩ عندما تكون التنظيم بصورة سرية من عناصر الحزب الشيوعي والناصريين والديمقراطيين من الضباط خريجي الكلية الحربية. وتكون مجلس قيادة الثورة من ضباط شيوعيين وناصريين ووطنيين ديمقراطيين، وقد اشتهر هذا الانقلاب بـــ «انقلاب جعفر محمد نميري»[(١)].

كان لموت عبد الناصر في ٢٨ أيلول عام ١٩٧٠، وتولي خليفته أنور السادات رئاسة الجمهورية في مصر، وانتهاجه خياراً جديداً في السياسة الخارجية يقوم على نقض التحالف مع السوفيات والتقرب من الدول العربية الموالية للغرب، ومن الولايات المتحدة الأميركية، تداعيات مباشرة على مصير الائتلاف الحاكم في السودان، الذي لم يكن يسوده الانسجام في رؤاه السياسية والأديولوجية. فكان مصيره التفجير الذي حصل في شهر يوليو ١٩٧١، إذ قاد «ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة الذين أبعدهم جعفر محمد نميري من السلطة في ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ انقلاباً عسكرياً ضد سلطة مايو، وعرف هذا الانقلاب بـــ (انقلاب الرائد هاشم العطا)، واستولوا على السلطة لمدة ثلاثة ايام انهزموا بعدها، واستعاد جعفر محمد نميري السلطة في ٢٢ يوليو ١٩٧١ نتيجة لانقلاب مضاد، وتم إعدام قادة الانقلاب وبعض من قادة الحزب الشيوعي الذي اتهم بتدبير الانقلاب»[(٢)].

في مواجهة مشكلة الجنوب السوداني التي بدأت مع انسحاب البريطانيين من السودان في أواسط الخمسينيات من القرن العشرين، وأغرقت المنطقة في الحرب

---

(١) محمد عثمان حبيب الله، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، تموز/يوليو٢٠٠٥، (ص٢٧٢).

(٢) محمود عابدين صالح، الصراع على السلطة في السودان، دار الأمين للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، (ص١٥٠-١٥١).

الأهلية، فتح الرئيس جعفر نميري خطاً لدعم جبهة التحرير أريتريا «وكانت معونة السودان إلى جبهة تحرير أريتريا تتوازن مع ما قيل عن استخدام المطارات الأثيوبية لإمداد حركة أنيانيا (Anyanya) الانفصالية في المديرية الاستوائية في السودان»[١]. كما أن أثيوبيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية كانت تقدم العون إلى عناصر جنوب السودان، فإن الدعم العربي للسودان كانت تتولاه أساساً في ذلك الوقت كل من مصر وليبيا[٢].

وفي ظل التدخلات الإقليمية والدولية، اصطبغ هذا الصراع المحلي بصبغة دولية: «.. كانت واشنطن تسمح بصمت (إن لم تكن تشجع) على تقديم المساعدات الأثيوبية والإسرائيلية لقضية السودانيين الجنوبيين في آواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فيما كانت موسكو تقدم المستشارين والطيارين المختصين بالمقاومة إلى سلطات الخرطوم»[٣].

٢ - اتفاقية أديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢: هدنة مؤقتة

وفي ظل تطور هذا الصراع الأهلي المتورطة فيه قوى إقليمية ودولية، اعترف نظام الرئيس الراحل جعفر محمد نميري بالفوارق والاختلافات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وأقر بحق الجنوبيين في تطوير ثقافتهم في إطار السودان الموحد، كما دعا إلى قيام حكم إقليمي في المديريات الجنوبية، وهو ما اعتبر توجهاً جديداً في التعاطي مع مشكلة الجنوب.

وقد لاقى هذا التوجه ترحيباً من قيادة حركة «ألأنانيا » بقيادة اللواء جوزيف لاقو، إذ نشطت الاتصالات بين الحكومة وحركة التمرد، ولعبت بعض الأطراف الأجنبية دوراً كبيراً في التقريب بين طرفي النزاع. فقد عرضت أثيوبيا وقف المساعدات الإسرائيلية إلى الانفصاليين السودانيين في مقابل تخفيف السودان مساندته لجبهة تحرير أريتريا. وتكللت تلك الاتصالات بالنجاح بتوقيع السودان

---

(١) Civil Wars in Africa,in:llss, Strategic Survey 1970 (London:llss,1971),(pp52-53).

(٢) المصدر السابق عينه، (ص٥٣).

(٣) Croker,«The African Setting»,(p19).

والانفصاليين الجنوبيين، وبإشراف الإمبراطور هيلا سيلاسي، على اتفاقية أديس أبابا في ٢٧ شباط / فبراير، ١٩٧٢، التي تنهي الحرب بين شمال السودان وجنوبه، التي استمرت سبعة عشر عاماً.

وبعد أن توصلت الحكومة السودانية إلى اتفاق مع الحركة التي أُنهي نشاطها الحزبي بموجب اتفاقية أديس أبابا، وأُعلن عن موعد وقف إطلاق النار ليكون يوم ١٢ مارس ١٩٧٢م. وفي احتفال كبير في أم درمان، أذاع الرئيس نميري بأنه أصدر التعليمات للجيش السوداني في الجنوب بوقف إطلاق النار فورًا وذلك في يوم ٣ مارس ١٩٧٢م، وأعلن أن ذلك اليوم يوم عيد الوحدة الوطنية. وبذلك انتهى نشاط الأنانيا ١ في ذلك التاريخ مع نهاية الحرب الأهلية الأولى.

وكانت تلك الحرب بدأت في آب / أغسطس عام ١٩٥٥، مع بداية انسحاب البريطانيين من السودان، الذي ترافق مع الإعلان عن إحلال ضباط عرب مكان البريطانيين ليثير تمرد الــ «إكواتوريا كور»، وهي وحدة عسكرية مؤلفة من جنود من العرق الأسود. فقد قاتل المتمردون الجنوبيون حكومة الشمال بشراسة، خلال الستينات. وقتل ما لا يقل عن نصف مليون شخص قبل أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق في العام ١٩٧٢، الخ... إلى أن ذلك كان تكرارً لعملية فبركة البريطانيين والفرنسيين لوحدات محلية وإعادة بنائها (الليفي في العراق، وجيش الشرق بالنسبة إلى فرنسا في سوريا ولبنان) حيث حدثت المشاكل مع هذه الوحدات الإثنية بدرجات مختلفة.

رغم ذلك، فلم يكن اتفاق أديس أبابا للحكومة السودانية وللمتمردين الجنوبيين سوى فرصة لالتقاط الأنفاس، وإعادة التسلح استعدادا لحرب أكثر دموية في بداية الثمانينات.

وبموجب اتفاق السلام هذا حصلت المقاطعات الجنوبية الثلاث على استقلال ذاتي نسبي في إطار كونفيديرالي. وضمن هذا الاتفاق احترام تمثيل «أهل الجنوب». وقد وقع الاتفاق عن حكم نميرى فى أديس أبابا «آبل ألير» الزعيم الجنوبى. وقد ضمن الاتفاق، برلماناً إقليمياً موحدًا، مع توزيع مرض للدوائر،

ووجود مجلس وزراء تنفيذى فى الجنوب، ثم تمثيل ذلك فى الحكم المركزى نفسه بالشمال (فى البرلمان والسلطة) وانعكاس ذلك على النظام التعليمى والنشاط الثقافى الذى احترم بدرجة ملحوظة واقع المجتمع فى الجنوب. وبهذا ضمن الاتفاق قدرا من استمرار الحوار السياسى - الاجتماعى وقوة تفاوضية مطمئنة لأهل الجنوب حتى فى ظل الصراعات الجنوبية - الجنوبية، ثم الجنوبية الشمالية لبعض الوقت فى إطار الاتفاق. لكن ذلك لم يمنع سرعة تفجر مظاهر انتهاك هذا الاتفاق - إجرائيا ثم بالعنف - من قبل السلطة المركزية فى الشمال (وليس فقط نتيجة الصراع فى الجنوب بين نخبة المديرية الاستوائية والنخبة الدينكاوية كما يقال).

٣- دور المثقفين الجنوبيين في تحقيق التكامل بين الجنوب والشمال[١].

تميز عقد السبعينيات من القرن الماضي بوفرة الأدبيات السودانية التى تعالج علاقات الجنوب بالشمال بحرية وجرأة سواء فى نقدها لاتفاق أديس أبابا أو البناء عليه فى اتجاه خلق سودان موحد، وذلك من قبل كتاب جنوبيين وشماليين على

---

(١) هناك كتابات كثيرة تتحدث عن التنوع الثقافي والتكامل بين جنوب السودان وشماله، ومن أبرز تلك الكتابات، هي: (١)- فرنسيس دينق. دينامية الهوية: أساس للتكامل الوطنى فى السودان: الخرطوم (١٩٧٣) Dynamics of identification, A Basis of National integration in the Sudan, KUP. ١٩٧٣. ترجمة: محمد على جادين- الناشر: مركز الدراسات السوادنية القاهرة (١٩٩٩). (٢) - أفارقة بين عالمين (١٩٧٨) (KUP) Africans of two worlds. ترجمة: محمد على جادين - معتصم صغيرون. الناشر: مركز الدراسات السودانية - القاهرة ٢٠٠١. (٣) - صراع الرؤى: War of visions نزاع الهويات فى السودان (١٩٩٥). ترجمة: عوض حسن:، الناشر: مركز الدراسات السودانية - القاهرة ١٩٩٩. (٤) - الدينكا فى السودان: The Dinka of the Sudan 1989. ترجمة: شمس الدين الأمين ضو البيت: مركز الدراسات السودانية - القاهرة ٢٠٠١. (٥) - حلمى شعراوى: النسيج الاجتماعى للعلاقات العربية الأفريقية: قراءة فى أعمال - فرنسيس دينق عن الدينكا. فى: مجلة الثقافة السودانية - الخرطوم ١٩٧٧ وفى "العرب والأفريقيون وجها لوجه- دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٨٤.

السواء. (محمد عمر بشير - موم). كما ظهرت فى هذه الأدبيات دراسات سوسيولوجية وأدبية حول قضية التنوع الثقافى الاجتماعى فى بنية «المجتمع السودانى» مع ربط «التنوع بالوحدة» (فرنسيس دينق - عبد الغفار محمد أحمد - محمد عبد الحي..) بل وراح بعضها يبشر بدور السودان المتنوع هذا فى ربط علاقة العرب بأفريقيا (بونا مالوال..). وشهدت الخرطوم فى تلك الفترة جرأة الجنوبيين، لا سيما على نقد «النظام» من الداخل لصالح بناء «سودان موحد» حسدهم عليها أحيانا كتاب الشمال (مجلة «الثقافة السودانية» بالعربية، ملحق صحيفة الأيام، مجلة سودان ناو «Sudannow» بالإنجليزية).

وكان لكل ذلك دلالته على أن توفر «النية الحسنة» فى الشمال كفيل أن يبنى الثقة بقوة مع الجنوبيين فى اتجاه السودان الموحد، لا سيما إذا ما أتيحت الفرصة لنخبة جديدة فى مشروع وطنى جديد، كادت ثورة مايو فى مطلع أيامها أن تبشر به قبل أن تلتهمها مرة أخرى النزعة «العسكريتارية والبرجوازية التقليدية الشمالية» خلال «مايو» نفسه، وما أعقب مايو من محاولات وإحباطات.

ومن أبرز تلك الكتابات المتميزة في تلك الفترة، أعمال «فرنسيس دينق» المثقف السودانى «الجنوبى»، وعالم الاجتماع والسياسة الأنثروبولوجي، وابن قبيلة «الدينكا» التى تعتبر نفسها همزة الوصل فى هذه «المسألة السودانية» على نحو ما يكتب «دينق» - بين الجنوب الأفريقى والشمال العربي.

وتحتل أدبيات «فرنسيس دينق» عن الدينكا وغيرها أهمية كبيرة فى الدراسات السودانية مقابل نهج المدرسة التاريخية الشمالية التى ظلت تقليدية متجاهلة دور «التاريخ الاجتماعى» الذى عرض به «فرنسيس دينق» أدوار «الدينكا» «والحمر» وغيرهما فى وحدة السودان.

لقد انطلق «فرنسيس دينق» فى تلك الفترة المبكرة من السبعينيات من دراساته عن «الدينكا» أساسا وكذا ثقافات الجنوب، معتبرا تكوين «الهوية» المشتركة هو الأساس. وتصبح عناوين «دينق» هى: «دينكا السودان» ١٩٧٢-

«دينامية الهوية: أساس للتكامل الوطنى فى السودان» ١٩٧٣- «أفارقة بين عالمين» (يقصد الدينكا) ١٩٧٨.

ويعتبر عالم الدينكا عند «دينق» - وهم ثلاثة ملايين نسمة أوائل السبعينيات - مثالاً لبوتقة تجمع التمركز حول الذات اجتماعيا، والانطلاق بالأسطورة والتفكير والحركة الى العوالم الأفريقية بل والعربية المجاورة، ويعكس تراثهم «التوحد والازدواج» بين «عالم الأسطورة الأفريقية، وعالم الأديان السماوية الشرق أوسطية» والدينكا – عنده - مثل السودان كله جنوبا وشمالا تجسد التنوع فى التركيب الاجتماعى والتراث الروحى.. مما يتصل بعالمى أفريقيا والعروبة فى عملية تفاعل لا تعرف هذه الثنائية المتعسفة التى تعزل العرب عن الأفريقيين. وتتعرض الدينكا من داخلها - كتجمع بشرى - كبير لقدر من التنوع والخلافات والصراعات (الكجوك - بور) مثلما تعرفه أرض السودان ككل... ويغوص تراثها الشعبى فى التاريخ ليتصل بالتراث المصرى الفرعونى، والتراث المسيحى والإسلامى بعد ذلك، ويتواصلون تاريخيا أو ميثولوجيا مع الشلك والنوير، والحمر، وشندى والماساى ليشاركوهم مشكلات الهوية والتكامل، ومن ثم ينتقى القطع الدينكا عند دينق - بين ثنائية الأفريقى والعربى على أساس إثنى بقدر ما هى مشكلة تسلط وهيمنة.

ويرصد «دينق» موقف «الدينكاوى» الجنوبى من «الآخر» كباحث معروف فى فولكلور مؤكدا تصوير تراثهم للرغبة فى الالتقاء: «زواج محمد العربى من ثلما الدينكاوية» والخوف والقلق فى نفس الوقت من وحشية الآخر: «صورة الأسد الإنسان» لكن «الإله عند الدينكا خلق جميع الناس ولكل لغته وطريقته، لكنهم مترابطون رغم تميز الدينكا وأبقارهم عن غيرهم.. ورغم هذا التميز، فإن الدينكا والعرب جاءوا من نبع واحد فى الخليقة...» ويؤكد «دينق» أكثر من مرة انتشار العناصر العربية والزنجية بين كل من يسمون النيليون والساميون أو العرب والزنج فى الشمال والجنوب.. ليعالج قضية التوحد الممكنة فى السودان على أساس "أنه لا يمكن القطع بثنائية التركيب الثقافى أو العنصرى

للسودان على أساس شمال / جنوب وبالتالى فثمة أساس قوّي للوحدة، وبناء الأمة وتبقى المشكلة فى أن التاريخ السياسى هو الذى أكد على عناصر الانقسام ودعم إحساس عدم الثقة والعداوة.

ولقد حمل اكتشاف آبار النفط في الجنوب في العام ١٩٧٩ إضافة إلى حفر قناة ضخمة بعد سنة من أجل جرّ مياه النيل الى مصر (جونغليي كانال بروجكت) الرئيس جعفر محمد نميري على إلغاء معاهدة أديس أبابا من جانب واحد»[١].

ومع إعلان الرئيس جعفر محمد نميري قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٣، تجددت الحرب في جنوب السودان، وكانت شرارتها بدأت في أيار / مايو عام ١٩٨٣ عندما تمردت وحدات من السود في الجيش السوداني على قائدها العربي. وقد تولى قيادتها الكولونيل جون جرنق وأنشأ الجيش الشعبي لتحرير السودان (APLS). وبما أن الرئيس النميري كان مدعوماً من الولايات المتحدة فقد حظيت حركة التمرد بدعم إثيوبيا في ظل حكم الكولونيل منغيستو هايلي مريم وحلفائه في المعسكر الاشتراكي.

---

(١) جيرار برونييه، السلام الهش والجزئي في السودان، صحيفة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، شباط/فبراير ٢٠٠٥.

الفصل الرابع

ما بعد ربيع الديمقراطية الثالثة في السودان (١٩٨٥-٢٠٠٥)

هناك مجموعة من العوامل أدت إلى انفجار الوضع الشعبي في السودان، وحصول انتفاضة ٦ نيسان / أبريل ١٩٨٥، التي قادت إلى إسقاط حكم جعفر نميري، منها: أولاً، التبادل المتكرر للسلطة بين الجيش والأحزاب السياسية التقليدية (الأمة، والاتحادي). وثانياً، تبادل التحالف - التصارع بين الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادي). وثالثا، أزمة جنوب السودان المستمرة من دون حل. ورابعاً، تزايد الفقر والجوع والحرمان، واستمرار الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف، الجوع)، وإسقاطاتها المدمرة على حياة الشعب السوداني.

جرت الانتخابات العامة في السودان في ربيع عام ١٩٨٦، وفاز فيها الحزبان الكبيران: حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي، وحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة محمد عثمان الميرغني. وتولى السيد صادق المهدي رئاسة الحكومة الأولى التي أطلق عليها (حكومة الوحدة الوطنية)، وكانت تضم أحزاب الاتحادي الديمقراطي، سابكو، التجمع السياسي لجنوب السودان (جناح ألدو أجو) الفيدرالي. وعجزت هذه الحكومة عن مواجهة تحديات السودان الداخلية والخارجية.

وهنا تكمن إشكالية الأحزاب التقليدية السودانية المعبرة عن برجوازية تقليدية يدخلها «التحديث» ببطء. وكانت هذه البرجوازية التقليدية بتعبيرها السياسي

والطائفي، حزب الأمة، وحزب الاتحادي الديمقراطي ضعيفة منذ استقلال السودان، وكانت منقسمة إلى برجوازية تجارية في المراكز الحضرية، إضافة إلى أفراد الختمية الذين يتمتعون بنفوذ في الريف، ولاسيما في شرق وشمال السودان، وبرجوازية زراعية وعقارية في المناطق الأكثر ريفية في الغرب وأواسط السودان. وقد مثل الأولى حزب الاتحادي الديمقراطي، ومثل الثانية حزب الأمة.

ونتيجة ضعف هذه البرجوازية قام حزب الأمة سنة ١٩٥٨ بتسليم السلطة إلى الجيش، لكن هذا الأخير عجز عن الاستمرار، نتيجة تفاقم ازمات السودان الداخلية (مشكلة الجنوب، وتفاقم الأزمة الاقتصادية)، إضافة إلى أن حكم العسكر أضر بفئات من هذه البرجوازية ذاتها، التي عادت إلى السلطة سنة ١٩٦٤.

لكن الجيش عاد مرّة ثانية إلى السلطة عام ١٩٦٩، حيث حاول تصفية البرجوازية التقليدية، فأسس برجوازية جديدة، بيروقراطية، طفيلية، تعمل في التجارة والسمسرة مع الشركات الأجنبية.

وعندما عادت البرجوازية التقليدية إلى الحكم (١٩٨٦-١٩٨٩)، بتفككها القديم، وبضعفها التقليدي، عجزت عن حل الأزمة الاقتصادية، ومشكلة الجنوب. وفي أيار/ مايو ١٩٨٨، أُعلن عن تكوين (حكومة الوفاق الوطني) التي ضمت كل الأحزاب الرئيسية في الجمعية التأسيسية: حزب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الجبهة القومية الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابي، بيد أن تلك الحكومة كانت تشقها تناقضات كثيرة. «وكان على الحكومة أن تواجه العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تزايدت الضغوط العسكرية على الحكومة في الجنوب، وتنافست أحزاب الحكومة في خطب ودّ الدكتورجون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان. فبعد أن فشل اجتماع السيد رئيس الوزراء مع قرنق في أوغندا، أعلن الاتحاديون عن وصولهم لاتفاق معه عرف بـــ (اتفاقية السلام السودانية) التي تم التوقيع عليها بين الميرغني وقرنق في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨. وقد واجهت اتفاقية السلام السودانية صعوبات في التنفيذ، حيث

تحفظت الجبهة القومية الإسلامية، أحد الأحزاب الرئيسية في الائتلاف الحاكم، على بعض بنودها..»[1].

مع تزايد الضغوط الغربية على السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء آنذاك، ليقوم بإخراج الجبهة القومية الإسلامية من الائتلاف الحاكم، حصل الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال عمر حسن البشير المتحالف مع الجبهة القومية الإسلامية بقيادة الدكتور حسن الترابي في عام ١٩٨٩.

١ - قوى الإدماج والإقصاء في السودان:

أولاً: جون جرنق ومشروعه «للسودان الجديد»

يختلف التمرد الذي قاده جون جرنق في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٣ عن تمرد حامية توريت عام ١٩٥٥، حيث كان تمرد توريت مقدمة لحركة انفصالية رجعية عرفت بحركة «أنيانيا-١». ومن يقرأ أدبيات الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM التي أنشأها جون جرنق، منذ أوائل ١٩٨٤ وحتى وثيقة الرؤية والبرنامج ١٩٩٨ لابد أن يلمس بالعين المجردة أن تحليل الحركة الجديدة للمجتمع السوداني وشعارها عن «السودان الجديد» لم يتعرض لكلمة «الانفصال» مرة واحدة، وهو يتحدث عن «سودان موحد ديمقراطي علماني».

لقد قادت سياسات سلطة جعفر نميري، وعدم التزامها بوعودها كمشروع تنموى، إلى تحريك عوامل التفتيت، والتجاهل، والإقصاء فى الجنوب مع تغيير تحالفات نميرى وتركيزها على البرنامج الإسلامى وممثليه فى الشمال ولا سيما مع النائب العام حسن الترابى فى السنوات الأخيرة لفترة اتفاق أديس أبابا. وتروى وثائق الحركة الشعبية أن التمرد فى إطار مفاهيم «أنيانيا-٢» الانفصالية هو الذى حدث فى أكوبو ١٩٧٥، وفى واو "١٩٧٦ على سبيل المثال، هو الذى جعل «جرنق» وجماعة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM يرون أن ذلك ليس

---

(١) محمد عثمان حبيب الله، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مصدر سابق، (٢٧٤).

الطريق المناسب، وأن قيام «حركة طليعية» لتحرير كل الشعب السودانى منطلقة من الجنوب هو الحل الصحيح، لأن الحركة الأولى ١٩٥٥ كانت فى تقديرهم حركة رجعية، وتعتبر «أنيانيا-٢» امتدادًا لها حتى وقعت اتفاق ١٩٧٢ ولذلك فليس صدفة قيام حركة تحرير الشعب السودانى بتصفية جناح «أنيانيا-٢» الذى شارك نسبيا فى تأسيسها خلال عام التأسيس الأول بقيادة «جون جرنق».. وهو ما يسميه البعض انفراد «جرنق» بالسلطة منذ بداية الحركة[1].

لقد أصدرت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة مؤسسها «جون جرنق» ميثاقها الأساسي أو «المانيفستو» عام ٨٣، والبيان التأسيسى عام ١٩٨٤، والرؤية والبرنامج عام ١٩٩٨. ومنذ الإعلان الصادر عن الحركة فى مارس ١٩٨٤، بدت ملامح الفكرة الحاكمة لحركة تحرير الشعب السودانى رغم تصاعد إجراءات التفتيت والإقصاء من قبل الخرطوم.

ولنعرض لبعض النقاط الهامة هنا فقط حيث النصوص متوفرة فى أكثر من موقع:

١- يعبر الإعلان عن أن التاريخ السودانى الطويل، تاريخ مقاومة ضد القهر الداخلى والخارجى على السواء، مشيرا إلى القهر التركى والمصرى والإنجليزى من جهة والنخب الحاكمة فى الخرطوم ويسميها العصبة «clique» من جهة أخرى معتمدة دائما على استغلال التعدد العنصرى والدينى والعرقى لتطبيق سياسة التفرقة بين السودانيين، والتقسيم بين شماليين وجنوبيين، بل وتقسيم الشماليين أنفسهم إلى غربيين وشرقيين، «وحلفاويين» و«أولاد البلد» ممن يتحكمون فى السلطة السياسية بالخرطوم. كما تم تسييس تقسيمات الجنوب الى «وحدة الدينكا» «والاستوائية الكبرى» والمتحدثين بلغة بارى ووحدة اللو، هذا فضلا عن تقسيم آخر إلى مسلمين ومسيحيين، وإلى عرب وأفارقة. ولن يعدم القاهرون وسيلة فى المستقبل لاستبدال التقسيمات القديمة بغيرها. وتتهم هذه

(١) انظر الميثاق الأساسي للحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM التي أسسها جون جرنق.

النصوص الأولى الرجعيين من الانفصاليين، والمتعصبين (يقصد فى الجنوب والشمال) بتهديد وحدة الشعب السودانى، ولذا فإن قيام "الحركة الشعبية لتحرير السودان" وجيشها كحركة طليعية هو الرد المسلح على كل مشروعات التقسيم والتفتيت والإضعاف للشعب السودانى؛ لأن الحركة تعتقد اعتقادا جازما فى وحدة الشعب السودانى، ولا يمكن أن يخضع نضالها للاعتبارات العنصرية أو الدينية بأى حال، وتضع فى أولى مخططاتها تنمية مختلف القوميات.

٢- يعالج بيان الحركة منذ عام ١٩٨٤ مسألة تقسيم الجنوب ومخاطره بهدف حرمانه من قوة وحدته، ومن ثرواته وذلك، بضم مناطق البترول إلى المحافظات الشمالية، ومن هنا جاءت خطة الحركة "لتعطيل عمل شركة شيفرون ومشروع قناة جونجلى، لكن جميع المشاكل التى تثيرها الحركة - فى تقدير جرنق - يمكن حلها فى إطار السودان الموحد ونظام اشتراكى يوفر الحقوق الديمقراطية والإنسانية لكل القوميات كما يوفر الحريات الدينية وحرية المعتقدات، وهذا ما سيكفله الكفاح المسلح طويل المدى منطلقاً من الجنوب، لأن الكفاح السلمى قد ووجه دائما بالقهر العنيف.

كيف تحدثت الحركة الشعبية بعد خمسة عشر عاما من تأسيسها؟ أى عام ١٩٩٨)؟

نشرت الحركة وثيقة جديدة فى مارس ١٩٩٨ بعنوان "الرؤية والبرنامج" programme Vision and[١]، تبلورت فيها كثير من النقاط التى أثارتها وقائع الزمن الذى عبرته وصارت صاحبة القوة التفاوضية الملحوظة والعلاقات المتعددة داخليا وخارجيا كما صارت أمام حكم أكثر تحديا، وأكثر أيديولوجية فى الشمال. ويمضى البرنامج المنشور على نطاق واسع لوضع رؤية الحركة فى عدد من النقاط الهامة نكتفى بتلخيص ما يتعلق منها بموضوعنا هنا:

---

(١) انظر إلى الوثيقة الجديدة، التي نشرتها الحركة الشعبية لتحرير السودان فى آذار/ مارس ١٩٩٨،وحملت العنوان التالي: «الرؤية والبرنامج» programme Vision and.

١- يعرب عن أن نضاله هو من أجل «نمط جديد للسودان» الذى ينتمون إليه جميعاً، سودان موحد، لكنه موحد على أسس جديدة، سودان جديد بالتزامات سياسية تقوم على حقائق الواقع السودانى وليس السودان القديم الذى كلف الشعب ٣٢ عاماً من الحروب.

٢- يرفض تحكم «النخبة المحلية» اللامبدئية الساعية فقط إلى السلطة السياسية بادعاء القومية. ويضع خياراً ثنائيا: إما دولة مفتتة لعدد من الدول (الولايات) المستقلة، وإما سودان جديد فى وحدة اجتماعية سياسية يتوحد ولاؤنا لها والتزامنا نحوها دون اعتبار للجنس أو القبيلة أو الدين أو النوع. فهو سودان ديمقراطى يقوم على الإرادة الشعبية الطوعية وحكم القانون، ويعتمد النظام الديمقراطى العلمانى والمشاركة الشعبية.

٣- تستهدف الحركة تطبيق «حق تقرير المصير» للشعب السودانى فى «سودان جديد» قبل وبعد حكومة الجبهة الإسلامية.

ثم يضع البرنامج خمسة عشر مطلباً يعدّل فيها بعض أفكاره الاجتماعية الراديكالية القديمة، حيث يستبعد «الرطانة» الإشتراكية ويتحدث عن الاقتصاد المشترك، وتعزيز الديمقراطية بالحكم السليم ووقف الفساد، كما تتعزز بذلك الوحدة والسلام والأمن. ويعيد الحديث عن حق تقرير المصير، ودعم أفكار الوحدة الأفريقية.

١- يعاود الحديث عن الوحدة الوطنية والسلام فى «المناطق المحررة» ويطالب بالسودان الجديد وحدة سياسية مع الاعتراف بالتنوع العرقى والدينى والثقافى.

٢- يرى أن الحركة الشعبية لن تعزل نفسها عن الموقف السودانى ككل فى المركز (الخرطوم) ولن تحول نفسها إلى حركة إقليمية كما يرغب بعض الجنوبيين والشماليين على السواء، بل تستمر كحركة وطنية ذات أهداف قومية فى سياق السودان الجديد ولذا تستمر فى مناشدة الشماليين أن يلتحقوا بالحركة، التى ستقيم قواعدها فى مناطق الشمال السودانى التى لم تصل إليها.

٣- ستواصل الحركة الدخول فى محادثات السلام من أجل حل سلمي مع الحكومة القائمة فى الخرطوم لكن على أساس الكونفيدرالية، وحق تقرير المصير والسودان الجديد وستظل الحركة عضواً بالتجمع الوطنى الديمقراطى وميثاق أسمرا مع استمرار استقلالها التنظيمى والسياسى والعسكرى.

٤- ستواصل الحركة العمل مع التجمع الوطنى الديمقراطى لتحقيق التوحد فى النضال العسكرى كما هو قائم فى المناطق الريفية، وإنجاز الانتفاضة فى المناطق الحضرية لإسقاط حكم الجبهة الإسلامية فى أقرب وقت، وإقامة سودان جديد خلال البدائل التى يطرحها التجمع الوطنى الديمقراطى (تجمع المعارضة).

٥- يدافع عن مطلب حق تقرير المصير بأنهم سيوفرون له الظروف الموضوعية الضرورية لممارسة شعب السودان الجديد لهذا الحق، لأنه لا يمكن أن يفرض على الناس وإنما يتم حوله التوافق بين المعنيين به ليقرروا فى استفتاء تحت رقابة دولية.... وهذا الحق اعترفت به كل القوى السياسية فى السودان، ومنظمة "إيجاد" وميثاق التجمع الوطنى الديمقراطي (المعارضة) ١٩٩٥- كما اعترفت به حكومة الجبهة الإسلامية، وهو حق يمارس ولا "يُعطى" كما تتصور حكومة الجبهة الإسلامية.

٦- يعود إلى الحديث عن مرجعيته الخارجية فيذكر التعاون والتكامل الأفريقى، وحركة ومنظمة الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية، لأن "الشعب الأفريقى" يعنى كل الشعوب التى تسكن القارة الأفريقية، ومن ثم لا أساس للفهم العنصرى بل تقوم العلاقات غير العنصرية مع ثقافات الشرق الأوسط، والعلاقة الخاصة بل والدور الخاص فى العالم العربى والعلاقات العربية الأفريقية (وهنا حدود فهم الحركة لعروبة وأفريقية السودان مما يستحق المناقشة!).

بهذه المنطلقات شاركت الحركة الشعبية كافة القوى السياسية «الشمالية» ذات الطابع القومى فى حركتها لتوحيد المعارضة للنظام السودانى – وقد نصت مواثيق أسمرا منذ ١٩٩٥ على الاعتراف بحق تقرير المصير، مثلما اعترفت قبلها وبعدها حكومة الخرطوم فى اتفاقيات مع المنتسقين ذوى الطابع الانفصالى. وتبع

ذلك امتداد نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مناطق أخرى فى جنوب غرب (جبال النوبة) وجنوب وسط «أبيى» وجنوب وشمال شرق السودان فيما عرف بقوات الدفاع السودانية بقيادة الفريق عبد العزيز خالد. وفى تقدير البعض طبعا أن ذلك نشاطاً لتوسيع قاعدة ونفوذ "الانفصاليين" وهذا غير منطقى وأطرافهم الشمالية فى كسلا، أما الحركة الشعبية وحلفاؤها فاعتبرت ذلك امتدادًا لفكرتها عن «السودان الجديد» والتحالف الشعبى الوطنى من حوله.

ومما له دلالة هنا، إعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان فى «مؤتمرها الوطنى الأول» (١٩٩٤) عن اتجاهها لمساندة قيام «لواء السودان الجديد» ليصبح «مشروعا مفتوحا لكل الوطنيين السودانيين، دون اعتبار لانتماءاتهم السياسية السابقة». وبدأ ذلك بالفعل بإصدار وثيقة تأسيسه فى العام التالى ١٩٩٥، مستهدفا «بناء حركة قومية جديدة، تكون هى وحدها الضامنة لوحدة السودان بالإسهام فى المشروع الوطنى القومى الجديد، بحيث تأخذ من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركة الديمقراطية فى شمال البلاد أرقى وأكثر مكونات تجاربهما السابقة إيجابية».

ثانياً - الجبهة الإسلامية القومية ومشروعها الحضاري:

قبل تأسيس (الجبهة الإسلامية القومية)، وهو الإسم الذي أطلق على الحركة الإسلامية الحديثة في السودان عقب انتفاضة الشعب السوداني على حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري عام ١٩٨٥م، كان الزعيم الروحي والسياسي لهذه الجبهة الدكتور حسن الترابي، قد قبل المصالحة الوطنية مع نظام جعفر نميري. ومنذ لك الوقت غلّب الترابي نزعته البراغماتية السياسية على القيم والمبادىء.

فقد كان موقف الإسلاميين هزيلاً من اتفاقية كامب ديفيد؛ وهي اتفاقية أيدها نظام جعفر نميري الذي كان يدور في فلك التبعية العمياء لنظام أنور السادات، وللولايات المتحدة الأميركية. ففي سبيل بناء الإمبراطورية الاقتصادية بايع الإسلاميون رأس النظام الذي كان يرأسه جعفر نميري علي إقامة شرع الله،

وتطبيق الشريع الإسلامية، واعتبروه مجدداً للإسلام في القرن العشرين أسوةً بتجديد الإمام المهدي في القرن التاسع عشر.

وفي ظل النظام الديمقراطي، تأسست الجبهة الإسلامية القومية رسمياً عام ١٩٨٦، عقب انعقاد مؤتمر جامع دُعِيَت له كل الفعاليات الإسلامية والقومية. وتُعد الجبهة الإسلامية القومية امتدادًا للحركة الإسلامية الحديثة في السودان التي بدأت في أواخر الخمسينيات تحت اسم الإخوان المسلمين، ثم جبهة الميثاق الإسلامي عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م التي اشترك في إشعالها كافة قطاعات الشعب السوداني وأحزابه.

وقد تكون هيكل التنظيم المركزي للجبهة الإسلامية القومية من الأجهزة التالية: أ -المؤتمر العام. ب- هيئة الشورى ج- القيادة التنفيذية. د- الأمين العام.

طرحت الجبهة الإسلامية القومية عند تكوينها كثيرًا من الأهداف مثل الدعوة إلى سيادة الإسلام عقيدة وشريعة، وتأكيد قوامة المجتمع على نظام الاقتصاد توجيهًا ومراقبة، وبث روح الدين وشعائره وآدابه لتطهير أعراف التدين من البدع السيئة في أنماط السلوك والأوضاع الاجتماعية ولإزالة الدواعي النفسية والاجتماعية للشقاق والعصبية. كما دعت الجبهة إلى رفع مكانة العلم وحملته في المجتمع وإلى نشر الثقافة وبسط العلم.

برز الدور المتعاظم للجبهة الإسلامية القومية عقب الانتخابات التي أُجريت عام ١٩٨٦م، حيث فازت في ٥٤ دائرة انتخابية، وأصبحت بذلك الحزب الثالث من حيث القوة الانتخابية بعد أكبر حزبين في البلاد. وبرزت في تلك الانتخابات سيطرتها على دوائر المثقفين، ودوائر العاصمة السودانية. واستطاعت نتيجة لهذه القوة الانتخابية الاشتراك في حكومة ائتلافية مع حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي بعد أن فشل الائتلاف بينهما.

تميزت الجبهة الإسلامية القومية بالتركيز على أهدافها الاستراتيجية؛ ولذلك فهي - حسب طرحها - لا ترى غضاضة في الاشتراك في أي نظام سياسي يحقق أهدافها ويتيح فرصة التمكين للمشروع الإسلامي؛ ومن هذا المنطلق

تصالحت مع نظام جعفر نميري ودخلت في ائتلاف مع الأحزاب إبَّان فترة الديمقراطية الثالثة، وتحالفت مع حكومة الإنقاذ بقيادة الفريق البشير الذي استولى على السلطة عام ١٩٨٩م لطرحه الإسلامي الذي يتوافق مع ما تدعو الجبهة له داخليًا وخارجيًا. فنجد أنه رغم حل الجبهة رسميًا كبقية الأحزاب فإن معظم أعضائها - بمن فيهم مؤسسها حسن عبد الله الترابي - قد انخرطوا في المشاركة في نظام الفريق البشير بفعالية سواء من خلال إدارة الحكم، أو القيام بالمهام الطوعية والدعوية والجهادية واتخذت اسمًا جديدًا هو المؤتمر الوطني.

وعندما طالبت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جرنق بتجميد القوانين الإسلامية كشرطاً للانخراط في عملية السلام إلي حين الاطمئنان علي مدى احترامها لحقوق غير المسلمين، رفضت الجبهة الإسلامية تجميد قوانين الشريعة الإسلامية إبان حقبة الديمقراطية الثالثة؛ إذ أقام الإسلاميون الدنيا من أجلها هاتفين بشعاراتهم (ولا شريعة ولا نموت الإسلام قبل القوت!).

وبعد انقلاب البشير وتحالفه مع الدكتور الترابي، انفصل الترابي عن الجبهة القومية على خلفية نزاعه على السلطة والصلاحيات مع البشير، ليؤسس حزب المؤتمر الشعبي العربي – الإسلامي في ٢٢ - ٢٨ أبريل / نيسان ١٩٩١، حيث ضم ذلك المؤتمر ممثلين عن ٤٥ دولة إسلامية وأصبح أمينه العام. ومنذ حينئذ توترت علاقات السودان مع بعض الدول العربية (مصر، وتونس، والجزائر) التي كانت تمر بمرحلة مواجهة مع الحركات الأصولية، بسبب دعمه ومساندته لتلك الحركات الإسلامية (الجماعة الإسلامية والجهاد في مصر، وحركة النهضة في تونس، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر). وهناك اتجاه عام في هذه الدول، «برفض الفصل بين الجبهة الإسلامية القومية التي يتزعمها الدكتور الترابي، وبين النظام السوداني الحاكم الذي يرأسه الفريق عمر البشير، وتحميلها معاً مسؤولية هذا الدعم، واعتبار أن الجبهة الإسلامية هي المسؤول الفعلي عن توجيه وإدارة السياسات السودانية، في الوقت الذي لا توجد فيه أية صبغة رسمية للجبهة القومية في السودان، الأمر الذي يخلق نوعاً من التعقيد والازدواجية من ناحية، ويثير من

الناحية الأخرى الأبعاد المتعلقة بالعلاقات التاريخية بين الجبهة والحركات الإسلامية الأخرى»[1].

لقد افترقت الجبهة الإسلامية بقيادة الدكتور الترابي، المنبهرة آنذاك بالثورة الإسلامية في إيران، عن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، حين تبنت استراتيجية بديلة تقوم على التنسيق والتعاون بين الحركات الإسلامية الراديكالية - بديلاً عن العلاقة العضوية للإخوان التي تؤكد على الإلزام - والدعوة إلى صيغة مرنة تقوم على مؤتمر عالمي دائم للحركات الإسلامية يضم الحركات العامة والتنظيمات الوظيفية المتخصصة، والشخصيات الإسلامية من مختلف البلدان.

وفضلا عن ذلك، كان المشروع الحضاري الذي يدافع عنه الدكتور الترابي يتمثل ليس في إقامة دولة إسلامية في السودان فحسب؛ بل إلي تصدير المشروع الإسلامي عبر التنسيق مع الحركات الإسلامية الأخرى إلي الدول المجاورة تمهيداً لفتوحات مقبلة قد تمتد إلي أسلمة كافة شعوب المنطقة؛ هذا الهدف إن صحَ في حد ذاته نبيل. فالإمام المهدي كان يطمح إلى تحرير العالم الإسلامي من القبضة الاستعمارية، إلى توحيده من الاختلاف والتمزق، إلى الاتفاق علي مرجعية إسلامية واحدة بدلِ من التفرق والتمذهب. إذن ليس في الأمر جريمة، ولكن هناك عدة أسباب أفسدت المشروع الحضاري الإنقاذي أهمها: عدم استيعاب معطيات العصر؛ إذ إن العالم الإسلامي ومنذ سقوط الخلافة العثمانية قد تجزأ إلى دويلات، وأصبحت هذه الدول تحكمها قواعد الدولة القطرية؛ إذ لا يوجد ثمة مجال للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة مهما قويت الروابط الدينية والثقافية والإثنية. ولكن أهل المشروع الحضاري لم يركنوا إلي هذه الحقائق؛ بل اعتبروا أن الإسلام لا تحده حدود؛ وبهذا المنطق سعوا إلى تغيير الأنظمة الحاكمة في الدول المجاورة من خلال عناصر اعتبروها مؤيدة لهم كما حدث في تشاد وإرتريا، ولكنه فشل في مصر بفشل محاولة اغتيال حسني مبارك. وقد أدى ذلك إلى إساءة العلاقة بين

---

(١) هانيء رسلان، السودان والحركات الإسلامية.. الدور وابعاد العلاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٣، يوليو ١٩٩٣، (ص١٠٩).

السودان وجيرانه، كما صدرت قرارات دولية أدت إلى تعويق علاقات السودان بالأسرة الدولية، وإدراج السودان لأول مرة في قائمة الدول الراعية للإرهاب[1].

أدى الخلاف الذي نشأ بين الرئيس البشير والدكتور الترابي إلى انشقاق المؤتمر الوطني وتكوين المؤتمر الشعبي بزعامة الدكتور الترابي عام ٢٠٠٠. ودخل الدكتور الترابي السجن في ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٠٢ نتيجة توقيعه قبل ذلك بيومين على مذكرة تفاهم مع حركة جون جرنق الانفصالية في جنيف. وأقرت هذه المذكرة عشر نقاط من بينها: منح الجنوب حق تقرير المصير وتصعيد وسائل المقاومة الشعبية السلمية، وطالبت بإلغاء القوانين المقيدة للحريات ورفع حالة الطوارئ.

٢ - نظام الحكم الإسلامي (١٩٨٩-٢٠٠٥)

ترافق مع وصول حكم إسلامي في السودان، نهاية الحرب الباردة، التي افرزت انتصار العولمة الليبرالية الرأسمالية، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وتسيّد الولايات المتحدة الأميركية على قيادة النظام الدولي أحادي القطبية.

لم تكن الولايات المتحدة الأميركية راضية على وجود نظام إسلامي متشدد في السودان يشكل احتياطاً استراتيجياً للحركات الإسلامية المناهضة للأنظمة العربية، وللسياسات الأميركية في المنطقة.. ففي عام ١٩٩٦ تبلورت سياسة جديدة أميركية تجاه أفريقيا، ولقد تمثّلت في إيجاد كتلة أفريقية تمتد من القرن الأفريقي شرقاً إلى السنغال غرباً، وتكون لها السيطرة الكاملة على مصادر المياه في «البحيرات العظمى».

دخلت السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة جديدة من العلاقات مع القارة الأفريقية، بعد أن ابتعدت أكثرية الدول الأفريقية عن الاقتصاد الموجه شيئا فشيئا، حين كانت الدولة المركزية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد والمجتمع، وتعلن عن الخطط الخمسية الطموحة للتنمية، وهي في كثير من الأحيان تتبنى

---

(١) الزبير محمد علي، الإسلاميون في السودان والمأزق الأخلاقي!، انظر على الرابط: www.sudanile.com/index.php?...2

الاشتراكية ذات الخصوصية الوطنية. ويركز الخطاب الأميركي الحالي على فشل العقود الثلاثة الماضية التي تلت سنوات الاستقلال للبلدان الأفريقية، وعلى فشل مختلف «نماذج» التنمية فيها من الاشتراكية الشخصانية التي طبقها كل من جوليوس نيريري في تنزانيا وكينيث كواندا في زامبيا، التي اتسمت بهيمنة الحزب الواحد، إلى الماركسية اللينينية التي طبقت بشكل مأساوي في أثيوبيا وانغولا وبينين، وأخيراُ ديمقراطية الحزب الواحد الشمولي في (زائير وكينيا) والرئاسة مدى الحياة في كل من (إفريقيا الوسطى وملاوي).

ومن منظور واشنطن المحتفلة بنشوة الانتصار على الشيوعية، وعلى النزعة العالمثالثية (Tiermondisme) - حيث أن البنية الجديدة للمبادلات العالمية التي تأخذ أشكال ظاهرة نهائية، رغم وجود بضعة دفعات حرارة دورية في أسواق المواد الأولية، يجعل إذا مفهوم العالم الثالث، كما فرض نفسه طيلة ثلاثين عاماً، مفهوماُ آيلا للزوال نهائياً - تظهر إفريقيا الخصبة التي تضم خمسة من بين الاقتصاديات العشرين التي حققت نمواً هو الأسرع في العالم، بنسبة ٦% في سنة ١٩٩٧، بمنزلة العالم الجديد. وهذا ما قاله الرئيس كلينتون في خطابه في أكرا عاصمة غانا « نريد أن نعمل مع إفريقيا وإقامة شراكة معها (...) ينبغي الدفاع عن الديمقراطية » وأضاف « آن الأوان لوضع إفريقيا جديدة على خريطتنا ».

ففي ظل نظام القطب الواحد، بعد أن تحررت الولايات المتحدة من خصمها التقليدي الاتحاد السوفيتي، وإطلاق عنان العولمة، مع ازدياد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، أصبحت عدة قوى أفريقية صاعدة ذات علاقات وثيقة بواشنطن، تعتبر النموذج الأميركي مثالاً يحتذى به، خصوصاً مع التقلص المستمر والمتسارع للفضاء الاقتصادي والثقافي ومن ثم السياسي للفرانكوفونية في القارة الأفريقية لمصلحة المجال الأنجلوفوني الذي ترعاه الولايات المتحدة. ان الدخول الأمريكي في بقية افريقيا «المفيدة» يثير العجب عندما ننظر من خلال الخارطة إلى حجمه، ففي الواقع كل هذه الدول من زائير سابقا إلى جمهورية

الكونغو وغينيا والغابون والكاميرون والسنغال وإفريقيا الوسطى وأوغندا... الخ تمثل مصالح اقتصادية واستراتيجية عظمى.

ضمن هذا السياق لم يبق نظام الإنقاذ في السودان محافظاً على سياسة التشدد، بل أظهر نوعاً من الانفتاح عندما وضع الدستور في آذار/ مارس ١٩٩٨، الذي نص على التعددية وحرية التوالي السياسي. «وقد تطور نظام الإنقاذ نحو المركزية والحكم الفيدرالي، وتم تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية: عشر في الجنوب وست عشرة في الشمال. وجرت في عهد الإنقاذ انتخابات رئاسية وبرلمانية سمحت بالتنافس المفتوح في نيسان / أبريل ١٩٩٦ وكانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٠، إلا أن الأحزاب السياسية قاطعت تلك الانتخابات ولم يخضها سوى الحزب الحاكم، وعدد من المستقلين»[1].

عندما تولى الرئيس النيجيري (إبراهيم بابا نجيدا) رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية سعى لإجراء حوار بين الحكومة السودانية والمتمردين، ولقد أجري الحوار الذي استمر من عام ١٩٩١ - إلى ١٩٩٢، عملت الأطراف الثلاثة: الحكومة السودانية - والرئيس النيجيري - والمتمردون للتفاهم من أجل الوصول إلى حل عبر طاولة المفاوضات وفق ما يلي: لن تطبق الحكومة السودانية قوانين أيلول /سبتمبر/ «الشريعة الإسلامية» على الولايات التي تقطنها أغلبية غير مسلمة، أما فيما يختص بموضوع الفيدرالية أو الكونفيدرالية فهذا سوف يطرح على طاولة المفاوضات.

في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، بدأت تُطرح قضية حق تقرير المصير من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون جرنق، حيث بدأ مطلب حق تقرير المصير للجنوب متداولا في المشهد السياسي السوداني. «من ذلك أنه في شهر الفاتح / سبتمبر عقدت الحركة الشعبية بقيادة الدكتور جون جرنق مؤتمرا في سبتمبر (أيلول) ١٩٩١ في مدينة توريت، أكدت فيه الحركة أن الاستقلال وحق تقرير المصير نتيجتان محتملتان إذا تقرر الوصول إلى

---

(١) محمد عثمان حبيب الله، التطورات السياسية في السودان ..، مصدر سابق (٢٧٤).

سودان علماني ديمقراطي موحد وصدر بعده «إعلان توريت» الذي ورد فيه حق تقرير المصير لأول مرة كخيار ضمن خيارات الحركة الشعبية التي ظلت تعلن أنها تحارب من أجل الوحدة وترفض الانفصال. وورد حق تقرير المصير في وثيقة فرانكفورت التي وقعتها حكومة الإنقاذ التي مثلها في المفاوضات الدكتور علي الحاج محمد، والحركة الشعبية التي مثلها الدكتور لام أكول في أي النار / يناير١٩٩٢، وهي الوثيقة التي اعترفت فيها ولأول مرة حكومة سودانية بحق تقرير المصير»[١].

٣ - الدعم الإسرائيلي لحركات التمرد في جنوب السودان:

يندرج الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في جنوب السودان، ضمن سياق التحالف الاستراتيجي الذي كان قائما بين إسرائيل وأثيوبيا منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي، إذ ربطت هاتين الدولتين مصالح مشتركة في غمار معارضتهما للأقطار العربية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. لقد استخدم «هيلاسيلاسي تصويت العرب في الأمم المتحدة ضد الاتحاد الفيدرالي بين بلاده وأريتريا ذريعة للعمل بعد ذلك على إنشاء صلاته مع إسرائيل وتوسيعها»[٢]. وبالمقابل كانت إسرائيل تستفيد من موقع أثيوبيا الاستراتيجي قرب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

ومن الناحية الاستراتيجية كانت إسرائيل وأثيوبيا تواجهان السياسات الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر بحكم خشية أن يصبح بحيرة عربية، الأمر الذي خلق نوعاً من التوحد بين مصالحهما السياسية الخارجية[٣]. وفي زمن الحرب الباردة، وخلال حكم الامبراطور هيلاسيلاسي في أثيوبيا، لعبت إسرائيل

---

(١) سليم يونس، انفصال جنوب السودان خيار أم سيرورة ؟ انظر على التابع : www.alshames.com/details.asp?page=3

(٢) د.عبد الله عبد المحسن السلطان ،البحر الأحمر و الصراع العربي-الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى آب / أغسطس ١٩٨٤، (ص٢٣١).

(٣) Collin Legum,«Read Sea Politics:Implications Beyond the Fringe»,New Midle East, December 1972,(p8).

على وترين حساسين لتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع أثيوبيا: الوتر الأول أن العلاقات الإسرائيلية - الأثيوبية تعود إلى عشرات القرون إلى عصر ملكة سبأ التي جاءت إلى سليمان (ع) في القدس وبعد اتحادهما معاً ولدت له مينيلك الذي يرجع الامبراطور هيلاسيلاسي نسبه ونسب أجداده إليه[1]، والوتر الثاني، الذي

---

(١) محمود نعناعة، إسرائيل.. والبحر الأحمر، القاهرة، مكتبة الخانجي،١٩٧٤، (ص٨٥-٩٢) و Bell,The Horn of Africa:Strategic Magnet in the Seventies.New York:Crane and Russak,1973, (p20).

يربط هيلاسيلاسي بسليمان (ع) وملكة سبأ بغية إظهار العلاقة العرقية الوثيقة بين الإسرائيليين والأثيوبيين. وع افتراض أن هيلاسيلاسي منحدر من صلب سليمان (ع) وملكة سبأ فهو يصبح بالتالي نصف عربي باعتبار أن الملكة كانت عربية تحكم مملكة عربية (سبأ) في اليمن. كذلك فهناك الكثير من العلماء الذين يعودون بالأسلاف الأصليين للأثيوبيين الحاليين إلى الأحباش - وهم المهاجرون العرب الأصليون الذين عبروا باب المندب في الألف الأولى قادمين من الجزيرة العربية حيث استوطنوا الساحل الغربي للبحر الأحمر الذي تقع أريتريا واثيوبيا عليه اليوم، وتبعهم فيما بعد بالتدرج هجرات عربية أخرى. انظر محمود نعناعة، المصدرؤ عينه (ص٩٠).

إن المهاجرين العرب الأوائل الأحباش، هم الذين أعطوا منطقة القرن الإفريقي بأسرها إسمها العربي الحبشة (Abyssinia). وبين المهاجرين العرب المتأخرين كان هناك الحميريون والسبائيون. انظر أيضا:.«Tigre s Hopes and Aspirations,»,Arab News,23 january 1978,(p5).

وفضلاً عن ذلك فثمة خليط عرقي بين العرب والأثيوبيين أكثر من الامتزاج بين اليهود والأثيوبيين. من هنا = فالأثيوبيون من الناحية العرقية يرتبطون بالعرب أكثر مما يرتبطون باليهود. ويدعي الإسرائيليون أيضاً أن لغتهم (العبرية) ترتبط بلغة أثيوبيا (الأمهرية)، إلا أن الحقيقة كما يقول محمود نعناعة، هي أن اليهود تبنوا لغة الكنعانيين، ولأن هؤلاء الكنعانيين ولغتهم كانت سامية فثمة رابطة حقاً بين اللغة الأمهرية (التي هي لغة سامية وكانت لغة الأحباش الذين هم ايضاً ساميون) وبين العبرية بوصفها لغة الكنعانيين. أنظر أيضاً محمود نعناعة، المصدر عينه، (ص٩٠). أما هيلاسيلاسي الذي كان واقعاً تحت تأثير هذه المزاعم الإسرائيلية العرقية و الثقافية، فقد أعلن لدى زيارته لبعض الأقطار العربية في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٩ أن «اعترافنا بإسرائيل هو حقيقة راسخة و نابعة من عوامل تاريخية وسياسية وقومية وليست برغبة من جانبنا بإلحاق الضرربإخواننا العرب». انظر أيضا: المصدر السابق عينه، (ص٩١). ويلاحظ الكاتب محمود نعناعة أن الصهاينة يربطون أي فرد باليهود عن طريق علاقات تاريخية ومقدسة إذا ما تطلبت مصالحهم ذلك،=

لعب عليه الإسرائيليون، ولا سيما خلال حكم هيلاسيلاسي، هو أن أثيوبيا جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي تعارضه إسرائيل وأن البلدين كليهما مهددين بالقدر نفسه إذ تحدق بهما بحار من المسلمين[١].

= فعلى سبيل المثال وخلال التغلغل الصهيوني في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، زعموا أن امبراطور اليابان ينحدر من أحدى القبائل اليهودية التائهة، انظر المصدر السابق عينه، (ص٨٩).

(١) Bell, و Bell,The Horn of Africa,Ibid,(pp20 and 44),andJohn Howell,«Horn of Africa:Lessons From the Sudan:Conflict».International Affairs (London),vol 54,no .3(julay1978),(p431)

وانظر أيضا، محمود نعناعة، المصدر السابق ،(ص٨٥و٨٦).

والحقيقة أن أثيوبيا محاطة ببحر من المسلمين لا ينبغي أن تساق ضد العرب. والمسلمون شأنهم في ذلك شأن المسيحيين واليهود، معرضون لارتكاب الأخطاء. وإذا ما كان هناك أفراد مسلمون بالاسم يسيئون معاملة غير المسلمين، فمثل هذه التصرفات لا ينبغي أن تساق ضد الإسلام ذاته. والقلة من الكتاب غير المسلمين تشير إلى حقيقة أنه طبقاً للإسلام، فإن المسيحيين واليهود يعدون مؤمنين بوصفهم من أهل الكتاب، أي يؤمنون برسالات سماوية. والإسلام يعترف بالديانتين اليهودية والمسيحية ويصدق بهما كما نزلا على موسى وعيسى (ع) إذ إنه ماجاء لينفيهما وإنما لتصحيحهما. فالتوتر الأساسي بعامة يأتي من تفسيرات بعض المسيحيين واليهود للديانتين وليس لما أوحي إلى موسى وعيسى(ع).

إن ما كانت إسرائيل تحاول الإقدام عليه في منطقة القرن الإفريقي هو إثارة المشاعر الدينية كما لوكانت الصراعات في المنطقة هي بين العرب كمسلمين وبين الأثيوبيين كمسيحيين، فعملت على إشعال نار الصراعات في منطقة القرن الإفريقي. وعلى نحو ما فعل الرومان والصليبيون والبرتغاليون والدول الاستعمارية(بريطانيا، فرنسا وإيطاليا) في الماضي استغل الإسرائيليون الدين في القرن الإفريقي وفي لبنان لتجزئة شعوب هذه المناطق ولتأجيج الصراعات بينها بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل. فاستغلال الدين في المنطقة لا يشكل ظاهرة جديدة فقد سبقت بريطانيا وفرنسا إلى زرع بذور الصراع الديني (والعرقي) في العالم العربي، الأمر الذي ظل إلى الوقت الراهن يمثل مصدراً للعنف والاستغلال والتدخل الأجنبي في المنطقة.

وهكذا، وظفت إسرائيل العامل الديني، لكي تؤلب البلدان الإفريقية في منطقة القرن الإفريقي غير المسلمة (أثيوبيا، أوغندا) ضد العرب، وتنشأ لها موقع قدم ثابت في هذه المنطقة الاستراتيجية، إضافة إلى البحر الأحمر.

أما على صعيد جنوب السودان، فقد استخدمت إسرائيل موقعها الاستراتيجي الذي كانت تتمتع به في أثيوبيا منذ الستينيات من القرن الماضي، لكي تضيق الخناق على السودان عن طريق تقديم الدعم لحركة التمرد في جنوب السودان التي كان يقودها آنذاك (جوزيف لاغو)، وانطلقت إسرائيل «في ذلك من رغبتها في تحويل الحكومة السودانية عن جهودها المناهضة لإسرائيل على صعيد منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا فضلاً عن النيل من سمعة السودان ووحدته»[١].

ضمن هذا السياق الاستراتيجي، انتقت اسرائيل «٢٦» جنوبياً متمرداً من قوات (لاغو)، واستقدمتهم إلى «إسرائيل» ودربتهم تدريباً عالياً، كما أرسلت بعثة عسكرية من المستشارين إلى الجنوب لدعم حركة التمرد، حيث كان مقر البعثة الإسرائيلية العسكرية قريباً من مدينة «توريت» الاستراتيجية، و«توريت» هي عاصمة شرق الاستوائية.

وهكذا، قامت قوات التمرد بقيادة (جوزيف لاغو) في نهاية عام ١٩٦٩ وبداية عام ١٩٧٠ بشن عمليات عسكرية قوية ضد الجيش السوداني الوطني، ورداً على عمليات حركة «الأنانيا١» قام الجيش السوداني بالرد وبقوة على قوات المتمردين المتواجدة ضمن الحدود السودانية (أماكن تواجد قوات الأنانيا على الحدود التالية: أ - الكونغو، ب - أوغندة، جـــ - أثيوبيا) والدول المجاورة.

وفي بداية عام ١٩٧١ قامت القوات العسكرية السودانية بشن هجوم عنيف ومنظم شارك فيه سلاح الطيران السوداني، نجم عنه خسارة المتمردين كثيراً من المناطق والمعسكرات التي كانوا يهيمنون عليها. وسقط أول معسكر للمتمردين يدعى (مورونو)، الذي كان تحت قيادة الزعيم القس المتمرد (اميدو تفنج) وضم

(١) Howell,«Horn of Africa:Lessons From the Sudan:Conflict»,(pp 430-431).

هذا المعسكر الحصين عدداً من الجنود المرتزقة وعلى رأسهم المرتزق الكبير (رودلف شتابتر)، وكذلك المرتزق الإنجليزي المدعو (إلكسندر بولنجهام).

رغم الهزائم الكبيرة التي تعرضت لها حركة التمرد، صمدت «الأنانيا١»، إذ أثار هذا الصمود إعجاب الكثير من المتمردين، ولا سيما الحركات التي لم تعترف ولم تقبل بـــ (جوزيف لاغو)، وقد دفعهم هذا الصمود والقتال إلى القبول بـــ (جوزيف لاغو) زعيماً. ولقد أعلنت هذه الحركات في بيان لها ولاءها وقبولها العمل تحت جناحه، وبذلك أصبح المتمرد (جوزيف لاغو) أهم القادة الجنوبيين.

في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي حصلت تغيرات جذرية في منطقة القرن الإفريقي، إذ سقط النظام الأثيوبي برئاسة (منغستو هيلا مريام) عام ١٩٩١، الذي كان متحالفاً مع الاتحاد السوفياتي، وبذلك أصبحت كل من أثيوبيا، وأوغندا بقيادة يوري موسيفيني تدور في الفلك الأميركي – الإسرائيلي، ووجد الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه مقرباً من الولايات المتحدة الأميركية، ومدعوما بقوة من إسرائيل. ونتيجة لهذه التطورات التي حصلت في هذه المنطقة وما جاورها رأت إسرائيل الفرصة سانحة مرة أخرى لتدخل أنفها من جديد وبشكل آخر، فلبت طلب المتمردين في الحصول على السلاح.

يقول كاتب الدراسة الإسرائيلية العميد (موشي فرجي) بخصوص الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في جنوب السودان، وضمن دراسته «إن المساعدات الإسرائيلية لحركة (جون جرنغ) شملت أسلحة روسية /مدافع بازوكا/ ورشاشات كلاشنكوف/ و/كاتيوشا/ ومدافع مضادة للطائرات، إضافة إلى تدريب /١٠/ آلاف مقاتل من الجنوبيين خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩٢ في معسكرات النقب وتدريب أكثر من خمسة آلاف مقاتل آخرين في معسكرات داخل كينيا وزائير وأثيوبيا على العمليات الخاصة واستعمال الأسلحة الحديثة بواسطة إسرائيليين عسكريين. كذلك أوفدت إسرائيل خلال تلك الفترة ضباطاً وفنيين إسرائيليين عسكريين إلى مناطق الجنوب للإشراف على العمليات وتقديم المشورة لقوات (جرنغ). ويستطرد كاتب الدراسة متابعاً:

وعقب حدوث الانشقاق في الجيش الشعبي وانقسامه إلى جناحين أساسيين، أحدهما بزعامة (جرنغ) والثاني بزعامة (رياك مشاك) و(لام أكول) سعت إسرائيل أن تؤكد وتعزز علاقاتهما مع جناح الناصر، بعد ظهور /بوادر/ لاستعداد (جرنغ) للتفاوض مع الحكومة السودانية وتخليه عن مطالبه بإقامة دولة مستقلة في الجنوب. ويتابع (موشي فرجي) قائلاً: أن أحد زعماء جناح الناصر زار إسرائيل بناءً على دعوة من (شيمون بيريز) وزير الخارجية آنذاك، وأنه أجرى خلال الزيارة، التي استمرت أسبوعاً، مباحثات مطولة[١].

إضافة إلى الدعم الإسرائيلي للجيش الشعبي لتحرير السودان، جاءت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لتعيد مصطلح «الحرب الباردة » إلى الوجود من جديد مستمد هذه المرّة في جزء منه إلى مرحلة الصراع بين المسيحية والاسلام في اسبانيا، وذلك في كتابات المؤلف القشتالي دون خوان مانويل (١٢٨٢ – ١٣٤٨)[٢]. فخشي النظام الإسلامي حدوث تدخل عسكري أميركي في السودان عقاباً له، لأنه كان قد آزر تنظيم القاعدة لدى إنشائه في عقد التسعينيات، لا سيما أن الرئيس السابق جورج بوش أعلن «الحرب على الإرهاب»، التي تشمل أيضا الأنظمة المناهضة للسياسة الأميركية في المنطقة.

وأمام عدم حدوث تغييرات في التوازن الجيوسياسي تجنبها تقديم تنازلات كبيرة دخلت الحكومة السودانية في مفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الدكتور جون جرنق في العام ٢٠٠٢.

---

(١) أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وآفاق المستقبل، مصدر سابق.

(٢) مناقشة الحرب الباردة ترد في عمله Libro de estados الذي يقدم فيه رجل حكيم نصيحة أخلاقية إلى أمير شاب عن خوض الحرب ضد عدو مسلم. Escritores en Prosa Anteriores al Siglo Xv (Biblioteca de Autores Espanoles de Rivadeneira:Madrid , 1952 (p.362.).

الفصل الخامس

اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥

تعتبر معاهدة السلام التي وُقّعت في نيروبي (كينيا) في ٩ كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٥، (اتفاقية نيفاشا)، تتويجا لسيرورة تراكمية من المفاوضات الشاقة، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، منذ أن تشكلت في شهر الفاتح أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ لجنة دائمة للسلام في السودان، تضم سبعا من دول أفريقيا الشرقية هي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال والسودان وتتوسط في محادثات السلام بين أطراف النزاع السوداني ودعت الحكومة والحركة الشعبية إلى أول لقاء بينهما تحت مظلة «إيغاد» في آذار / مارس ١٩٩٤ ثم في ٢٠ آيار / مايو ١٩٩٤ في نيروبي وهي الجولة التي شهدت إعلان منظمة «إيقاد» عن تصورها في شأن حل النزاع السوداني، والذي عرف فيما بعد باسم إعلان المبادئ الذي أكد على أن كل الأطراف يجب أن تعطي الأولوية للمحافظة على وحدة السودان، والتأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتي لكل أهل المناطق المختلفة.

وقد وقع هذه المبادرة التي سميت إعلان مبادئ الإيغاد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار آنذاك، ورفضت حكومة الإنقاذ التوقيع عليه عام ١٩٩٤، سبب توقفها لأمرين مهمين هما الآتي: الأول: حق تقرير المصير. والثاني: العلاقة بين الدين والدولة.

وعلى ضوء هذين السببين اللذين رفضتهما حكومة الإنقاذ توقفت المحادثات بين الأطراف /المتحاورة/ وسبب رفض حكومة الإنقاذ يعود إلى موضوع حق

تقرير المصير وقوانين الشريعة. ومع ذلك عادت الحكومة السودانية، ووقعت عليه في ١٩٩٧/٧/٩ دون أي تعديل.

وفي ما يلي نص البيان(١): نحن ممثلو حكومة جمهورية السودان، الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان المتحدة.

إشارة لمحادثات السلام السابقة بين حكومة السودان، من جهة والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان المتحدة، من جهة أخرى، بالتحديد أديس أبابا في أغسطس١٩٨٩، ونيروبي في ديسمبر ١٩٨٩، وأبوجا في مايو - يوليو ١٩٩٢، أبوجا في أبريل - مايو ١٩٩٣ نيروبي في مايو ١٩٩٣، فرانكفورت في يناير ١٩٩٢.

إدراكا لأهمية الفرصة المتفردة التي وفرتها مبادرة الإيغاد للسلام للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للنزاع في السودان.

اهتماما بالمعاناة المستمرة للمواطنين السودانيين في المناطق المتأثرة بالحرب نتفق على إعلان المبادئ أدناه والذي يشكل الأساس لحل النزاع في السودان:

١ - أي حل متكامل للنزاع السوداني يتطلب من كل أطراف النزاع القبول والالتزام التامين بـــ:

١-١ تاريخ وطبيعة النزاع السوداني تظهر بوضوح أن الحل العسكري لا يمكن أن يقود إلى سلام دائم واستقرار في البلاد.

١-٢ الحل السلمي والعادل يجب أن يكون هدفا مشتركا لأطراف النزاع.

٢-٢ يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلي عن طريق الاستفتاء.

---

(١) د. منصور خالد: جنوب السودان في المخيلة العربية، الصورة الزائفة والقمع التاريخي، دار تراث للنشر، لندن، طبعة ٢٠٠٠ (ص٤٩٧و٤٩٨).

٢-٣ يجب على كل الأطراف أن تعطي الأولوية للمحافظة على وحدة السودان شريطة أن تضمن المبادئ التالية في الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

٢-٤ السودان مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والديانات والثقافات. يجب الإدراك والاستيعاب والتأمين لكل أنواع التنوع هذه.

٢-٥ يجب أن يكفل القانون المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة بين كل المواطنين في السودان.

٢-٦ يجب التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفدرالية، الحكم الذاتي.. إلخ لكل أهل المناطق المختلفة.

٢-٧ يجب أن تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية تكفل حرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين، يجب فصل الدين عن الدولة، يجوز للدين والأعراف أن تكون أساسا لقوانين الأحوال الشخصية.

٢-٨ يجب تحقيق تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين في السودان.

٢-٩ حقوق الإنسان كما يعترف بها دوليا تكون جزءا لا يتجزأ من هذه الترتيبات ويجب تضمينها في الدستور.

٢-١٠ يجب أن ينص الدستور وقوانين السودان على استقلال القضاء.

٢-١١ في حالة عدم الاتفاق على المبادئ المشار إليها أعلاه في ١,٢ إلى ٢,٧ يكون للطرف المعني الخيار في تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال، عن طريق الاستفتاء.

٢-١٢ يتم الاتفاق على ترتيبات انتقالية تتفاوض على أطراف النزاع حول مدتها ومهامها.

٢-١٣ ستتفاوض أطراف النزاع على اتفاق لوقف إطلاق النار يتم تنفيذه كجزء من التسوية الشاملة للنزاع في السودان.

لقد جاءت معاهدة السلام التي وُقّعت في نيروبي (كينيا) في ٩ كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٥، لتضع حداً لحرب مزقت السودان منذ واحد وعشرين عاماً. وقد سقط في المواجهات حوالى مليون ونصف مليون قتيل وهجِّر ما يزيد على أربعة ملايين داخل البلاد و٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في الدول المجاورة[١].

وقد نصت معاهدة السلام (اتفاقية نيفاشا) على استفتاء الجنوبيين (فقط) لتحديد خيارهم بين الانفصال أو الوحدة مع الشمال في ٩ كانون الأول /يناير ٢٠١١، وعلى تحديد الانفصال بنسبة٥٠ % +١ من المصوتين، وحددت النصاب نسبة ٦٠ % من المسجلين كحد أدنى لاعتماد نصاب التصويت.

وقد أعطت الاتفاقية مساحة زمنية مدتها خمس سنوات كي تعطي الفرصة للحكومة المركزية في الخرطوم، لجعل خيار الوحدة هو الخيار الذي يحظى بالقبول الشعبي الجنوبي، أي اعتبار أن الوحدة مشروعا «جاذبا»؛ إلا أن الشريكين حسب لام أكول وزير الخارجية السوداني السابق لم يعملا كشركاء حسب ما نصت عليه الاتفاقية ولم يقوما كذلك بأي عمل مشترك لجعل الوحدة مقبولة من الطرفين.

ويمكن تفسير الإخفاق في جعل الوحدة مشروعا «جاذبا »؛ «هي تلك المقايضة التي جرت بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في اتفاقية نيفاشا بين حق تقرير المصير للجنوب فى اتفاقية السلام الشامل، وحسم الخلاف حول فصل الدين عن الدولة أو العلاقة بين الدين والدولة. فكان أن نصت اتفاقية السلام الشامل على أن يكون للشماليين الحق فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى الشمال شريطة أن يكون للجنوبيين حق تقرير المصير. بناء علي ذلك، فإن المطالبة بدولة علمانية كشرط لتحقيق الوحدة يعنى المطالبة بإعادة التفاوض حول الاتفاقية نظرا لأن الطرفين اتفقا

---

(١) اقرأ: Gérard Prunier, «Paix introuvable au Soudan», Le Monde diplomatique, décembre ٢٠٠٢

بالفعل بأن يطبق الشمال الشريعة بينما يطبق الجنوب القوانين المستقاة من إجماع الناس والأعراف بما في ذلك المعتقدات الدينية»[1].

وتشكل اتفاقية نيفاشا، التي تم التوقيع عليها في في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ مجموعة من الاتفاقات المستقلة حول مواضيع مختلفة، وُقِّعَت في تواريخ متفاوتة منذ صيف العام ٢٠٠٢. فالوثيقة الأولى منها هي المعروفة تحت اسم «بروتوكول ماشاكوس»، على اسم المدينة الكينية الصغيرة التي وقعت فيها في تموز/يوليو عام ٢٠٠٢. وهي تنص على إجراء استفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان بعد فترة انتقالية تمتد الى ست سنوات، ويسبقها بدورها فترة انتقالية من ستة أشهر أي ما يجعل هذه المدة ست سنوات ونصف سنة. وفي أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣ توصلت الأطراف الموجودة الى الاتفاق على «التدابير الأمنية». وهذا الاتفاق ينص على انسحاب القوات الشمالية من الجنوب وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج الشمال[2]، إضافة الى تشكيل "قوات مشتركة مدمجة" (UCI).

وتتألف هذه الوحدات، المفترض أن تضم حوالى ٤٠ ٠٠٠ ألف عنصر، بالتساوي من قوات من الجيش الشعبي وقوات الجيش النظامي. وهي ستتمركز في المقاطعات الجنوبية الثلاث كما في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب التي يحتل اجزاء منها الجيش الشعبي (منطقة أبيي ومرتفعات النوبة وجنوب مقاطعة النيل الأزرق). كما نص على إنشاء قيادة عليا مشتركة. وخارج إطار الوحدات المشتركة المدمجة يسمح للجيش الشعبي كما للحكومة بأن تحتفظ بقواتها الخاصة المتمركزة على التوالي في الجنوب وفي الشمال.

---

(١) سليم يونس، انفصال جنوب السودان خيار أم سيرورة، مصدر سابق.

(٢) إن كلمتي «شمال» و«جنوب» تحددان على اساس الحدود الداخلية كما رسمتها الادارة الاستعمارية البريطانية في عشرينات القرن الماضي وقد أكد عليها اتفاق أديس أبابا في العام ١٩٧٢.

وفي كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٣ تم التوصل الى «اتفاق على توزيع الثروات». وقد نظم هذا الاتفاق تسوية المسائل المالية وإدارة وزارة المالية واعتماد نظامين مصرفيين أحدهما إسلامي[١] في الشمال والآخر عادي في الجنوب، ومراقبة الجمارك والنظام الضرائبي. لكنه بشكل خاص ينص على توزيع مداخيل النفط الكبيرة جداً.

وقد وُقّعت ثلاثة اتفاقات أخرى في أيار/مايو عام ٢٠٠٤. الأول والأهم يتعلق بممارسة السلطة السياسية بشكل مشترك. وبحسب هذه الوثيقة يبقى السيد عمر البشير رئيساً والكولونيل جون جرنغ يصبح نائباً للرئيس مع امتلاك حق النقض على قرارات رئيس الدولة. وتتشكل خلال الأشهر الستة الانتقالية الأولى حكومة مشتركة على أن يخصص ٥٢% من المقاعد للحزب الوحيد الحاكم (حزب المؤتمر الوطني) و٢٨% للجيش الشعبي لتحرير السودان و١٤% الى المعارضة الشمالية[٢] و٦% الى القوات الجنوبية غير المنتمية الى الجيش الشعبي. وفي فترة الأشهر الستة نفسها تقوم لجنة تأسيسية بوضع قانون أساسي وهو ما لم يعرفه السودان أبداً إلا بأشكال مؤقتة أو ديكتاتورية.

لقد بدأ مستقبل السودان السياسي يأخذ منحى التقسيم أكثر من أي وقت مضى، لاسيما بعد التوقيع على اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. فالفريقان الموقعان على الاتفاقية يدافعان عنها بقوة بوصفها الانجاز الذي كان صعبا على كل سياسيي السودان منذ الاستقلال قبل قرابة الخمسين عاما، ويعتبرانها الانجاز الذي وضع حدا لإراقة الدماء والاقتتال من أجل سودان ديمقراطي يتسع للجميع وتحترم فيه خصوصيات تنوعه الإثني

---

(١) أي انه نوع خاص من البنوك لا يمارس منح القروض بفوائد.

(٢) هذه المعارضة منظمة بشكل أو بآخر تحت راية التحالف الوطني الديموقراطي في المنفى في أسمرة ويرأسه سياسي عريق محنك في السياسة السودانية هو رئيس الحزب الديموقراطي الموحد السيد محمد عثمان المرغني. انظر أيضا: جيرار برونييه، السلام الهش والجزئي في السودان،صحيفة لوموند ديبلوماتيك، شباط/فبراير ٢٠٠٥.

والثقافي. بينما يرى «المعارضون» أن الاتفاقية جاءت استجابة لضغوط دولية قد تفتح الباب لإثارة مشكلات جغرافية وعرقية بدلا من وضع حد لحرب شمالية جنوبية رغم إصرارهم على الترحيب بالاتفاق.

من الناحية العملية، السودان ومنذ التوقيع على اتفاقية السلام قسم جغرافيا على أساس ديني، شريعة إسلامية في الشمال وديانات إفريقية في الجنوب، ويخشى الآن في حال انفصال جنوب السودان، وتشكل دولة جديدة في جنوبه، أن يطالب سكان إقليم دارفور بالانفصال عن السودان، مستلهمين بذلك من تجربة الحركة الشعبية، لكي يشهد السودان حالة تفتيتية في وحدته الجغرافية - التاريخية، ضمن سياق ما بات يعرف بمخطط الشرق الأوسط الكبير، الذي يستهدف تفتيت الأمة العربية والإسلامية.

١ - البعد النفطي المساعد في التوصل إلى اتفاقية نيفاشا في السودان:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على الحكومة السودانية بهدف تدويل المسألة السودانية طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي. غير أن هناك عاملين جعلا الولايات المتحدة تسعى إلى تحسين علاقاتها مع السودان بعد سنوات من التوتر: الأول، انضمام السودان رسميا إلى الدول المصدرة للنفط في ٣٠ آب ١٩٩٩، حين صدر أول شحنة من ٦٠٠ ألف برميل إلى سنغافورة عبر أنبوب يمتد ١٦٠٠ كيلو متر تحت الأرض من حقول نفط هجليج في الجنوب إلى مرفأ البشاير الذي افتتحه الرئيس السوداني عمر البشير على البحر الأحمر على مسافة ٤٠٠ كيلو متر شمال شرق الخرطوم. وينتج السودان نفطا وغازا منذ سنوات، ولكنه لا يزال يعتبر ثروة كامنة غير مستخرجة. فهو ينتج غالبا ما بين ٢٣٠ ألفا و٢٥٠ ألف برميل من النفط يوميا، وتبلغ احتياطاته المعروفة في منطقة غومي أعالي النيل ما بين ٦٠٠ مليون و٢,١ مليار برميل، والإحتياطات المقدرة في هذه المنطقة بأكثر من ٨٠٠ مليون برميل، لكن الثروة الكبرى تقع في حقول كامنة في منطقة سد الجنوبية الخاضعة كليا لسيطرة الفصائل الجنوبية حيث كمية النفط مقدرة بما بين ٣ مليارات و٤ مليارات برميل.

الثاني: التعاون الأمني بين السلطات السودانية والولايات المتحدة قبل عام من أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، حيث أن السودان يمثل هدفاً استخباراتياً مهماً لواشنطن، نظراً لأن أسامة بن لادن عاش فيه خلال الفترة ما بين ١٩٩١ و١٩٩٦. وتفيد بعض المصادر أن السلطات السودانية قامت بتسليم الفرق الأمنية الأمريكية مجموعة كبيرة من الوثائق والخرائط عن أسامة بن لادن وعن تنظيم «القاعدة» الذي أسسه في بداية التسعينات.

وكافأت الإدارة الأميركية بزعامة جورج بوش الابن السودان في ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ بإسقاط مشروع قانون كان معداً للعرض على الكونغرس يقضي بتشديد العقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر النفط السوداني بمنعها من التعامل في البورصة الأميركية باعتبار أن عائدات النفط يعاد تدويرها في الحرب الأهلية. واتخذت واشنطن في شهر تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠١ موقفاً إيجابياً آخر تمثل في الإمتناع عن التصويت في مجلس الأمن على قرار رفع عقوبات الأمم المتحدة، ضد السودان، الأمر الذي أتاح الفرصة لتمرير القرار. ومن خلال القرار تمكنت السودان من استعادة ١٦٠ مليون دولار كانت مجمدة بسبب الحصار. كما سمح لها بإقامة علاقات تعاون مشتركة مع صندوق النقد الدولي وعقد واستضافة المبادرات الدولية والإقليمية.

ومنذ أن أصبح النفط يشكل عاملاً جديداً وحاسماً في الحرب الأهلية السودانية، وفي وضع النظام السوداني، حين اتضح أن الثروة النفطية كبيرة، بدأت الشركات الأميركية المهيمنة بإستخراج النفط تتزايد وتثبت تمركزها في الجنوب، خصوصا أعالي النيل. فالسودان بعد أن كان يستورد كل حاجاته من الطاقة عمليا من دول تعتبرها أميركا مثل السودان "راعية للإرهاب" كإيران والعراق وسوريا وليبيا، أصبحت الآن تمتلك رأسمالا اقتصاديا وسياسيا مهما، إذ بدأت تتدفق عائدات النفط على خزينة الدولة، التي بلغت ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وهي مرشحة الآن لأن تتضاعف في سنوات قليلة. وبذلك بدأ الوضع الاقتصادي الداخلي يرتاح وارتاحت الحكومة في حربها على المتمردين الجنوبيين وزادت

إنفاقها العسكري بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢. ولاحظ الباحث أندولف مارتن في مقال نشرته مجلة «فورين أفيرز» (آذار - نيسان ٢٠٠٢) أن أموال النفط جعلت حرب السودان «الحرب المثالية» إذ وفرت للخرطوم أكثر من مليون دولار يومياً «تكفي لدفع نفقات الحرب وشراء أصدقاء في الخارج»[١].

وقد بدأت الثروة النفطية تجذب شركات إضافية للتنقيب عن النفط من دول أوروبية، ومن الولايات المتحدة الأميركية، خاصة مع وصول جورج بوش إلى سدة الرئاسة في واشنطن فالوصول إلى النفط كان ولا يزال يتصدر أولويات الأمن القومي الأميركي إدارة تلو الأخرى، لكنه هاجس لدى إدارة بوش التي تعتبر النفط حاجة أكثر من ضرورية، في ظل معارضة الرأي العام الأمريكي مشروع الحفر في المحميات الطبيعية في ألاسكا حيث توجد وفرة نفطية.

ولما كان الخزان النفطي الأكبر في العالم يقع في منطقة الشرق الأوسط المشتعلة سياسياً وغير المستقرة، ومنطقة آسيا الوسطى والجنوبية، لا تزال منطقة مضطربة ولم تظهر بعد النتائج النفطية المرجوة من الحرب على الإرهاب فيها، فإن الولايات المتحدة تركز على النفط الإفريقي، في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. فقد تجاوز إنتاج النفط الخام فيها أربعة ملايين برميل يومياً عام ٢٠٠٠، أي أكثر من إنتاج إيران وفنزويلا والمكسيك، وتستورد منها أميركا نحو ١٦% من حاجاتها النفطية أي ما يعادل تقريبا الكمية التي تستوردها من السعودية. ويتوقع خبراء أميركيون أن ترتفع النسبة إلى ٢٥% في ٢٠١٥ أي أكثر من كل ما تستورده أميركا من دول الخليج. وتستثمر الشركات الأميركية في النفط الأفريقي من الشاطئ الممتد من نيجيريا وأنغولا وخصوصاً خليج غينيا، نحو ١٠ مليار دولار سنوياً، حيث تشمل هذه المنطقة نيجيريا عملاق أفريقيا النفطي وتاسع أكبر مزود لأميركا بالنفط.

---

(١) سحر بعاصيري - كلمة السر النفط - مقال منشور بصحيفة النهار اللبنانية بتاريخ٤ آب / أغسطس٢٠٠٢ .

وفي ظل إدارة بوش السابقة، تغيرت نظرة أميركا إلى السودان، إذ إن واشنطن أصبحت ترى أن مصلحتها النفطية تقتضي منها إيجاد تسوية للحرب المشتعلة في جنوب السودان. وهكذا جاء تصويت مجلس الشيوخ في آب ٢٠٠١ على نسخة من مشروع «قانون سلام السودان» مختلفة عن نسخة مجلس النواب إذ لا نلحظ فرض أي عقوبات على الشركات. وكان ذلك إيذانا بأن الإدارة الأميركية اختارت «الإقناع بدل العقاب» للخرطوم، واتخذت في الوقت نفسه مجموعة إجراءات تفتح الطريق أمام تقارب مع حكومة البشير التي أبدت كل تعاون في موضوع الإرهاب حتى قبل ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

ووسط هذه التطورات لم يكن مصادفة أن يقول مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون أفريقيا والتي كانستايز قبل أشهر قليلة من سنة ٢٠٠٢ إن «النفط الأفريقي هو مصلحة قومية استراتيجية لنا وسيزداد أهمية كلما مر الوقت». ولعلها لم تكن مصادفة أيضا أن يكتب دانفورث في تقريره إلى بوش في أيار ٢٠٠٢، إن «شركات النفط العالمية والمستثمرين الأجانب القادرين على القيام بما هو مطلوب لتحقيق القدرات النفطية للسودان، هم أكثر استعدادا للعمل في السودان إذا كان هنالك سلام واستقرار سياسي من العمل في الظروف الراهنة».

والحال هذه، بدأت الشركات النفطية الأميركية تضغط على الرئيس بوش قائلة إنها لا ترى سببا للبقاء خارج عملية الإستثمار في الثروة النفطية السودانية وتركها للصين وماليزيا وغيرها. لذا اختارت الإدارة الأميركية أن تكثف جهودها في السودان لإيجاد تسوية، تحت مظلة مبادرة الهيئة الحكومية للتنمية، ومكافحة الجفاف والتصحر في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي «إيغاد» التي تضم كلا من أثيوبيا والسودان وأرتيريا وأوغندا وكينيا وجيبوتي، والتي كانت وضعت إعلان مبادئ للتسوية في السودان وافق عليه طرفا النزاع ويقوم أساسا على احتمال تقرير المصير للجنوبيين ويصل إلى فصل الدين عن الدولة.

وبذلك لعب النفط دوراً رئيسياً في توقيع الإتفاق الأخير حيث يحقق هذا الإتفاق مكاسب كثيرة للأطراف الثلاثة: أميركا في النفط والنفوذ الأفريقي الأوسع،

والبشير في التقارب مع أميركا وإطالة عمر نظامه، وربما في وقت قريب رفع العقوبات عنه وعودة العلاقات مع أميركا ومايعنيه ذلك من عودة الإستثمارات إلى السودان بقوة، وقرنق في حق تقرير المصير وحق إقتسام الثروة. وذهب بعض المحللين إلى إعتبار وقف الحرب في السودان هو عمليا «أول إنجاز في الحرب الأميركية على الإرهاب»[١].

كان عامل النفط مهماً في التوصل إلى اتفاقية نيفاشا، فهو الذي دفع الإدارة الأميركية لأن تساهم في اتفاق مشاكوس ومشاركة الولايات المتحدة سببها السعي لاكتشاف احتياطات نفطية جديدة وبعيدة عن نفط منطقة الخليج العربي حتى تخفف عن نفسها تبعية الاعتماد على هذه المنطقة الساخنة سياسياً، في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة إلى كميات أكبر من النفط، وكذلك الحاجة إلى تأمين المصالح المباشرة للشركات الأميركية ولا سيما القريبة ذات الصلة الوثيقة بالإدارة، لا سيما أن هذه الشركات هي أول من اكتشف النفط بكميات كبيرة اعتمد السودان عليها لسد حاجياته وتصدير الفائض منها هذا أولاً، أما ثانياً: فهو وجود الشركات الصينية التي تسد حاجة الصين من النفط وخاصة مع تزايد عملية النمو المستمر في اقتصادها وصناعاتها.

فالصين وماليزيا تسعيان إلى الدخول للأماكن التي تتوارى عنها الشركات الأمريكية بسبب سياساتها تجاه العديد من البلدان مثل /العراق/ و/فنزويلا/ إلا أن حصتها من كعكة النفط السوداني ستكون الأكبر؟ هذا من جانب حكومة السودان أما الجانب الآخر فإن /الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التي عملت واستطاعت في أوقات مختلفة أن تجبر الشركات النفطية الأميركية والفرنسية على إيقاف عملها ومغادرة البلاد في عام ١٩٨٤، ويبدو أنها لم تستطع وقف عمليات الاستخراج التي تمت في النصف الثاني من التسعينيات بالرغم من إنذار وتهديد الحركة الشعبية التي أكدت فيها على أن أماكن استخراج النفط من الجنوب تعد بالنسبة لها

---

(١) المصدر السابق عينه.

أهدافاً عسكرية مشروعة، وبالفعل نفذت الحركة الشعبية تهديداتها وسببت بعض الخسائر إلا أنه أمكن تلافيها وإصلاحها ولم يتوقف استخراج وتصدير النفط[1]؟

من هنا وجدت الحركة الشعبية أن تهديداتها لم تفعل ما كانت ترجو منه، وهو وقف استخراج النفط وتصديره. وهنا رأت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس السابق جورج بوش أن مصالحها لابد من تأمينها وعبرالتوصل إلى إبرام اتفاقية نيفاشا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية.

غير أن توقيع اتفاقية نيفاشا لم يجلب السلام للسودان، لأن المناخ السياسي العام في السودان واجه صعوبات حقيقية لتحقيق سلام حقيقي، لا سيما بعد أن تفجرت أزمة دارفور، التي جرى تدويلها بسرعة فائقة، ووصلت إلى مجلس الأمن وصدر فيها أكثر من قرار دولي.

٢ -اتفاقية نيفاشا أمام تحديات الانفصال والحرب الأهلية:

عادت أجواء الحرب تخيم من جديد في السودان، في ضوء انفجار الأزمة بين الشريكين في حكومة الوحدة الوطنية، حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الرئيس عمر حسن البشير والحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها النائب الأول للرئيس السوداني سلفاكير ميارديت الذي يعتكف في مدينة جوبا عاصمة الجنوب. وكانت عناصر الأزمة موجودة سابقا منذ توقيع اتفاقية السلام في مدينة نيفاشا في التاسع من يناير/كانون الثاني العام، ٢٠٠٥، غير أن القشة التي قصمت ظهر البعير تمثلت في قضية تابعية منطقة أبيي، الغنية بالنفط، إضافة إلى ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وانسحاب القوات الشمالية من الجنوب.

ويمكن حصر قضايا الخلاف الرئيسة بين شريكي الحكم على النحو التالي:

أولاً- تعتبر منطقة أبيي موطن قبيلة (الدينكا) كما أنَّها كانت مثال التعايش السلمي لكل السودانيين، كما ينتمي إليها السياسي الدكتور (فرانسيس دنيق) وكان والده السلطان (دنيق ماجوك) هو زعيم قبيلة (الدينكا) إلاَّ أنه بعد انهيار اتفاقية

---

(١) أحمد أبو سعدة،جنوب السودان وآفاق المستقبل، مصدر سابق.

أديس أبابا، طالب أهل المنطقة بانضمامهم إلى الجنوب وكان على رأس المطالبين الدكتور (فرانسيس دنيق). ولقد كان من دعاة التعايش السلمي مع كافة قوميات السودان، وكان (دنيق) مقرباً من الرئيس (جعفر النميري).

ومنطقة أبيي لها ظروف خاصة، ومن هذه الظروف موقف البريطانيين الذين خيَّروا هذه القبيلة بين الانضمام إلى مديريات الجنوب الثلاث أو البقاء في الجانب الشمالي، إلاَّ أن أهل المنطقة قد اختاروا البقاء في الجانب الشمالي وكان ذلك على لسان (دنيق مجدك)، وبالرغم من إبداء الرغبة في ذلك قام البريطانيون ومنحوا سكان هذه المنطقة حق إجراء استفتاء شعبي يتم خلال سنوات بعد الاستقلال يقررون فيه البقاء ضمن الإطار الشمالي أو الانضمام إلى المحافظات الجنوبية، ولكن لم يُجرَ الاستفتاء بسبب الإنقلاب الذي قام به الفريق (إبراهيم عبود) عام ١٩٥٨ حيث تم التوجه السياسي لسودان واحد حينها؟

ولما كانت منطقة أبيي غنية بالنفط وتنتج ٥٠٠ ألف برميل، وتمثل ٥% من نفط السودان، فقد استثنتها اتفاقية نيفاشا واضعة لها بروتوكولا خاصا كجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة. وتقطن أبيي قبيلة المسيرية، وهي قبائل عربية متمازجة مع القبائل غير العربية في هذه المنطقة ويرجع تاريخ قبائل المسيرية في هذه المنطقة إلى أزمان ساحقة.. فالمسيرية هم أبناء عطية بن جنيد بن شاكر من عرب جهينة. وعَرَّبت قبيلة المسيرية كثيرا من القبائل التي عاشت معها لسانا وثقافة وحتى في الملابس فصار الكثيرون عرباً باللسان والثقافة والعصبية. وعندما التاريخ يقول إنه منذ عام ١٧٣٠م كانت للمسيرية سطوة كبيرة في هذه المناطق ويروي كثير من المؤرخين بأن للمسيرية دوراً كبيرا في الحرب التي دارت بين دولة المسبعات في كردفان ودولة الفور حوالي عام ١٧٦٥م، حيث انحاز المسيرية لسلطان المسبعات واستطاعوا أن يهزموا الفور في بوادي كردفان. القبيلة التي تضر وتنفع في ذلك الوقت يعني أنها قبيلة موجودة في المنطقة منذ مدة طويلة.

أما عن الكيفية التي استقر بها المسيرية والدينكا في منطقة ابيي؟ يقول حاكم إقليم كردفان الأسبق والقيادي في قبيلة «المسيرية» السودانية عبد الرسول النور أن

«السودان بلاد هجرات. فجيراننا الدينكا قدموا من الهضبة الإثيوبية وجاءوا إلى أعالي النيل ثم إلى بحر الغزال ثم تفرقوا من منطقة فم الزراف، حيث قدم بعض منهم إلى كردفان في أواخر القرن الثامن عشر.. أي أنهم وصلوا هذه المنطقة بعد ١٥٠ عاما من وجود المسيرية فيها وبالذات دينكا نقوك الذين نزحوا إثر حروبات بينهم وبين قبيلة النوير وكذلك مع دينكا التوج فاحتموا بمناطق المسيرية.. وبعد قيام الثورة المهدية ١٨٨٢م ذهبوا مع المسيرية تحت راية واحدة ليحاربوا في صفوف ثورة الإمام المهدي ضد الاستعمار التركي. وحينما جاء الحكم البريطاني بعد انكسار المهدية عادت القبيلتان معا ولم يحدث بينهم قتال أبداً لأسباب قبلية إلا بعد عام ١٩٦٥م (بعد استقلال السودان بعشر سنوات) لأسباب سياسية عندما تمرد بعض أبناء دينكا نقوك والتحقوا بالمتمردين في بحر الغزال. إذن فقد جاء المسيرية لهذه الأرض قبل أن يأتي الكثيرون»[1].

ويبلغ سكان قبيلة المسيرية ٣٠%، وقبيلة الدينكا نقوك وسكانها ٧٠% . وتاريخيا احتمت قبيلة الدينكا بالمسيرية واستقروا في المنطقة واختلطوا بأهلها، ولم تحسم الاتفاقية وضعها حيث نصت على تشكيل لجنة من الخبراء الدوليين لتقرير تبعيتها للشمال أو الجنوب.

لقد أمرت اتفاقية نيفاشا بإنشاء «مفوضية حدود أبيي»، لتقوم بتحديد منطقة سكن مشيخات دينكا - نقوك التسع التي تم نقلها في ١٩٠٥ إلى مديرية كردفان. وأصبحت مساحة منطقة آبيي ١٠٤٦٠ كلم مربعا بحسب قرار لاهاي (٢٢ تموز ٢٠٠٩). واختلف الشريكان ومن يناصرهما محليا على قبول تقرير مفوضية حدود آبيي: المؤتمر الوطني وقبيلة المسيرية يرفضانه، والحركة الشعبية وقبيلة دينكا - نقوك توافقان عليه، كما يختلف «المجتمعان المحليان» حول ترسيم حدود «منطقة آبيي» بحسب قرار محكمة لاهاي. ومن الاختلافات أيضا، الازدواجية في مسميات

(١) حاكم إقليم كردفان الأسبق والقيادي في قبيلة «المسيرية» السودانية عبد الرسول النور في حوار الحرب مع صحيفة الشرق القطرية ، ٢٠١٠/١٢/١٠.

المستويات الإدارية، فإلى جانب اختلاف الشريكين حول حدود آبيي التي حددها تقرير المفوضية بـــ١٨٦٢٦ كلم مربعا (في العام ٢٠٠٩)، يتسبب تباين موقف المسيرية والدينكا حول ترسيم حدود محكمة لاهاي في إرباك يخلّ بمعنى ومضمون وصف «منطقة آبيي»: محلية آبيي (٣٢ ألف كلم مربع)، أم منطقة آبيي - بحدود تقرير المفوضية (بـــ١٨٦٢٦ كلم مربعا)، أم منطقة آبيي بحدود محكمة لاهاي (١٠٤٦٠ كلم مربعا)، أم منطقة آبيي المحررة (آبيي كاونتي)، غير المعروفة المساحة، بحسب وصف الحركة الشعبية.

وفي ظل الاختلاف هذا حول تقرير مفوضية حدود آبيي، لجأ شريكا الحكم في السودان إلى المحكمة الدولية الدائمة للتحكيم في لاهاي للفصل بينهما بقرار ملزم لهما وللدولة، ويقضي بترسيم حدود منطقة آبيي. «وأعلنت محكمة لاهاي قرارها التحكيمي النهائي والملزم في تموز ٢٠٠٩. يومها، أعلن المؤتمر الوطني والحركة الشعبية قبول تحكيم لاهاي، ووعدا بتنفيذه، بوصفهما الجهتين المناط بهما التنفيذ. قبل ممثلو دينكا - نقوك قرار التحكيم، وطالبوا الشريك بتنفيذه فورا، ورفضت المسيرية قرار التحكيم شكلا ومضمونا، ورفضوا ترسيم حدود منطقة آبيي في ضوء قرار التحكيم، ما لم يتم أولا اكتمال ترسيم حدود ١-١-١٩٥٦، واشترطوا مطالبين حكومة السودان، في حال ترسيم حدود استقلال السودان في العام ١٩٥٦ بتعويضهم ماليا عما يعتبرونه أرضهم التي أعطتها الحكومة لدينكا - نقوك. ويكمن اخطر ما في الأمر في أن «المسيرية» طالبوا بما يرونه حقا كاملا في المشاركة في إجراءات الاستفتاء الخاص بمنطقة آبيي، وإلا فإنهم سيرفعون السلاح في وجه من يمنعهم من ممارسة هذا الحق»[١].

تعتبر أبيي المنطقة المؤهلة أكثر من التخوم الحدودية الأخرى بين الشمال والجنوب لأداء دور معبر التلاحم الوطني بين الإقليمين. هذه فضيلة تكتسبها

---

(١) انور عوض، لثروتها النفطية ربما تندلع منها نار الحرب، آبيي السودانية: نفق الأزمة... ضوء المبادرات... ورصد الأقمار الأميركية، صحيفة السفير ٢٠١٠/١١/١١.

المنطقة بفعل تراكم التداخل القبلي وتشابك المصالح بين قبائلها حد الاشتباك المسلح. ومن المعروف عن أبيي أنها تتسم بالتمازج الإثني حد المصاهرة والتلاحم القبلي درجة المصادمة. وكان للتجمع الوطني تجربة رائدة في شأن تعزيز التلاقح القبلي في أبيي إبان تسعينات القرن الأخير. تلك التجربة نافذة المفعول قصيرة الأجل عرفت ب«أسواق السلام». وقد أدرك الدكتور جون جرنق ببصيرة القيادي الثاقبة قيمة أبيي في البناء الوطني فاقترب منه بحنكة.

كان جرنق وراء تبريد الجدل المحتدم إزاء المنطقة. ربما لم يكن يرتضي دفع الملف خارج الحدود. أياً كانت رؤاه فالثابت أن جرنق كان يحذق مهارة اللعب بالأوراق الرابحة في الوقت الملائم. مفصل أزمة الشريكين يتجسد في حشر كل الأوراق في أتون الخصومة المتأججة. كل طرف لجأ إلى تجييش القبائل الموالية في المعركة غير المبررة حول أبيي. الشريكان لم يراعيا في ذلك الحد الأدنى لمصالح الموالين فانتهت بلدة أبيي إلى رماد السنة الماضية.

فاللجوء إلى التحكيم الدولي يشكل إخفاقاً إزاء استيعاب دروس تصدير القضايا الوطنية إلى الخارج. ذاك منهج يعكس الافتقار إلى إرادة الحسم الداخلية لدى الشريكين. نتيجة حكم القضاة الدوليين مخيبة لآمال الجميع. سلوك الشريكين في أعقاب إعلان القرار زاد الإحباط الوطني. رد الفعل جاء في سياق المنظور الحزبي إذ صور كل طرف رضاه المعلن بمثابة انتصار على الطرف الآخر. ما من مسؤول نظر إلى المسألة بعين من يرصد مكاسب الشعب أو خسائر الوطن. الأصل في قرارات لجان التحكيم الدولية بلورة حلول توفيقية. تلك منابر تختلف عن منصة محكمة العدل الدولية. قضاة لاهاي أرضوا المؤتمر إذ أخذوا بحجة ارتكاب لجنة الخبراء تجاوزات في رسم حدود أبيي... لقد أرضى قضاة التحكيم الدولي حزب المؤتمر باجتزاء حقل هجليج النفطي خارج منطقة أبيي. نفط هجليج لن يؤمن حاجة ٥ ملايين رأس من الأبقار للكلأ والماء خمسة شهور من العام. ما دام المسيرية يحتاجون إلى تفاهم مع الدينكا نقول: بغية الحصول على المرعى والسقيا فما جدوى التحكيم الدولي

بالنسبة للرعاة؟ فالاحتياط النفطي المخزون في هجليج لا يتجاوز ٥٠٠ مليون برميل في الأصل. وفقاً لحسابات الانتاج فقد تم استنزاف نصف رصيد الحقل. ما تبقى لا يعتد به في الرهان على تعويض المسيرية والعجايرة. عائدات نفط أبيي في السنوات الخمس الأخيرة توازي ملياري دولار إلا قليلاً. ماذا كان نصيب الدينكا والمسيرية منها لإزالة مظاهر التهميش؟[1].

إضافة إلى جدل مصير هجليج فتح التحكيم الدولي بابا على معركة ساخنة بين الشريكين. محور المعركة تعريف سكان المنطقة الذين يحددون مستقبلها في ضوء الاستفتاء المرتقب بعد سنتين. وتخوض قبيلتا دنكا نقوك الجنوبية والمسيرية الشمالية اختبار قوة لا هوادة فيه في منطقة أبيي التي قد يؤدي النزاع حولها الى اشتعال الوضع في اكبر بلد افريقي. وبدأت عمليات إعادة الإعمار تظهر في ابيي التي دمرت في معارك وقعت بين مسلحين جنوبيين شماليين وسودانيين في العام ٢٠٠٨.

وكانت هذه المواجهات اوقعت قرابة مئتي قتيل وأرغمت ٥٠ ألف شخص على النزوح،٤٥ الفا من قبيلة دنكا نغوك و٥ آلاف من المسيرية مما جعل شبح الحرب الاهلية يلوح من جديد. ومنذ انتهاء تلك المعارك عاد ٨ آلاف شخص الى أبيي اجتذبتهم عمليات التطوير التي تجري في هذه المنطقة المتنازع عليها التي يفترض أن تختار بين الالتحاق بالشمال أو الانضمام للجنوب من خلال استفتاء يجري بالتزامن مع الاستفتاء حول استقلال الجنوب في التاسع من يناير المقبل.

ويواجه استفتاء أبيي صعوبات شتى. فاللجنة المكلفة بتنظيم هذا الاستفتاء لم يعين أعضاؤها بعد، كما ان الجنوبيين والشماليين مختلفون حول من يحق له المشاركة في هذا الاقتراع إذ يمنح قانون الاستفتاء حق الانتخاب لقبيلة دنكا نقوك ولا يعطيه للمسيرية الذين يهاجرون كل عام إلى أبيي بحثا عن المراعي والمياه لمواشيهم البالغة عددهم ٥ ملايين رأس بقر.

---

(١) أبيي قنبلة قابلة للانفجار في الوحدة أو الانفصال، مدارات، صحيفة البيان الإماراتية تاريخ ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

ثانيا: مشكلة ترسيم الحدود، حيث تتهم الحركة الشعبية الحكومة السودانية بعدم سحب كل قواتها من الجنوب وفقا لحدود ١٩٥٦ حسب الجدول الزمني المتفق عليه قائلة إن الجيش مازال يتمركز في مناطق النفط الجنوبية، وردت الحكومة بأن عدم توفر الأمن بسبب وجود فصائل جنوبية مسلحة موالية للحركة هو سبب التأخير، واتهمت الحركة بعدم سحب قواتها من جنوب كردفان مؤكدة أن الجيش سحب ٨٠% من أفراده بينما لم تسحب الحركة سوى ٢٠% من أفرادها، لكن الحركة تقول إن الاتفاق ينص على حراسة مناطق النفط بقوات مشتركة وهناك ٢٥ ألفاً منها في مناطق الإنتاج تستطيع القيام بهذه المهمة.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية تقدمت باقتراح للطرفين «يقضى بإقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الشمال والجنوب، تفاديا لأية احتكاكات مسلحة بين الجانبين»، وحددت مساحة تقدر بـــ٤٠ كيلو مترا كمنطقة عازلة منزوعة السلاح بواقع ٢٠ كيلومترا داخل حدود الشمال ومثلها داخل حدود الجنوب، وفقا لحدود، ١٩٥٦ واسناد مهمة المراقبة فيها لبعثة الأمم المتحدة للسلام في السودان. وقد أبدت الحركة الشعبية موافقتها على المقترح الأميركي، بينما طالب المؤتمر الوطني بمهلة لدراستها.

ثالثاً: عائدات النفط، فاتفاق السلام ينص على اقتسام عوائد نفط الجنوب بنسبة ٥٠% للحركة و ٥٠% للحكومة السودانية، لكن الحركة تتهم الحكومة بإخفاء حجم الإنتاج وعدد الآبار وعقود استخراجه وتدعي أنها لا تحصل سوى على ١٠٠ مليون دولار شهريًا بينما يتم إنتاج ٧٥% من النفط السوداني من أرض الجنوب، وترد الحكومة بأن الحركة حصلت على ثلاثة مليارات دولار من العوائد حتى الآن، وتتهمها بالفساد وعدم توظيف هذه الأموال في تنمية الجنوب.

إذا كانت الجغرافيا تمثل عنصر الوحدة بين جنوب السودان وشماله، بما أن نهر النيل الذي يجري من الجنوب إلى الشمال، كان يربط بين ثقافات متباينة في علاقات متقطعة وغير منتظمة، على طول ضفافه، إذ تحددت على طول هذا المسار معالم التجارة والبيئة والسياسة، التي تربط الشمال بالجنوب، فإن العقود

الثلاثة من الحروب الأهلية المتقطعة التي حصلت بعد رحيل البريطانيين، كانت تدور بسبب حقوق الرعي.

غير أنه بعد اكتشاف النفط في السودان في أواسط عقد الثمانينيات من القرن الماضي، تفجرت الحرب الأهلية في عقد التسعينيات من القرن الماضي بسبب وجود احتياطي كبير من النفط في الجنوب كاف لإنتاج ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميا، في منطقة متنازع عليها بين الشمال والجنوب، هي منطقة أبيي. لكن الشمال، حيث توجد مصافي النفط، يتحكم في توزيع الأرباح. والحال هذه، لا تزال الجغرافيا في السودان تربط الجنوب بالشمال، سواء بسبب النيل وحقوق الرعي، أو لسبب آخر الآن، هو النفط.

إن أخطر ماهو سائد الآن في السودان، اقتراب الآراء الشعبية والرسمية من اعتماد قرار الانفصال لتبنى عليه كل قرارات مقبلة حتى لا يجتهد الجميع انتظارا للاستفتاء بعد الفترة الانتقالية التي ستنتهي في العام ٢٠١١، والذي لن يفعل سوى تأكيد هذا الانفصال. والسؤال الذي يطرح نفسه، هل سيتم هذا الانفصال سلما أم بوساطة الحرب الأهلية؟

الفصل السادس

أزمة دارفور من منظور مختلف

كان للنزاع في دارفور تداعيات تفاعلت سريعاً على المستوى الإقليمي، وهددت الدولتين المجاورتين للسودان، تشاد وإفريقيا الوسطى. وساد قلق كبير لدى الأوساط الدبلوماسية الغربية من الأخطار الناجمة عن ذلك، والنابعة في صورة أساسية من التدفق الكبير للاجئين من دارفور في الاتجاهين. وجرى الربط بين المعارك خلال السنوات الأخيرة في تشاد مع المتمردين، وبين أزمة دارفور. واعتقدت الدول الغربية بأن المتمردين التشاديين ينطلقون من معسكرات تدريب وفرتها لهم الحكومة السودانية في دارفور، كما زودتهم أسلحة ومعدات للنقل وتمويناً.

على هامش أول قمة بين أفريقيا وأميركا الجنوبية عقدت في أبوجا عاصمة نيجيريا في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦ عقد القادة الأفارقة قمة ناقشت مستقبل قوات الاتحاد الإفريقي المنتشرة في إقليم دارفور، وقرروا تمديد التفويض الممنوح لها في هذا الإقليم المضطرب لستة أشهر تنتهي في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ قابلة للتمديد، وأقر مجلس السلم والأمن الإفريقي عملية "مختلطة" في دارفور، لا قوات «مختلطة».

واعتقد محللون في العاصمة السودانية أن ما أقرته قمة أبوجا مثل إلى حد كبير الاقتراحات السودانية لحل أزمة القوات الدولية في دارفور، في ضوء خطة طرحها الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان في العاصمة الأثيوبية تضمنت نشر قوات مختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في الإقليم المضطرب.

وكان مجلس الأمن أقر نهاية آب (أغسطس) ٢٠٠٦، بغالبية كبيرة نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة قوامها ١٧٣٠٠ جندي في اقليم دارفور، لتحل محل قوة الاتحاد الأفريقي، على رغم معارضة شديدة من حكومة الخرطوم التي اعتبرت قرار المجلس بمنزلة عمل عدائي غير مبرر، وأن فرض ارسال قوات دولية ربما يصبح إعلان حرب من الطرف الآخر.

وأطلق مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي نداء إلى كل الاطراف بضرورة احترام اتفاق أبوجا للسلام والذي وقع تحت ضغط أميركي في سنة ٢٠٠٥، ولم يقد الى حل الأزمة بل إلى تعقيد النزاع، لأنه لم يوقع إلا من قسم من المتمردين. ودعا إلى تفعيل المباحثات بين الأمم المتحدة والسودان لتسهيل نقل المهمات من قوة الاتحاد الإفريقي إلى قوات الأمم المتحدة التي ترفض الخرطوم بشدة نشرها.

وجدد الرئيس السوداني عمر البشير رفض حكومته القاطع إرسال قوات دولية إلى دارفور، إذ أكدت استعدادها لمواجهة «التدخل الأجنبي» هناك مستلهمة تجربة «حزب الله» اللبناني. ووواجه السودان خيارين عقب القرار ١٧٠٦ الخاص بنشر قوات دولية في دارفور: الأول، عودة حكومة البشير إلى مربعها الأول «الانقلابي الثوري» واعتماد لغة الزناد في مواجهة المجتمع الدولي ومعارضيها في الداخل، والثاني، انحناؤها للعاصفة واللجوء إلى وسائل ضغط ديبلوماسية تحفظ بها ماء الوجه.

إذا أردنا أن نتعمق في بحث الصراع في دارفور، ضمن إطاره التاريخي والاجتماعي والسياسي، فإننا نكتشف أن للاستعمارين القديم والحديث دوراً في التأسيس لهذا الصراع، وتعميقه، إذ حصرت الرؤية الغربية تعريف الصراع في دارفور بما يجري على محور الشمال الجنوب، وبالتالي تصويره بأنه صراع عرقي بين «العرب» و«السود»، ناهيك عن حجب مسألة الأرض الرئيسية في الصراع.

فالصراع لم يكن في مراحله المختلفة بين «الأفارقة» و«العرب»، والاختلاف هنا يكمن في أن القبائل المتخاصمة على طول محور الشمال - الجنوب كانت «عربية» و«غير عربية»، في حين إن القبائل المتخاصمة على محور الجنوب - الجنوب «عربية» في الجانبين. وكان من نتائج عمل حركة إنقاذ دارفور - ووسائل الإعلام في أعقاب ذلك - التعتيم على محور الجنوب - الجنوب في الصراع لإظهار العنف بأنه إبادة جماعية يرتكبها «العرب» ضد الضحايا الأفارقة.

١ - جذور الصراع في دارفور:

يقول الكاتب المتخصص في الشؤون السودانية محمود ممداني حول «الإبادة الجماعية» مايلي: «...لكن كيف نعرف أنها إبادة جماعية؟ لأنه قيل لنا ذلك. لذلك يتبيّن أن معركة التسمية مهمة جداً: عندما تسمّى دارفور بأنها موقع للإبادة الجماعية، يدرك الناس شيئاً قد رأوه في مكان آخر، ويخلصون إلى أن ما يعرفونه يكفي للدعوة إلى التحرّك. ولا حاجة بهم إلى معرفة المزيد لكي يتصرّفوا. لكن الإبادة الجماعية لا تحدّد بالقتل. القتل يحدث في الحرب، والتمرّد، ومكافحة التمرد. أما الإبادة الجماعية فهي القتل بغية القضاء على مجموعه بأكملها، عرق، على سبيل المثال. ويفترض بمن يولون العمل على المعرفة أن الإبادة الجماعية اسم لنتيجة، لا لسياقها أو سببها. لكن كيف نتوصّل إلى معرفة «الواقع» دون التركيز على السياق والنتيجة معاً؟ فالرابط بين الاثنين هو الأمر الوحيد الذي يقود إلى تسمية الفعل»[(١)].

لقد تحولت الحرب المستمرة منذ ثمانية أعوام في إقليم دارفور بغرب السودان بين ميليشيات (الجنجاويد) التي تدعمها حكومة الخرطوم والحركات المتمردة التي رفضت اتفاق السلام الموقع في أبوجا، في أيار (مايو) ٢٠٠٦، إلى صراع دام مفتوح بين أطراف عديدة يهدد بتقويض أكبر جهود إغاثة إنسانية في

(١) الدكتور محمود ممداني، دارفور منقذون وناجون، مصدر سابق، (ص١٥).

العالم. فالميليشيات ومتمردون وجماعات منشقة على جماعات التمرد وقطاع طرق ونحو ما يزيد على ٧٠ قبيلة يتقاتلون على كل شيء؛ من السلطة إلى قطعان الماشية.. يدمرون القرى ويشردون مزيدا من الناس ويغتصبون موظفي الإغاثة ويخيفونهم لإبعادهم. ويقدر الخبراء الغربيون أن نحو ٢٠٠ ألف شخص قتلوا وأن ٢,٥ مليون شخص نزحوا عن منازلهم منذ اندلاع الصراع في عام ٢٠٠٣ حين حمل متمردون السلاح ضد الخرطوم متهمين الحكومة بإهمال المنطقة، وتحوّلوا إلى لاجئين إن في داخل دارفور أو في تشاد المجاورة، إضافة إلى انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان في معسكرات اللاجئين بدارفور تتحمل مسؤوليتها الميليشيات المدعومة حكومياً.

وفي معرض تحليله لجذور الصراع في دارفو، يقول محمود ممداني: «سنرى أن العنف في دارفور كان مدفوعاً بمسألتين: واحدة محلية، والأُخرى وطنية. تركزت النقمة المحلية على الأرض، وهي ذات خلفية مزدوجة: الخلفية العميقة هي الإرث الاستعماري الذي قسّم دارفور بين القبائل، بحيث أعطى بعضها أراضي وحرم الأُخرى. أما الخلفية المباشرة فهي أربعة عقود من الجفاف والتصحّر فاقمت الصراع بين القبائل التي تمتلك الأرض والقبائل التي لا تمتلكها. فالتمرّد هو الذي أوصل الحال إلى حرب أهلية (قبلية) متواصلة.

بدأ الصراع في دارفور على شكل حرب أهلية محلية (١٩٨٧-١٩٨٩)، وتحوّل إلى تمرّد (بدءاً من عام ٢٠٠٣). ولم يَنظر إليه كإبادة جماعية إلا أحد طرفي الحرب الأهلية - القبائل التي تمتلك الأراضي وتسعى إلى صدّ القبائل التي لا أرض لها أو تفتقر إلى الأرض وتهرب من امتداد الجفاف والصحراء. فمنذ مؤتمر المصالحة المنعقد في عام ١٩٨٩ في دارفور، كان ذلك الطرف يستخدم لغة "الإبادة الجماعية"، بل "الهولوكوست". لكن التهمة لم توجّه إلى الحكومة السودانية، بل إلى ائتلاف القبائل الذي يقاتل الطرف الآخر. وعلى الرغم من هذه المفارقة المهمة، فإن هذه اللغة هي التي حركّت الخبر - خبر الإبادة الجماعية -

في متحف ذكرى الهولوكوست الأميركي في عام ٢٠٠٤، وترجم ذلك إلى قرار بالإجماع في مجلسي الكونغرس في ذلك العام»[١].

الصراع في دارفور هو بالأساس صراع على الأرض، ونجم عنه حدوث وحشية فظيعة، لأن الطرفين في هذه الحرب الأهلية استخدما وسائل فتاكة وذلك ينبع من نقطة الانطلاق الطبيعة للصراع: الصراع على الأرض يتعلّق ببقاء الجماعة. «وإذا كانت الرهانات كبيرة بالفعل، فإن الوسائل الفتّاكة لخوض هذا الصراع المرير جاءت من القوى الخارجية. في المرحلة الأولية، جاءت هذه الأسلحة الفتّاكة من المتنازعين في الحرب الباردة على التشاد: الزعيم الليبي معمر القذافي والثالوث المناهض لليبيا (الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ريغان وفرنسا وإسرائيل). وعندما اندلع التمرّد، تدخلت الحكومة السودانية لمكافحة التمرّد بوحشية، فيما شرع مديرو الحرب على الإرهاب في العمل على الإيقاع بالحكومة وحماية المتمردين باسم العدالة»[٢].

لقد صدر تقريران دوليان عن دارفور ما بعد أعمال العنف عام ٢٠٠٣: الأول عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بدارفور (٢٠٠٥)، والثاني عن المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٨). لم يلحظ أي منهما مسألة الأرض التي أذكت الحرب الأهلية طوال عقدين في دارفور. وركّزا بدلاً من ذلك على المساهمين في عسكرة الصراع. لكن ذلك التركيز كان جزئياً، ومقتصراً على الحكومة السودانية، فيما ساد الصمت بشأن دور القوى الإقليمية والدولية في مفاقمة الصراع وعسكرته إبان الحرب الباردة والحرب اللاحقة على الإرهاب.

خلصت لجنة الأمم المتحدة إلى «أن الحكومة السودانية لم تنتهج سياسة الإبادة الجماعية» لأن عنصر «نية الإبادة الجماعية» غير موجود. واستنتجت غياب نيّة الإبادة الجماعية لدى الحكومة من خلال طبيعة العنف: «يبدو أن من

---

(١) المصدر السابق عينه، (ص ١٦).

(٢) المصدر السابق عينه.

خطط الهجمات على القرى ونفّذها كان ينوي إخراج الضحايا من بيوتهم، لأغراض مكافحة التمرّد بالدرجة الأولى». بالمقابل، عندما اتهم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الرئيس السوداني، عمر حسن البشير، بالإبادة الجماعية، فقد ركّز على نتائج العنف، لا على مضمونه[١].

٢ - السودان في مواجهة مخطط التفتيت:

لم يكن الهجوم الذي قاده متمردو دارفور من «حركة العدل والمساواة» على العاصمة السودانية الخرطوم مفاجئاً في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، إذ استهدف الاستيلاء على السلطة من قبل المتمردين، الأمر الذي جعل الحكومة السودانية تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع نجامينا بعدما اتهمت الرئيس التشادي إدريس ديبي بدعم التمرد. ومساعدة المعارضين السودانيين.. إنّها توترات جديدة بعد أن عمل الرئيس التشادي ادريس ديبي، وهو من «الزغاوة» شخصياً، وسيطاً للرئيس عمر البشير عام ٢٠٠٣ من أجل الحصول على وقفٍ لإطلاق النار مع جيش تحرير السودان. وفي الواقع، كان الرئيس إدريس دبّي يدعم حركة التمرد في دارفور التي تضمّ العديد من المحاربين من إثنيّة «الزغاوة» التي ينتمي إليها.

فعلى الرغم من إبرام الحكومة السودانية مع بعض الفصائل من دارفور اتفاق السلام الموقّع بتاريخ ٥ أيار (مايو) ٢٠٠٦ في أبوجا (نيجيريا)، فإن هذا الاتفاق لم يمنع من انفجار حركات التمرّد في دارفور، التي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

١ - حركة تحرير السودان، بقيادة السيد عبد الواحد محمد نور، المؤسّس التاريخي. وينضوي فيها بشكل رئيسيّ اثنية «الفور» وتنشط بصورةٍ خاصة على منحدرات جبل مرّة البركاني الواقع في وسط دارفور.

٢- حركة تحرير السودان - فصيل مينّي ميناوي: المنشق عن حركة تحرير السودان الأصلية في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، بمناسبة انعقاد مؤتمر

---

(١) المصدر السابق عينه، (ص١٧).

هسكانيتا. ويتألّف بالكامل تقريباً من «الزغاوة» (اثنية الميناّوي) وهو الوحيد الذي وافق على توقيع اتفاقية أبوجا للسلام في أيار (مايو) ٢٠٠٦. وإثر هذا الاتّفاق، ووصول رئيسه إلى مركز مستشار لشؤون دارفور، تحوّل فصيل مينّي ميناوي إلى أداةٍ سياسية وحتى عسكرية لحكومة الخرطوم. وقد أدّى هذا الانقلاب في المواقف إلى انشقاق قسمٍ كبير من مقاتليه. وهو معروفٌ أيضاً باسم جيش تحرير السودان - مينّي ميناوي.

٣- الحركة من أجل العدالة والمساواة: وهي حركة ملتبسة لأنها مرتبطة بصورة وثيقة بجناح الترابي في حركة الإخوان المسلمين. تتألف حصراً من «الزغاوة» وهي بقيادة السيد خليل ابراهيم. لعبتها معقّدة، لاسيمّا بالنسبة لنظام الرئيس إدريس دبّي في التشاد (فقد حاربت مع وضدّ دبّي وفق الظروف). تستفيد الحركة من تمويل الإخوان المسلمين وتمارس نفوذاً لا يتناسب مع نسبة قواها المسلّحة الحقيقية على مجمل قوات التمرّد ونجحت خصوصاً في ابتلاع قوّات الخلاص الوطني مالياً.

وقامت الولايات المتحدة الأميركية بدور كبير في المسار السوداني ونجحت في تطويع المنظمة الدولية لخدمة أغراضها الاستراتيجية في المنطقة العربية ومن بينها السودان، ولاسيما بعد صدور قرار مجلس الأمن (١٧٠٦) القاضي بنشر قوات دولية في دارفور. ولعبت الجماعات المسيحية في الولايات المتحدة دوراً لحث الكونجرس الأميركي للضغط على حكومة السودان وإصدار قانون «سلام السودان» عام ٢٠٠٣ والذي يقضي بفرض عقوبات على السودان في حالة عدم امتثاله لهذا القانون وتحقيق السلام في كافة أرجاء السودان، وأيضا تحقيق مطالب سكان الجنوب بترسيم الحدود بين الشمال والجنوب في منطقة «أبيي».

ووصفت الحكومة السودانية قرار المجلس ١٧٠٦ بأنه إشعال فتنة وحرب، ويعقد الأوضاع الانسانية في دارفور، وحملت المنظمة الدولية مسؤولية إفشال السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها «اذا ما أصرت على تنفيذ القرار». وأعلنت الحكومة السودانية استعدادها لمواجهة أي «تدخل أجنبي» غداة رفضها قرار

مجلس الأمن بإحلال قوات دولية محل قوات الاتحاد الإفريقي في إقليم دارفور، وطالبت الاتحاد بالبدء في سحب تلك القوات.

السودان لايزال يعاني من تبعات حرب طويلة ومكلفة في الجنوب، ومعضلة إنسانية لامتناهية ومتنامية في دارفور، فضلاً عن مشاكل أخرى في البلد. وكان تاريخ المشكل السوداني ولايزال هو تاريخ طويل من الإهمال والتهميش عمدت إليه الحكومات المتعاقبة للأقاليم السودانية المختلفة.. فالصراعات السودانية لها جذور تاريخية عميقة، منها ما هو من مخلفات الاستعمار البريطاني - المصري، ومنها ما هو نتاج سياسات غير حكيمة في تناول الشأن السوداني - السوداني، لكن منها كذلك ما هو نتاج الطبيعة الإثنية والدينية المتعددة للبلاد والتي كانت دائماً ذات أبعاد متعددة، أحياناً قبلية، وأحياناً دينية (مسلمين، مسيحيين، احيائيين) بالاضافة إلى أبعاد إثنية (أفارقة، عرب... إلخ).

كما أن أزمة السودان تتجسد في أزمة ديموقراطية و«أزمة حادة في الهوية». ففي السودان أن يصف شخص نفسه بالأخلاق العربية يعني أنه أعلى شأناً من السودانيين ذوي البشرة الأدكن. فالإرث الاستعماري الذي خلق تقسيمات عنصرية بين ما يعرف بالمسلم «العربي» في الشمال والمسيحي والإحيائي في الجنوب والمسلم «الإفريقي» في الغرب استمر مع الأسف بدرجات مختلفة مع الحكومات السودانية المختلفة، إضافة إلى استمرار التهميش والمعاناة لدى السودانيين في جنوب وغرب وشرق وشمال البلاد. وقد نتج عن ذلك نظام طائفي غير معلن مبني على أساس اللون والدين والعرق.

والحالة هذه فإنه لإيجاد مخرج لأزمة دارفور، يتطلب الأمر حكومة مرنة ومستعدة تماماً للتفاوض مع حركات التمرد الأخرى، والعمل بجد على سد الهوة الفاصلة، وهذا يتطلب من جهة الإقرار بمشروعية المطالب والعمل على تلبيتها وتوفير الحلول اللازمة، كما يتطلب من جهة الحركات المسلحة نوعا من البراغماتية وعدم التعصب.

الفصل السابع

الاستفتاء في الجنوب السوداني وخيارالانفصال

١ - الاستفتاء وأولوية قيام الدولة المستقلة في جنوب السودان:

منذ أن تم توقيع اتفاقية نيفاشا سنة ٢٠٠٥، استمر مؤشر عدم الثقة بين شريكي الحكم الرئيسيين في السودان «حزب المؤتمر الوطني» و«الحركة الشعبية لتحرير السودان » في اتجاه تصاعدي. فقد منحت هذه الاتفاقية جنوب السودان قدراً من الحكم الذاتي. وتمثل ذلك في حصول الجنوب على دستور خاص، يقوم على الفصل بين الدين والدولة، وجيش، وعملة خاصة به.

في شمال السودان، يوجد قرابة مليوني شخص من أبناء الجنوب يحق لهم التصويت في مراكز تسجيل الناخبين التي يصل عددها إلى ١٦٥ مركزاً، وكان لهذه الكتلة البشرية دور وازن في الاستفتاء، سواء لمصلحة الانفصال وحق تقرير المصير لجنوب السودان، أو لمصلحة بقاء وحدة السودان، لاسيما أن هؤلاء أبناء الجنوب السوداني قد اختاروا شمال السودان طوعاً عند انطلاق التمرد في الجنوب مطلع الثمانينيات من القرن الماضي.

وظلت قضية استحقاق السودانيين المنحدرين من جنوب السودان للجنسية السودانية حال الانفصال تسيطر على المشهد السياسي والقانوني بعد إجراء استفتاء حق تقرير المصير للإقليم الجنوبي في التاسع من كانون الثاني/يناير ٢٠١١م. ولم تبرز في الأفق أي بوادر لحسم هذه القضية الشائكة، مثلها مثل كل القضايا العالقة بين شريكي الحكم في السودان (حزب المؤتمر الوطني بزعامة الرئيس السوداني عمر البشير والحركة الشعبية التي يقودها نائبه الأول سلفا كير ميارديت.

وقد أشعلت تصريحات نسبت إلى قيادات في حزب المؤتمر الوطني تحدثت عن نزع الجنسية السودانية من كل الجنوبيين فور إعلان نتيجة الاستفتاء لصالح خيار الانفصال المثير الجدل خصوصا في ظل موقف الحركة الشعبية الذي يدعو في المقابل إلى منح الجنسية المزدوجة للسودانيين في الدولتين ضمن حزمة من المقترحات الموضوعة على طاولة التفاوض التي جرت في عدد من العواصم الإقليمية والغربية «فيينا، اديس ابابا، الخرطوم» في نهاية سنة ٢٠١٠.

لقد ظل حزب المؤتمر الوطني يطرح موقفه الرافض لمنح الجنوبيين الجنسية السودانية على أجهزة الإعلام بشكل مستمر طارحاً عدة مبررات أبرزها حديث نائب رئيس الحزب الحاكم في الشمال د. نافع علي نافع أمام عدة آلاف من أبناء جنوب السودان بولاية الخرطوم عن ضرورة تصويتهم للوحدة وعدم الالتفات الى خدع الحركة الشعبية التي تدعوهم للتصويت للانفصال مع الوعد بالاحتفاظ بالجنسية السودانية، لأن هذا لن يحدث أبدا. وأضاف نافع: إن الحركة تخدع الجنوبيين بمثل هذا الحديث الذي يفتقر للمنطق طارحاً تساؤلاً مفصلياً: «لماذا يرغبون في الاحتفاظ بجنسيتهم السودانية وفي ذات الوقت يمضون نحو الانفصال؟ اذا كان السبب أنهم يشعرون بأنهم مواطنون من درجة أقل فلا داعي لأن يظلوا مواطنين في دولة تضطهدهم»، ويضيف نافع: «إذا حدث الانفصال الشمالي سيكون شمالياً والجنوبي جنوبياً» واستدرك «بعدها سنقرر بحسب أخلاقنا ورؤيتنا لمن سنمنح الجنسية السودانية»(١).

علماً أن عدد النازحين الجنوبيين إلى الشمال في فترة الحرب الأهلية، بلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون، عاد نحو مليون ونصف منهم إلى الجنوب،

---

(١) حمزة بلول، تقرير ميداني أعده من الخرطوم حول مستقبل الشمال والجنوب في السودان بين الوحدة والانقسام.. الجنسية السودانية.. أزمة ما بعد الانفصال المحتمل. كما أشار في تقريره أيضا، إلى موضوع النزاع حول حقوق الجنوبيين بالشمال هل تعزز "الجنسية المزدوجة" العودة لاحقاً إلى الوحدة بعد الانقسام؟ لماذا يرغب مؤيدو الانفصال في الاحتفاظ بالجنسية المزدوجة؟ السودان، صحيفة الشرق ٢٠١٠/١١/١٥.

وبقي مليونان في الشمال. ويخشى «حزب المؤتمر الشعبي» وعرب نهر النيل أن يسيطر عدد كبير من الجنوبيين، على المثلث العربي في شمال شرقي السودان.

أما في الجنوب، فقد انطلقت يوم الإربعاء ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، عملية تسجيل السودانيين الجنوبيين تمهيدا للاستفتاء في جنوبي البلاد الذي جرى في التاسع من كانون الثاني / يناير ٢٠١١. دعي حوالى خمسة ملايين سوداني جنوبي لتسجيل أسمائهم على لوائح الناخبين للمشاركة في الاستفتاء. ودعا رئيس حكومة جنوب السودان سلفا كير مواطنيه إلى التسجيل بكثافة وتوجه بنفسه إلى مركز في عاصمة الجنوب جوبا، حيث قام بتسجيل إسمه على لوائح الناخبين. وقال: إن «الاستفتاء لا يحصل إلا مرة واحدة. يجب أن يخرج السكان بكثافة وإلا سيعني ذلك ان الناس حاربوا وقتلوا من دون أي سبب»[1].

كما سجل السودانيون الجنوبيون المتواجدون في الولايات المتحدة الأميركية أسمائهم على لوائح الناخبين الراغبين في خوض استفتاء تقرير مصير جنوب السودان. وحددت المنظمة الدولية للهجرة والجهة المنظمة لعملية تسجيل الناخبين المقيمين خارج السودان في ٨ دول من بينها أميركا ٣ مراكز تسجيل رئيسة في ولايات أمريكية هي واشنطن العاصمة ونبراسكا وأريزونا.. واستمر نحو ١٥٠ ألفا ينحدرون من الجنوب يحق لهم المشاركة في الاستفتاء بالتدفق نحو المراكز المحددة من أجل تسجيل أسمائهم على لوائح الناخبين حتى الأول من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠.

٢ - مواقف القوى السياسية المختلفة من الوحدة والانفصال:

أولاً: الحركة الشعبية لتحرير السودان:

من الواضح من التصريحات المتعددة للخطاب السياسي لزعيم الحركة النائب الأول للرئيس السوداني رئيس حكومة الجنوب الفريق سلفاكير ميارديت، أنها تصب في أولوية واحدة لا غير: قيام دولة مستقلة في جنوب السودان.

---

(١) صحيفة الشرق ٢٠١٠/١١/١٨.

ففي زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة الأميركية في نهاية سنة ٢٠٠٧، أشار الفريق سلفاكير ميارديت إلى احتمال حدوث انفصال جنوب السودان عن شماله، وذلك في قوله أمام كوادر من الحركة ونشطاء جنوبيين في واشنطن إن الشمال والجنوب سيكونان جارين جيدين إذا حدث الانفصال.

ودفعاً لفهم تصريحه دعوة إلى الانفصال، قال إن الوحدة أولوية قصوى، لكنها مثل العروس تحتاج إلى تجميل لتكون جاذبة، وحمل ما سماه «الشريك الثاني» مسؤولية هذا الانفصال إذا اختاره مواطنو جنوب السودان في استفتاء تقرير المصير. وكان الرئيس السوداني عمر البشير قد انتقد زيارة سلفاكير إلى الولايات المتحدة، وقال إنها تمت بترتيبات قام بها مكتب الحركة الشعبية في واشنطن، وليس عبر وزارة الخارجية أو السفارة السودانية في الولايات المتحدة، وأضاف في تصريح لقناة «الجزيرة» بتاريخ ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧ أن مكاتب الحركة الشعبية في الخارج تعمل كأنها سفارات وليست مكاتب تمثيل فقط.

كما أفصح سلفاكيرلأول مرة عن موقفه بشأن الإستفتاء حول حق تقرير المصير، في كلمة ألقاها في نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩ في قُدَاس أُقيم في كاتدرائية القديسة تريزا في مدينة جوبا، حين دعا الجنوبيين بشكل صريح للتصويت مع الانفصال. وقال مخاطباً شعب جنوب السودان «إن مهمتي تقضي بقيادتكم إلى استفتاء ٢٠١١، إن هذا اليوم قريب جداً، وإني على ثقة بأننا سنشارك فيه، ولديكم الفرصة للاختيار بين أن تكونوا أحراراً في وطنكم، أو أن تكونوا مواطنين من الدرجة الثانية في بلد موحد».

من الملاحظ أن تصريحات سلفاكير طيلة السنوات الأخيرة تتسق مع شخصيته ومنهج أفكاره السياسية. فمن المعروف أن هناك اختلافاً بين شخصية جون جرنق الزعيم التاريخي للحركة الشعبية وشخصية سيلفاكير. لقد كان الدكتور جون جرنق الذي لقي مصرعه في حادث الطائرة التي أقلته من أوغندا في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، من الزعماء الطموحين،إنقاد الحركة الشعبية وفق مضامين

الوحدة رغم أن فضاءها الطبيعي هو الفضاء الجنوبي، وكان يتبنى أطروحة وحدوية رغم الصعاب التي مرت بها. أما القيادة الجديدة متمثلة بسيلفاكيرالذي له إمكانيات عسكرية، فهي قيادة جنوبية التوجه. والقائد سلفا كير لم يظهر حماساً لغير قضايا الجنوب وربما كان ذلك منشأ الخلافات الذي ظهر بينه وبين جرنق، وهو غير معني بما يحدث في الشمال إلا من خلال تأثير ذلك على الجنوب.

ففيما كانت قيادة الدكتور جون جرنق، تتعاطى مع مختلف قضايا السودان القومية، في مناطق عديدة في شرق وغرب السودان، نجد أن قيادة سلفاكير لا تحمل بالطبع جينات القيادة السابقة، بل إنها أحدثت تحولاً جذرياً في ارتباطها بالقضايا ذات الطابع القومي وفي علاقاتها وتحالفاتها مع القوى السياسية في الجنوب وحتى في علاقاتها مع القوى الجنوبية، حيث أصبح خطابها السياسي يركز على القضايا المتعلقة بالجنوب أساساً. وهذا أمر مفهوم، لأن شخصية سلفا كير ليست مثل جرنق، فهو منكفىء على الجنوب أكثر من بقية أنحاء السودان وهذه صعوبة بالنسبة للحكومة إذ إن أهدافه وتركيزه منصب نحو الجنوب، وكانت رؤيته للأمور يتحكم فيها المنظار الجنوبي.

فمنذ أن تولى سلفاكير زعامة الحركة الشعبية، ورئاسة حكومة الإقليم الجنوبي، فضلاً عن موقع النائب الأول لرئيس الجمهورية، بدأ مشروع «السودان الجديد» الذي تبناه جون جرنق في التراجع، بسبب اختلاف ترتيب الأولويات لدى سلفا كير الذي لم يكن يهتم كثيراً، بما يحدث في الشمال. وكان يرى الأولوية هي للتركيز على أوضاع الجنوب، حيث يقضي معظم وقته. وكان هذا السلوك محل انتقاد من بعض الذين كانوا يعولون على مشروع السودان الجديد، والذين كانوا يرون أن سلفاكير منصرف عن ممارسة صلاحياته كنائب أول لرئيس الجمهورية[١].

---

(١) هانيء رسلان (رئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠، (ص١٣٩).

ثانيا: حزب المؤتمر الوطني الحاكم:

يعتبر حزب المؤتمر الوطني –الشريك القوي في اتفاقية نيفاشا، وفي حكومة الوحدة الوطنية. ويؤكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير التزامه وتمسكه بتثبت نصوص اتفاقية نيفاشا، والدستور الانتقالي الذي بني عليها، والعمل معا (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) على تحقيق الوحدة الجاذبة عبر الاستفتاء الشعبي.

ففي خطاب أدلى به بمناسبة أدائه اليمين الدستورية رئيساً منتخباً للسودان، لمدة ٥ سنوات، في حضور دولي وإقليمي ومحلي، جدد الرئيس السوداني عمر البشير في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٠ التزامه تحقيق الاستفتاء في جنوب السودان في موعده، داعياً إلى ترسيخ أسس الحكم الفيدرالي في السودان بوصفه الصيغة الأمثل لحكم البلاد. كما أكد حرصه على تعزيز ودعم الحوار مع الدول الغربية لتنقية الأجواء وفتح صفحة جديدة من العلاقات تقوم على نبذ العنف والتسامح والمصالح المشتركة(١).

ويجمع المحللون السودانيون والعرب، أن حزب المؤتمر الوطني لم يفعل الشيء الكثير من أجل الوحدة، وربما لأنه لا يمتلك استراتيجية واضحة للحفاظ على الوحدة. بل يبدو للكثير من المراقبين أن هناك بعض الأجنحة داخل المؤتمر غير متحمسة للإبقاء على الوحدة. وترى أن العلاقة مع الحركة الشعبية والجنوبيين بشكل عام لن تكون إيجابية. ومن الصعب أن تفضي إلى تفاهمات مستقرة، بسبب كثرة شكاوي الجنوبيين وشعورهم الدائم بأنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية.

قبل شهرين سكب الأمين السياسي للمؤتمر الوطني والممسك بملف حوارات الشريكين البروفيسور إبراهيم الغندور دموعاً غزيرة على وحدة السودان التي أصبحت أكثر بعداً من أي وقت مضى، وتحدث في حوار مع

---

(١) صديق نورين، تقرير من الخرطوم، بمناسبة تأدية البشير اليمين الدستورية رئيساً للسودان، صحيفة المستقبل - الجمعة ٢٨ أيار/أيار ٢٠١٠.

صحيفة الشرق القطرية، حول رؤية حزب المؤتمر الوطني الحاكم بشأن مستقبل السودان بعد الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان، فقال: وبالنسبة لمستقبل السودان بإذن الله توقعاتنا إن الأمور ستسير كما هو مرتب، ربما يرى البعض أن الجنوب سينفصل وهذا في حد ذاته قضية كبيرة يحس المرء فيها بالألم وهو يرى الانفصال، لكننا لا نركن لذلك تماماً إذ أن آفاق الوحدة ما زالت متوافرة، مع إن تيار الانفصال هو الأرجح الآن، فالوحدة أيضاً راجحة، ولها نصيبها ولذلك لن نستبق الأحداث، ولكن ما نتطلع له في حالتي الوحدة أو الانفصال« بلد واحد أو بلدين» هو أن يعيشا في سلام، واتفاقية السلام جاءت أساساً لإيقاف الحرب وقد نجحت في ذلك، كما أنها وهى تقترب من نهاية عامها السادس نجحت في تثبيت السلام، وبالتالي المطلوب هو تثبيت أركان هذا السلام بين دولتين شقيقتين، أو داخل دولة واحدة، ومن هنا كل ترتيباتنا موضعة على تأمين السودان وأنه لا عودة للحرب(١).

وفي سؤال عن أن البعض يُحّمل الحزب المؤتمر الوطني الحاكم مسؤولية انفصال الجنوب إذا وقع.. إلى أي مدى تعتقد بمسؤوليته في تقسيم السودان؟

يجيب الغندور قائلاً: نحن الحزب الذي أوقف الحرب.. وأوقف نزيف الدم في أطول حرب أهلية في القارة الإفريقية، سماها البعض أطول حروب القارة، وسماها البعض الحرب المنسية.. والقتلى والذين فقدوا أرواحهم نتيجة للأمراض والأوبئة ونقص الغذاء من جراء الحرب الأهلية لم يستطع أحد حتى الآن من إحصائهم وهم يشملون مواطني السودان شمالاً وجنوباً.. فمنذ أن تفجرت الحرب الأهلية قبيل الاستقلال ليس هناك بيت سوداني وإلا فقد عزيزاً لديه، وبالتالي كان القرار منذ تولى الرئيس عمر البشير الحكم في عام ١٩٨٩م أن الأولوية لوقف

---

(١) حمزة بلول، موفد صحيفة الشرق الى السودان، أجرى مقابلة مع الأمين السياسي للحزب الحاكم في السودان إبراهيم الغندور، حيث أكد فيها أن وحدة السودان لاتزال خيارا راجحا، صحيفة الشرق ٢٠١٠/١١/١٣.

الحرب الأهلية وتحقيق السلام في جنوب السودان.. وقد بذلت الحكومة جهوداً وبحثت عن السلام في كل عواصم الدنيا حتى تكلل كل ذلك بتوقيع اتفاق السلام في نيفاشا.. وعند توقيع الاتفاق كان معلوماً أن أحد الخيارين وحدة أو الانفصال سيكون هو النتيجة النهائية للاستفتاء. ومن المعلوم أن تقرير المصير كان شرطاً أساسياً لحركة التمرد حينها وشريكنا في الحكم الآن للتوقيع على اتفاق السلام.. وكان أمامنا خياران إما استمرار الحرب وشلالات الدماء في وقت يزداد فيه الدعم الدولي لحركة التمرد، أو إيقاف الحرب وحقن دماء السودانيين وتحقيق السلام من خلال الموافقة على منح الجنوب حق تقرير المصير.. ونحن نشعر بالفخر والاعتزاز كوننا أنجزنا سلاماً أوقف الحرب. أما تقرير المصير فهو مبدأ وافقت عليه كل القوى السياسية في السودان قبل المؤتمر الوطني. والمهم انجاز السلام لذا نحن حريصون على استمرار هذا السلام بكل المعاني التي يحملها[١].

غير أن هناك وجهة نظر أخرى مغايرة تُحَمِّل نظام الإنقاذ الحالي المسؤولية في إدراج حق تقرير المصير في الحياة السياسية السودانية. «فهذا النظام هو صاحب اليد الطولى في هذا المجال، من خلال القفزات الأساسية التي قام بها في هذا المجال، بدءاً من تفاهمات على الحاج ولام أكول في فرانكفورت عام ١٩٩٢. حيث أدى ذلك إلى اعتراف القوى السياسية الشمالية التي كانت منضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، إلى الاعتراف بحق تقرير المصير لجنوب السودان في مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا عام ١٩٩٥، كثمن لالتحاق الحركة الشعبية بالتجمع، باعتبار أن الحركة الشعبية كانت هي الطرف الحامل للسلاح في وجه نظام الإنقاذ. ثم كرت السبحة بعد ذلك في اتفاقيتي الخرطوم وفاشودة اللتين وقعهما نظام الإنقاذ في عام ١٩٩٧ مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة عن الحركة الشعبية، واعترف فيهما بحق تقرير المصير للجنوب، بعد فترة انتقالية قدرها أربع سنوات، حتى تم الوصول إلى

---

(١) المصدر السابق عينه.

تضمين حق تقرير المصير في الدستور السوداني الذي تم إقراره في عام ١٩٩٨. ثم جرى توقيع هذا الحق بشكل ملزم وبحضور دولي في بروتوكول ماشاكوس في ٢٠ تموز/ يوليو٢٠٠٢، كما هو معلوم. إلى أن وصل السودان في الوقت الحالي إلى اللحظة التي أصبح مواجهاً فيها بعدة سيناريوهات أو احتمالات تتدرج ما بين الانفصال والتفكك والفوضى»[1].

وقبل إجراء الاستفتاء بشهر واحد، وقّع حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقاً أمنياً يتضمن الترتيبات الخاصة بوضع القوات والأجهزة الأمنية السودانية في مرحلة ما بعد الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب. وقال عضو حزب المؤتمر الوطني الحاكم علي أحمد حامد إن الاتفاق يضع الأساس لعلاقة أمنية مرتبة بين الجانبين.. في حين قال عضو الحركة الشعبية سفا مطوك إن من شأن الاتفاق الإسهام في حل أزمات الحدود بين الشمال والجنوب بما فيها منطقة أبيي. ويرى مراقبون أن الاتفاق وصف بأنه الأهم في إطار نزع فتيل التوتر بين شريكي الحكم المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، وهو يؤسس لعلاقة تبعد شبح الحرب بين الشمال والجنوب في مرحلة ما بعد الاستفتاء.

ثالثا: الحزب الاتحاد الديمقراطي:

يتمسك هذا الحزب بوحدة السودان، ويعتبرها خطاً أحمر يجب عدم تجاوزه. ورغم أن الحزب الاتحادي ورئيسه، محمد عثمان الميرغني، كان ضمن الموقعين على مقررات القضايا المصيرية في أسمرا عام ١٩٩٥، ومن بينها حق تقرير المصير للجنوب، فإن الميرغني يقول: «إنه وقع اتفاقية نوفمبر ١٩٩٨ مع رئيس الحركة الشعبية جون جرنق، في أديس أبابا، وأن هذه الاتفاقية نصت على وحدة السودان، شماله وجنوبه، وإن توقيع المقررات المصيرية في أسمرا كان مشروطاً

---

(١) هانيء رسلان: رئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠، (ص ١٤٠-١٤١).

بالعمل من أجل الحفاظ على الوحدة، لكي تكون طوعية واختيارية. وقد دعا الحزب الاتحادي إلى ضرورة تبني مصر لمبادرة لجمع الأطراف السودانية جميعا للحوار، على غرار المساعي المصرية في الشأن الفلسطيني، لإنقاذ الوحدة قبل فوات الآوان»[1].

في هذه الأجواء من الانتظار لنتيجة الاستفتاء المقرر في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، أكد رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني محمد عثمان الميرغنى أن العمل من أجل الوحدة «لم ينته وقته ولم يفت أوانه»، وشدّد على أن حزبه سيظل يعمل «حتى اللحظة الأخيرة لتكون نتيجة الاستفتاء لصالح الوحدة». وشدّد الميرغنى لوكالة الأنباء الألمانية على أنه «إذا أتت نتيجة الاستفتاء لصالح الانفصال، فإننا نرحب بالخيار الذي ارتضاه الأخوة في جنوب السودان، وسنواصل العمل من أجل توحيد البلاد». وفي هذا الصدد تابع القول: «نرى أن الكونفيدرالية هي الخيار المناسب لشمال وجنوب السودان، على أسس جديدة تعالج الأسباب التي أدت إلى وقوع الانفصال».

رابعا: حزب الأمة القومي:

يرى هذا الحزب الذي يتزعمه الصادق المهدي، أن «الانفصال كريه وضار، ويجب توضيح أنه مثقل بالمشكلات، وينبغي على قيادة الشمال والجنوب تجنبه.كما يتوجب على القيادات الجنوبية التخلي عن الشكوى من دونية المواطنة، والتركيز على الضمانات المطلوبة للعدالة والمساواة مستقبلاً. كما يطالب حزب الأمة القيادات الشمالية يما ينبغي الالتزام به دينياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بل دولياً، لجعل السودان وطناً مشتركاً لكل سكانه وعادلاً بينهم».

ولما كان لزعيم حزب الأمة الصادق المهدي حساباته السياسية الواقعية التي لا يستطيع أن يتجنبها، فإنه يرى «إذا وقع الانفصال، فيجب ألا يقوم على أسس عدائية». كما دعا - خلال فعاليات مؤتمر جوبا للقوى المعارضة، الذي عقد في

---

(١) المصدر السابق عينه، (ص١٤١).

شهر آب / أغسطس ٢٠٠٩ - إلى أنه في حالة وقوع الانفصال، فإنه يجب العمل على أن يكون هناك جوار أخوي بين الشمال والجنوب، وإقامة علاقة تعاون بين الطرفين لتحقيق الصالح المشترك. كما أيّد الصادق المهدي موقف الحركة الشعبية الداعي إلى أن تكون النسبة المطلوبة لإجازة الانفصال هي «٥٠% زائد واحد أي ٥١%»[١].

خامساً: حزب المؤتمر الشعبي:

يطالب هذا الحزب الذي يقوده الدكتور حسن الترابي بالمضي قدماً في اتفاقية نيفاشا إلى منتهاها، وإجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير، دون تعقيدات أو معوقات، كما يؤيد أن تكون النسبة المطلوبة للانفصال هي ٥١ %. وكان الترابي شارك في فعاليات مؤتمر جوبا، وأشار في تصريحات له إلى أن الاتجاه الغالب في الجنوب هو الرغبة في الانفصال.

في حوار مطول مع صحيفة الشرق القطرية، قال د. حسن عبد الله الترابي رئيس حزب المؤتمر الشعبي في السودان، في إجابته على عدد من المسائل المطروحة، مايلي: في خطوة مبكرة استباقية للاستفتاء قبل عام: إنه زار الجنوب كحزب مؤتمر شعبي قومي له قواعد في الجنوب حيث التقى كبار الشخصيات السياسية وزار كنائس وتحاور مع ساسة جنوبيين حوارا طويلا غير رسمي تعرف خلاله على المجتمع في الجنوب.. وقال في هذه الأثناء: (تبين لنا أن المد العام يتجه نحو الاستقلال والانفصال وبدأ المد يتصاعد ولا يمكن صده إلى الوراء وقد احتد هذا المد.. وهمنا ألا تتوتر الحدود الطويلة التي تربط بين الشمال والجنوب وربما لن تتوتر). والمعروف أنه من بين المشاكل العالقة بين الشمال والجنوب التي ربما تعرقل قيام الاستفتاء في وقته هو تحديد الجنسية.. وقال: إننا عندما كنا في الحكم حددنا مدة الإقامة بعشر سنوات بعدها يتم منح الجنسية كما أن إقامة سنة واحدة وبقرار استثنائي من رئيس الجمهورية يمكن الحصول على الجنسية.. وقال:

---

(١) المصدر السابق عينه.

إن أي جنوبي موجود في الشمال من حقه أن يأخذ الجنسية وإذا أراد جواز سفر أيضاً يمكن الحصول عليه لأن هذا وطنه.. وكان من المفروض ألا تكون مسألة الجنسية مشكلة بين الشمال والجنوب لأن القانون يسمح بذلك حتى في حالة قيام أي دولة جديدة. ورجح رئيس حزب المؤتمر الشعبي أنه إذا انفصل الجنوب يمكن أن تحدث حروب جنوبية - جنوبية وقال إن الجنوبيين أنفسهم يرون ذلك وقال إنني ضربت لهم أمثلة حتى لا يظنوا أني أقصدهم فقلت لهم: هل رأيتم الأفغان فقد كانوا يقاتلون الروس وعندما خرج الروس لم يكن لديهم برامج غير أن يقاتلوا أنفسهم وقلت لهم - والحديث للدكتور الترابي - أنا أخاف عليكم من الحروب القبلية وتكلم معي الجنوبيون بصراحة في هذا الشأن[١].

وحذر د. حسن عبد الله الترابي رئيس حزب المؤتمر الشعبي في السودان من أنه إذا استمر الصراع في غرب السودان فإن إقليم دارفور سينفصل وسيلحقه الإقليم الشرقي وحتى المحس في الشمال سيطالبون بدولة الكوش مؤكداً أن هذا إذا حدث فإن السودان سيتمزق كما تمزقت يوغسلافيا.

(١) د.حسن الترابي رئيس حزب المؤتمر الشعبي في حوار صريح مع الشرق حول الواقع الراهن في السودان: الإنقاذ طلبت منا العمل لوحدة السودان فقلنا: لا تحملونا مسؤولية الانفصال، صحيفة الشرق ٢٠١٠/١١/١٠.

الفصل الثامن

تداعيات ولادة دولة جديدة في جنوب السودان

أسفرت النتائج الرسمية لاستفتاء جنوب السودان الذي جرى يوم ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، عن اختيار الانفصال من قبل سكان جنوب السودان، بنحو ٩٨,٨٣%. وتم كل شيء بسلاسة لم تكن متوقعة قبل أشهر، حين ارتفعت أصوات خبراء ومحللين عرب وأجانب تحذر من حرب جديدة بين الشمال والجنوب، وبذلك يكون الجنوب خطا خطوته الأخيرة ليصير الدولة الأحدث في أفريقيا والعالم. ولعل الحدث الأكبر تمثل في المسارعة الأميركية إلى إعلان الاعتراف رسمياً بدولة جنوب السودان في تموز ٢٠١١ والبدء بعملية رفع السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب.

وأظهرت النتائج التي عرضت على شاشات خلال احتفال أُقيم في الخرطوم أنه من أصل ثلاثة ملايين و٨٣٧٤٠٦ أصوات صالحة، أيّد ٤٤ ألفا و٨٨٨ فقط، أي ١,١٧% إبقاء الوحدة مع الشمال. وقال المسؤول الإعلامي في مفوضية استفتاء جنوب السودان جورج ماكير بنيامين إن الإعلان النهائي تم بعدما تسلمت المفوضية كتاباً من المحكمة العليا أكدت فيه أنها لم تتسلم أي طعون من أي شخص أو جهة في شأن النتائج الأولية.

وقال الرئيس السوداني عمر حسن البشير في كلمة بثها التلفزيون السوداني: «اليوم تسلمنا النتيجة ونقبلها بصوت مرحب لأنها تمثل إرادة أهل الجنوب». وعزز رئيس جنوب السودان سالفا كير ميارديت المزاج التصالحي بقوله في

اجتماع للحكومة السودانية في الخرطوم إن «الرئيس البشير وحزب (المؤتمر الوطني الحاكم) يستحقان مكافأة». وأكد أن «انفصال الجنوب ليس نهاية الطريق، ولن نكون أعداء»، مُشدّداً على ضرورة «بناء علاقات قوية بيننا، والحدود بين الشمال والجنوب ستكون حدوداً على الورق فقط»(١).

وجدّد الرئيس البشير التزامه حماية الجنوبيين في الشمال والعمل على حل المشاكل العالقة بين الشمال والجنوب قبل إنشاء دولة جنوب السودان. وقال إنه «ليس هناك شخص من الجنوب سيتضرر لحصول الانفصال أو قيام دولة جديدة في الجنوب». غير أنه شدّد على أن أي قرار في شأن مستقبل منطقة أبيي يجب أن يراعي حقوق أبناء المسيرية العرب في ضمان حقهم في الرعي. وذكر أن «بروتوكول أبيي والتحكيم الدولي حدّدا حدود منطقة أبيي لكنهما لم يُحدِّدا من يصوت في استفتاء أبيي، ونحن نؤمن بأن حق التصويت حق لكل مواطن، وليس هناك مواطن درجة أولى وآخر درجة ثانية لأنه يعيش متنقلاً». وتالياً فإن «أي حل لأبيي يستثني المسيرية نحن لن نقبله لأن لهم حقاً أصيلاً في أرضهم، ونريد حقوقهم الأصلية ثابتة ». وكان البشير صرح صباحاً أنه سيعلن «أمام العالم كله أننا نقبل النتائج ونحترم خيار السودانيين الجنوبيين»، ذلك أن «نتائج الاستفتاء معروفة. اختار جنوب السودان الانفصال. إلا أننا ملتزمون الحفاظ على الروابط بين الشمال والجنوب، وملتزمون الحفاظ على علاقات جيدة مبنية على التعاون»(٢).

وبعيد إعلان نتائج الاستفتاء، صدر الموقف الدولي الأول على لسان وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قبل أن يتحدث الرئيس باراك أوباما عن الأمر. وجاء في بيان أصدره البيت الأبيض: «نيابة عن شعب الولايات المتحدة أبعث بتهاني إلى شعب جنوب السودان بالاستفتاء الناجح الذي اختارت فيه غالبية كاسحة من الناخبين الاستقلال. ومن ثم يسعدني أن

---

(١) صحيفة النهار ٨ شباط / فبراير ٢٠١١.

(٢) المصدر السابق عينه.

أعلن عزم الولايات المتحدة على أن تعترف رسمياً بجنوب السودان دولة مستقلة ذات سيادة في تموز ٢٠١١».

وكانت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون حضت الأفرقاء في شمال السودان وجنوبه على التطبيق الكامل لبقية بنود اتفاق السلام لعام ٢٠٠٥، وأشارت في بيان إلى أنه «تماشياً مع المناقشات الثنائية التي جرت بين الولايات المتحدة وحكومة السودان، وإقراراً بنجاح استفتاء جنوب السودان كعلامة فارقة مهمة لتطبيق اتفاق السلام الشامل، تبدأ الولايات المتحدة عملية إلغاء تصنيف السودان دولة راعية للإرهاب والتي تتمثل خطوتها الأولى في البدء بمراجعة ذلك التصنيف. إن إلغاء تصنيف الدولة راعية الإرهاب سيتم متى وفى السودان بكل المعايير الموضحة في القانون الأميركي بما في ذلك عدم دعم الإرهاب الدولي خلال الأشهر الستة التي تسبق ذلك وتقديم ضمانات انه لن يدعم مثل هذه الأعمال في المستقبل، وأن يطبق تماما اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك التوصل إلى حل سياسي في شأن (منطقة) أبيي وترتيبات أساسية لما بعد الاستفتاء»[1].

لقد شكّل الاستفتاء التاريخي الذي جرى في جنوب السودان ما بين ٩ و١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ منعطفاً، ليس فقط في تاريخ البلاد الذي مزّقته الحروب الأهلية منذ أكثر من نصف قرن، بل أيضاً بالنسبة إلى القارة الإفريقية بمجملها: فللمرّة الأولى يعاد النظر في المبدأ المقدّس القائل بعدم المساس بالحدود الموروثة من أيام الاستعمار.

تبدو القطيعة إذن جذرية في حالة جنوب السودان: فالمنطقة التي صوّتت مؤخّراً قانونياً على استقلالها، لم تخضع قطّ لعملية ترسيم حدودٍ على يد الاستعمار.

---

(١) المصدر السابق عينه.

١ - تداعيات الانفصال من الناحية الاقتصادية:

يجمع الخبراء في علم الاقتصاد والتنمية البشرية أن إنشاء دولة جديدة في الجنوب السوداني، بعد أن قرر الجنوبيون التصويت لمصلحة الانفصال، سيجعلها عرضة لتحديات جمّة. فهذه الدولة الوليدة ستعتمد بالكاد على الواردات من المبيعات النفطية التي تقدر بنحو ٩٨% من ميزانية عام ٢٠١١م بالنسبة لجنوب السودان مما يجعل الاقتصاد في الجنوب معرضا للهزات الاقتصادية الناتجة من عدم استقرار أسعار النفط العالمية. فالمشكلة التي ستواجه هذه الدولة الجنوبية تتمثل في «مواصلة استخدام البنيات الأساسية المتواجدة في الشمال، مثل خطوط الأنابيب لتصدير نفطها أو وسائل النقل النهري والموانىء البحرية خصوصا»[١]، نظراً لعدم توافر منافذ بحرية للدولة الوليدة، مما يجعلها تعتمد كليا على الدول المجاورة ذات المنافذ البحرية «السودان الشمالي، كينيا».. وإلا سيكون الجنوب دولة «مغلقة» بالكامل.

وكأي دولة ناشئة تبدأ عملية البناء من الصفر، فإن دولة جنوب السودان الجديدة تفتقر إلى وجود بنيات تحتية بشكل شبه كلي، كما أنها ستواجه كيفية إعادة توطين النازحين واللاجئين من الشمال وتوفير فرص عمل لهم.

وهناك رؤية للخبراء، تعتقد أنه ما دامت الولايات المتحدة الأميركية راعية اتفاقية نيفاشا للسلام، وتدعم تشكيل دولة جديدة في جنوب السودان، فإنها ستضغط باتجاه إعفاء هذه الدولة الجديدة من الديون الخارجية، لا سيما أن حكومة الخرطوم في الشمال ستطالب دولة الجنوب المستقلة أن تتحمل ثلث أعباء ديون السودان، أي مقدار مشاركتها في السلطة، في حين تصل هذه الديون إلى نحو ٣٥ مليار دولار، من «دون أي ضمانات لحصول الجنوب على جزء من الاحتياطات المالية للمصرف المركزي التي تتجاوز ٧ مليارات دولار»[٢].

---

(١) رشيد سعيد يعقوب، هل يعود خيار الانتفاضة الشعبية؟ السودان.. تفكيك الدولة أول أوزار الانتخابات، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية الصادرة عن مؤسسة القبس الكويتية، أيار/ مايو ٢٠١٠، (ص١٧).

(٢) المصدر السابق عينه.

وفضلاً عن ذلك، فإن الدول الغربية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية المانحة سوف تقدم قروضاً ميسرة لهذه الدولة الجديدة بهدف مساعدتها على النهوض، وتشييد بنى تحتية جديدة، إضافة إلى التدفقات الكبيرة لاستثمارات الشركات الغربية التي ستوظفها في مجال استخراج النفط وتسويقه، ما دام الجنوب يتوفر على احتياطيات نفطية كبيرة، الأمر الذي سيمكن الدولة الجديدة من توفير الموارد المالية اللازمة للعملية التنموية مع الأخذ في الاعتبار قلة عدد السكان الشيء الذي يعني ارتفاع معدل دخل الفرد في دولة الجنوب، على الأقل من الناحية النظرية.

وتدعم الولايات المتحدة الأميركية توجه الانفصال عمليا بنحو ٢ مليار دولار للبنية الأساسية وإعطاء الحركة الشعبية لتحرير السودان وعوداً ضمنية وكذلك غير مباشرة باحتوائها لدولة الجنوب رغم علمها بافتقادها لمقومات الدولة وعناصرها.

وللانفصال تداعيات خطيرة على اقتصاد الشمال السوداني، الذي لا تبدو حظوظه في الانتعاش كبيرة، لا سيما مع عامل الإنهاك المستمر بسبب الحروب الدائرة منذ الاستقلال في الجنوب، ثم اشتعالها مجدداً في إقليم دارفور غرب السودان. فالانفصال سيقود إلى تراجع إيرادات الحكومة في الشمال من عائدات البترول (٧٥% منه ينتج في الجنوب)، وإلى حدوث فجوة كبيرة نظراً لكون عائدات البترول تشكل نحو ٧٠% من الإيرادات في موازنة الدولة.

الخبيرة الاقتصادية عابدة المهدي قدمت ورقة عن تحديات الاقتصاد السوداني لمرحلة ما بعد الاستفتاء أشارت فيها «إلى أن الاقتصاد السوداني سيعاني من انخفاض حاد في تدفقات العملات الأجنبية والتي تقدر بـــ ٦٦%، وحذرت عابدة من الخلل الهيكلي في الاقتصاد السوداني الناتج من الارتباط القوي لقطاع النفط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث خلصت في ورقتها

إلى أن الانخفاض المتوقع في عائدات النفط سيؤدي إلى ١٥% كنقص في الناتج المحلي الاجمالي»[١].

٢ - تداعيات الانفصال من وجهة نظر القانون الدولي:

لاشك أن هناك تداعيات حول «حق تقرير المصير» لجنوب السودان بعد أن أفضى الاستفتاء الذي جرى في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ إلى الانفصال، الأمر الذي سيقود بدوره إلى تقسيم الدولة السودانية الحالية إلى دولتين، واحدة في الشمال، وثانية في الجنوب. والحال هذه، يُعَدُّ انفصال الجنوب أول سابقة قانونية وسياسية في تاريخ القارة الإفريقية. فهو أول حالة انفصال بتقرير المصير في إفريقيا، حيث لم يسبق لدولة إفريقية أن انشطرت لقسمين بتقرير المصير، وذلك لأن الاتحاد الإفريقي تبنى نظرية المحافظة على الحدود القائمة بعد الحقبة الاستعمارية، وهو ما جعل محاولة انفصال إقليم بيافرا من نيجيريا طيلة الحرب الأهلية (١٩٦٧-١٩٧٠) تبوء بالإخفاق، أما نجاح حالة ارتريا في تشكيل دولة مستقلة عن أثيوبيا، فمردها أن أرتريا لم تكن جزءا من تاريخ إثيوبيا فحالتها إذن حالة استقلال وليس انفصال.

فمنذ العام ١٩٦٣ وإنشاء منظمة الوحدة الإفريقيّة، بات من المسلّم به أنّه لا يمكن الاعتراض على ترسيم الحدود - العبثية أحياناً - كما فرضته القوى الاستعمارية ما بين العامين ١٨٨٥ و١٩٢٦. لكن تمّ الاعتراف بخرقٍ واحد: وهو استقلال إريتريا في العام ١٩٩٣. لكن هذا الاستثناء ما كان إلاّ ظاهريّاً، إذ تعلّق الأمر بأراضٍ كانت تحت الاستعمار الإيطالي، ثمّ سلّمتها الأمم المتحدة إلى إثيوبيا في العام ١٩٥٢[٢].

---

(١) حمزة بلول، تقرير أعده عن مستقبل الاقتصاد بين الشمال والجنوب، وحسابات الربح والخسارة السودان، حيث أن«الانفصال» س يعمّق جراح الاقتصاد المنهك بسبب الحروب، صحيفة الشرق ٢٠١٠/١١/١١.

(٢) إلاّ أنّ هذا الانتداب قد خرقته لاحقاً إثيوبيا عندما قامت من طرفٍ واحد بضمّ أريتريا في العام ١٩٦٢.

ومن جهتهما، اصطدمت محاولتا الانفصال اللتان قامت بهما كاتانغا (الكونغو) في العام ١٩٦١ وبيافرا (نيجيريا) في العام ١٩٦٧ برفضٍ جذريّ من منظمة الوحدة الإفريقيّة ومن الأمم المتحدة. ومؤخّراً في العام ١٩٩١، لم تنجح تطلعات «أرض الصومال» إلى التراجع عن اتحادها مع الصومال الإيطالية (التي تحقّقت في العام ١٩٦٠) في إيجاد مخرجٍ مشروعٍ، بالرغم من استقلالها بحكم الأمر الواقع[١].

يقدم الدكتور محمد سعيد الطيب، الخبير في القانون الدولي، عن حق تقرير المصير في القانون الدولي، خلفية تاريخية عن هذا الحق في القوانين الدولية، وضوابط ممارسته وإجراءاته، وخلافة الدول، وعضوية المنظمات الدولية والمعاهدات والممتلكات للدولة الوليدة، مسلطا الضوء على الإشكالات القانونية التي ستبرز للسطح في حال الانفصال. ويقول الدكتور محمد سعيد إن القانون الدولي، وقانون الأمم المتحدة تضمنا مبدأ تقرير المصير، كمبدأ وليس حقا، وربطت هذه القوانين بين تقرير المصير وتحقيق السلم الدولي، لأهميته البالغة. ودعمت هذا الطرح، المجموعتين الإفريقية والآسيوية، لمحاولتهما الانعتاق من ربقة الاستعمار في ذلك الوقت، إذن فهنالك اتفاق في الشق الخارجي لتقرير المصير أما الشق الداخلي، ما يختص بالأقاليم، فهنالك خلاف كبير بين فقهاء القانون الدولي حوله[٢].

---

(١) إقرأ: جيرار برونيه: "أرض الصومال... استثناءٌ إفريقيّ"، لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية، تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١ http://www.mondiploar.com/article32...

(٢) رصد لوقائع ندوة «التداعيات القانونية والاقتصادية لحق تقرير مصير جنوب السودان» التي نظمتها رابطة القانونيين السودانيين بدولة قطر، بفندق رمادا مساء الجمعة الخامس من نوفمبر ٢٠١٠، و شارك فيها كل من الدكتور محمد سعيد الطيب، والدكتور أحمد عثمان عمر، والأستاذ أقيوم اكمجو مسلم، والأستاذ محمد إبراهيم عبده (كبج)، حيث حذر هؤلاء الخبراء في القانون الدولي من تداعيات "حق تقرير المصير" لجنوب السودان في حال أفضى الاستفتاء المقرر في ٩ يناير ٢٠١١ إلى الانفصال. وشددوا على ضرورة معالجة ما يترتب على هذا الخيار وفي مقدمتها الحدود والجنسية. وعدد المتحدثون خلال هذه الندوة القانونية، المتغيرات والتداعيات المتوقعة في بنية الدولة سياسيا وقانونيا واقتصاديا، وتحدثوا، عبر أربعة محاور شملت الوضع في القانون الدولي وخلافة الدول، والتداعيات القانونية لشمال السودان، والتداعيات القانونية لجنوب السودان، والجوانب الاقتصادية للانفصال.

وقد شهدت نهاية الحرب الباردة، وعقد التسعينيات من القرن الماضي عملية تفكك كبيرة بالذات في حالة يوغسلافيا السابقة التي تفككت إلى ٥ دول، إضافة إلى تفكك الجمهوريات السوفياتية السابقة، حيث تشكلت دول مستقلة حديثة. وجاءت حرب الأطلسي في البلقان في ربيع ١٩٩٩، لتغير كثيرا من مفاهيم حق تقرير المصير، التي أصبحت تأخذ شكلاً من الاحتراف، والتقنين، والإلزام لجميع الأطراف، ليصبح اليوم حق تقرير المصير من «الأوامر النافذة» في القانون الدولي، وجزء لا يتجزأ من العرف الدولي، وإلزامي لكل الدول، تماما، مثل حقوق الإنسان، ومحاربة التمييز العنصري بغض النظر عن توقيع هذه الدول في هذه الاتفاقيات أم لا.

في ظل هذه التحولات في المفاهيم حول حق تقرير المصير، يعتبر الدكتور محمد سعيد الطيب أن حق تقرير المصير إما إن يتم عن طريق التراضي بين الأطراف المعنية، مثل حالة تشيكوسلفاكيا، وأن يتم الانقسام بسلاسة، وهو ما توقعه بالنسبة لجنوب السودان، وهو عرفا يسمى «الانفصال بالتراضي»، وإما عن طريق الاستفتاء مثل حالة إرتريا، أو أن يستخدم الدستور مثل دول الاتحاد السوفيتي سابقا، حيث تفككت دوله طبقا للدستور. كما تطرق الدكتور محمد سعيد إلى مسألة «خلافة الدول»، وهي عادة ما تحدث عندما يطرأ تغيير في سيادة دولة على إقليم من أقاليمها مما يؤدي إلى تكوين بلدين أو أكثر، مثل حالات الهند وباكستان في العام ١٩٤٧، وماليزيا سنغافورة في العام ١٩٦٥ وبنجلاديش باكستان في العام ١٩٧٥ وتيمور الشرقية وإندونيسيا في العام ٢٠٠٢م. وفي حال تكوين دولة جنوبية في السودان ستسمى «دولة الخلف» ودولة الشمال تسمى «دولة السلف». وتطرق الدكتور محمد سعيد أيضاً لموضع الإشكالات القانونية في حال انفصال الجنوب، مثل موضوع الجنسية قائلاً إن المرجعية في هذه الحالة ستكون القانون الأوروبي، وإعلان الأمم المتحدة في موضوع الجنسية في حالات خلافة الدول الصادر في ٢٠٠٢ وبعض قواعد القانون الدولي العرفي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وممارسات الدول، حيث يدعو كل ذلك لعدم وجود «عديمي

الجنسية»، واعتبر الدكتور سعيد أن المواطنين الموجودين في الشمال والجنوب من حقهم التمتع بالجنسية التي كانوا يحملونها في حال الانفصال، كما يجب على الدولتين إعطاء الجنسية للمواطنين الذين يعيشون فيها بصفة الإقامة، وأن يخير من تنطبق عليهم شروط جنسية الشمال والجنوب[1].

٣ - تداعيات الانفصال في منطقة دول حوض النيل: المصالح والاستراتيجيات:

مما لا شك فيه أن انفصال جنوب السودان سيؤدي إلى تغييرات إستراتيجية في المحيط الإقليمي للقارة الأفريقية، وأن هذا الأمر سيمتد إلى حدود دول القارة فضلاً عن تداخل المصالح الدولية مع دولة جنوب السودان الوليدة. وستكون لهذا الانفصال تداعيات خطيرة على دول الجوار الأفريقي.. ويرى المحللون المتابعون للأوضاع في جنوب السودان، أن الانفصال لن يكون سهلا كما يتخيل البعض، لأن دول الجوار الجغرافي لجنوب السودان لن تسلم بدولة جنوبية معترف بها لأنها تعاني من المشكلة عينها. ومن شأن قيام مثل تلك الدولة الجنوبية الجديدة نقل العدوى إليها.

أولاً: موقف مصر

من ناحية الجغرافيا – السياسية والاقتصادية، يشكل السودان العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر، والحال هذه فإن الأزمات والصراعات الحالية التي يعاني منها السودان، والتي باتت تهدد وجوده وبقائه، لها تداعيات مباشرة على الأمن القومي المصري.

فإذا نظرنا إلى التاريخ القريب، أي منذ أوائل القرن التاسع عشر، احتل السودان مكانة استراتيجية بالنسبة لحركة النهضة الأولى التي قادها والي مصر آنذاك محمد علي باشا. وعلى امتداد قرن ونصف قرن (١٨٢٠-١٩٥٦) أنفق المصريون من الأموال في السودان ما لم ينفقوه في أي مجال آخر.

---

(١) المصدر السابق عينه.

ففي عام ١٨٢٠، تقدمت جيوش الدولة المصرية لأول مرّة لتقوم بلملمة أطراف المناطق الواقعة جنوبها، ممثلة في سلطنات وممالك قبائل السودان، لتصنع من كل هذا كياناً إدارياً وسياسياً واحداً، وهو الذي اصطلح على تسميته بالسودان. وبينما انصب العمل المصري خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر على توحيد السودان، فإنه انطلق خلال ستينيات وسبعينيات القرن عينه لتأمين هذا السودان، سواء بالاندفاع جنوباً حتى أوغندا، أو بالتقدم شرقاً إلى الصومال وإريتيريا والحبشة، وهي المحاولة التي كلفت الحكومة المصرية عنتاً مالياً شديداً[(١)].

في ظل حركة النهضة العربية الثانية بزعامة عبد الناصر، كانت الدولة المصرية تضطلع بدور قيادي للنظام الإقليمي العربي الذي كان في طور الصعود، نظرا لأن النخبة الحاكمة في مصر ذات الأصول العسكريتارية كانت تمتلك مشروعاً وطنياً وقومياً، مَكَّنها من لعب دور إقليمي فاعل في القارة الإفريقية.

بيد أن خصوصية العلاقات المصرية - السودانية، التي ظلت أسيرة الإرث التاريخي للمرحلة الكولونيالية - الأنكلو - المصرية أنتجت فجوات إدراكية نفسية واقتصادية واجتماعية سلبية متبادلة، ولا سيما بين أبناء الشعب السوداني. وعندما تم الانسحاب البريطاني فقد ترك الجنوب مهملاً متخلفاً عن عمد ليتحمل الشمال عبء هذا الميراث التاريخي. وبالمقابل شكلت سطوة العقلية البيروقراطية العسكرية والأمنية في مصر إعاقة بنيوية في إدارة العلاقات المصرية - السودانية، الأمر الذي جعل سلطة عبد الناصر تسلم بانفصال السودان عن مصر بذلك فورا، ولم تبذل أي جهد يذكر للحفاظ على وحدة وادي النيل بالإقناع والتراضي. وكانت هذه النقطة هي الصخرة التي تحطمت عليها في السابق مفاوضات الجلاء، إذ كان الإنجليز يصرون على انفصال السودان، الذي استقل عن مصر إعمالا لحق تقرير المصير الذي يستخدم الآن لفصل الجنوب! ولكن مع

---

(١) أسماء الحسيني، العلاقات المصرية - السودانية في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، (ص٢٠٧).

الحفاظ على وحدة السودان. ولكن بدأ التمرد المسلح الجنوبي في عام ١٩٥٥ ولم يتوقف حتى اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥.

ظلت النخبة الحاكمة في مصر ذات الأصول العسكريتارية، تمارس مفهومها للعلاقة مع السودان، انطلاقاً من نموذج الدولة المصرية المركزية، وهذا ما جعلها تؤيد النخبات الانقلابية العسكريتارية، لأن الثقافة والخبرات والرؤى السياسية للمجتمع والنظام السياسي كانت تدور في المدارات العسكرية. وقد أدّى ذلك إلى تآكل الخبرات المدنية والسياسية في التعامل مع ملف العلاقات المصرية - السودانية وخصوصياته. «والأخطر في هذا النمط من التفكير والسلوك في السياسة المصرية أنه أهمل الجوانب المدنية والشعبية في العلاقات وفي الجغرافيا العرقية والجيو - دينية واللغوية والثقافية، ولم ينتبه إلى هذا البعد المحوري إلا مؤخراً بإقامة حوار مع بعض الأطراف الجنوبية الأساسية كجون جرنق»(١).

في ظل تراجع الدور الإقليمي المصري خلال العقود الأربعة الماضية، وتركيز اهتمامات السياسة عموماً، وإقليمياً على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، إضافة إلى تفجر الصراع الداخلي في مصر بين النظام والجماعات الإسلامية المتشددة التي تمارس العنف ، وتحول السودان إلى ملاذ آمن في ظل حكم نظام الإنقاذ الإسلامي المتشكل من التحالف بين الدكتور حسن الترابي وبين العسكريين بقيادة الفريق عمر حسن البشير، لقادة وكوادر جماعات إسلامية متطرفة عديدة كأسامة بن لادن، ولبعض قادة جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية المصريتين، أسهمت هذه العوامل مجتمعة في اختزال العلاقات المصرية – السودانية في قضايا المياه والأمن. وقد تعرضت العلاقات بين مصر والسودان لفترة قطيعة عقب محاولة اغتيال الرئيس المخلوع حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، ثم عادت العلاقات وبذلت جهود لتحسينها.

---

(١) نبيل عبد الفتاح، المجتمع المدني كمدخل لتطوير العلاقات المصرية - السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، (ص٢٢٢).

في هذه الأثناء لم تركز السياسة الخارجية المصرية على ما يجري في السودان، ولا سيما تجاه أزمة الجنوب، ومن دون أن تدرك إسقاطاتها المدمرة، وظلت تتعامل مع السياسيين المحترفين والأحزاب التقليدية الكبيرة. ولم تدرك السياسة المصرية التحولات التي شهدها المشهد السياسي السوداني، لجهة ظهور حركات مسلحة ومنظمات مجتمع مدني، انتقل لهما زمام المبادرة في العديد من القضايا السودانية، وأصبحتا تقيمان علاقات مع الولايات المتحدة، وأوروبا، ودول إفريقية.

ونظراً لغياب هذا الدور الفاعل المصري، وقعت القيادة السودانية على اتفاقية نيفاشا بين الشمال والجنوب، من دون حضور مصر، التي كان من الممكن أن تشارك في رعايتها وتعمل على إقناع الطرفين القبول بالكونفدرالية بعد الفترة الانتقالية. وهي الفكرة التي جاءت بها مصر بعد فوات الأوان وانتهت الاتفاقيات أو كادت بعد أن أعطى الجنوب حق تقرير المصير بالانفصال التام عن الشمال. وإن كانت قد اشترطت على الطرفين العمل على خلق وحدة جاذبة وهي الفرصة الثالثة التي أضاعتها مصر وكان بإمكانها حث الطرفين ومساعدتهما على الحفاظ على وحدة السودان والحفاظ من ثم على الأمن الاستراتيجي لمصر.

ورغم «التحفظ المصري في السابق على حق تقرير المصير في جنوب السودان، فإن ذلك لم يمنعها من العمل من أجل التطبيق الكامل لاتفاق السلام الشامل بشأن الجنوب، وحل المشكلات التي تعترض تطبيقه. وقد قبلت مصر اتفاق السلام باعتباره الاتفاق الذي أوقف الحرب الأهلية... وقد بذلت مصر جهوداً كبيرة خلال الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق السلام الشامل بشأن جنوب السودان من أجل تذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع عبر علاقتها المتميزة بحكومة الجنوب والحرة الشعبية لتحري السودان »[١].

وكان وزير الخارجية المصري السيد أحمد أبو الغيط اقترح تطبيق الكونفيدرالية لحل مشكلة جنوب السودان وتجنب الانقسام وتعليقا على هذا

---

(١) أسماء الحسيني، مصدر سابق.

الاقتراح قال الدكتور الترابي: إن هذا الاقتراح لا قيمة له لأنه لا توجد في العالم اليوم علاقات بين دول تسمى بالكونفيدرالية.. هل يقرأ وزير الخارجية المصري كتب القرن التاسع عشر؟. والكونفيدرالية اليوم تستعمل للنقابات في فرنسا.. وعليه فإن الجنوب إذا انفصل من حقه أن يكون له جيشه وله جوازاته وله مقعد في الأمم المتحدة.. والعلاقة بين الدولتين قد تكون حربا أو سوقا مشتركة أو الدخول من دون فيزا كما هو الحال بين السودان ومصر فهل بين السودان ومصر كونفيدرالية؟ وقال إن الخيار حدده الدستور السوداني إما الوحدة أو الانفصال ولا يوجد خيار ثالث.

ثانياً: أثيوبيا والموقف من الانفصال

من الناحية التاريخية قدمت أثيوبيا في عهد الامبراطور الراحل هيلاسيلاسي، والرئيس السابق منغستو هايلي مريام دعماً كبيراً وحاسماً، لحركات التمرد في جنوب السودان. فقد ساند نظام منغستو هايلي مريام الماركسي الحركة الشعبية لتحرير السودان التي أنشأها جون جرنق في عام ١٩٨٣، فاتحاً لها الأراضي الأثيوبية لتدريب متمردي الجيش الشعبي، ومانحاً إياها إذاعة ناطقة باسم الجيش الشعبي من داخل الأراضي الأثيوبية، الأمر الذي أغضب الحكومة السودانية في ذلك الوقت، ودفعها لتقديم الدعم والسند لمتمردي حركة التقراي السابقين ضد نظام منغستو. كما دعمت ثوار الجبهة الإريترية.

غير أنه بعد سقوط نظام منغستو عام ١٩٩١م، تم طرد قوات الجيش الشعبي من داخل الاراضي الاثيوبية وتوقف الدعم الاثيوبي لمتمردي الجيش الشعبي، ثم ساءت العلاقات من جديد منتصف التسعينيات وخاضت قوات اثيوبيا واريتريا وأوغندا معارك ضد الجيش السوداني بدعم أميركي. بعد ذلك خاضت اثيوبيا حرباً ضد اريتريا استمرت عدة سنوات ومن بعد تحسنت علاقات اثيوبيا مع الخرطوم تدريجياً.

أما اليوم فترتبط أثيوبيا بعلاقات جيدة مع جنوب السودان وأيضاً ترتبط بعلاقات جيدة مع الخرطوم ومؤخرا افتتح وزير الخارجية الاثيوبي سيوم مسفن

المقر الجديد الانيق للسفارة الاثيوبية بالخرطوم، وهناك لجان مشتركة بين البلدين وهناك مشاريع لربط طرق بين البلدين والأهم من ذلك أن اثيوبيا تستورد النفط من السودان بأسعار تفضيلية. كما تطورت العلاقات بين أديس أبابا وجوبا وهناك خط طيران مباشر بين المدينيتين.

إضافة إلى ذلك، هناك اجتماعات دورية بين قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الأثيوبي، كما أن خبراء من الجيش الأثيوبي زاروا جوبا. كما أن الجيش الشعبي يشتري بعض الأسلحة الخفيفة والذخيرة وزي الجنود ومجموعات من المواد غير الفتاكة من أثيوبيا، وتؤكد العديد من الشواهد على إن أثيوبيا تسهل توصيل الأسلحة إلى جوبا. ففي أكتوبر ٢٠٠٨م تم اكتشاف أمر طائرة عسكرية أثيوبية محملة بالأسلحة حطت في مطار جوبا تحت ستار المشاركة في معرض عسكري بجوبا.

أما الموقف الرسمي الأثيوبي من الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان فهو احترام قرار شعب جنوب السودان وإن كانت أثيوبيا أكثر حصافة من أوغندا وكينيا في تأييد انفصال جنوب السودان. فأثيوبيا تستضيف مقر الاتحاد الإفريقي لذلك فهي لا تريد إثارة غضب دولة عضوة في الاتحاد. مما يؤكد حرص أثيوبيا على الحفاظ على استقرار السودان فإن رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي اقترح خلال قمة الإيقاد في مارس ٢٠١٠ سحب مرشح الحركة الشعبية لانتخابات الرئاسة ياسر عرمان والتوصل إلى اتفاق يحافظ على استقرار البلاد. ونظراً للعلاقات الوثيقة بين أثيوبيا وواشنطون فإن موقف أثيوبيا الرسمي بشأن السودان لن يكون بعيداً من الوقف الأميركي..(١).

لاشك أن انفصال جنوب السودان، ستكون له تأثيرات سلبية على الوضع الأمني في داخل أثيوبيا، وعلى الأمن الإقليمي في منطقة حوض النيل، لأن هذا الانفصال سيغذي النعرات الانفصالية في أثيوبيا، لا سيما أن الدستور الأثيوبي ينص على حق القوميات في الانفصال.

---

(١)مركز الناطور للدراسات،الأخبار،شؤون عربية، انظر على الرابط: www.natourcenter.com

وفضلاًعن ذلك، فإن أثيوبيا ارتبطت خلال سنوات عديدة بالحرب الأهلية في جنوب السودان أو تأثرت بها. وهي تواجه هي الأخرى صراعات داخلية منطلقاتها إثنية ودينية وقبلية.

ففي أثيوبيا تصل نسبة المسلمين إلى ٣٤ % من مجموع السكان، وهى الأن، تريد الاستقرار في المنطقة، خاصة بسبب مشاكلها مع إريتريا، وبسبب وجود حركات انفصالية ومعارضة داخلية، وخوفا من تجدد دعوات الانفصال في إقليم أوغادين.

فمنذ القرن التاسع عشر حتى استقلال الصومال في ١ تموز/ يوليو ١٩٦٠ كانت كل الأراضي الصومالية تحت احتلال أثيوبيا والدول الاستعمارية الأوروبية. ومرت عمليات تقسيم الصومال بمرحلتين رئيسيتين، تمت الأولى في بداية ستينات القرن الماضي، واستكملت الثانية في العقد الأخير من القرن ذاته! فبعد أن سقطت تحت الاحتلال البريطاني، أرغمت مصر على التخلي عن وجودها في الصومال الذي كان جزءاً من الدولة المصرية حتى عام ١٨٨٤، وذلك قبل أن تسارع بريطانيا الى إقامة ما عرف بالصومال البريطاني في عام ١٨٨٧. وكانت فرنسا قضمت قبل ذلك بثلاثة أعوام ما عرف بالصومال الفرنسي، وذلك بالتوازي مع قيام إيطاليا بالحصول على نصيبها من الكعكة الصومالية في الجنوب. في الوقت ذاته، منحت الدول الأوروبية الثلاث الحق لأثيوبيا في السيطرة على الصومال الغربي (أوغادين) الذي بات يعرف باسم الصومال الحبشي، ناهيك عن اقتطاع بريطانيا الإقليم الجنوبي الغربي من الصومال وضمه إلى مستعمراتها في كينيا ليكون بذلك الإقليم الشمالي الشرقي لتلك الدولة الأفريقية.

وعندما حان وقت جني ثمار الكفاح ضد الاستعمار، أصرت القوى الأوروبية الكبرى على عدم السماح لهذا الكيان الأفريقي - العربي الذي يسيطر على مساحة شاسعة، تمتلئ بالثروات، ويسيطر على موقع استراتيجي تحت البطن الطرية للشرق الأوسط أن يستقل بكامل أطرافه، وإنما أن يبقى

كسيحاً مقطع الأوصال. فكان أن منح الاستعمار الاستقلال لكل من الصومال الإيطالي والبريطاني في أول تموز (يوليو) عام ١٩٦٠، وذلك من دون الصومال الفرنسي الذي منحته باريس الاستقلال في ٢٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧ ليحمل اسم جيبوتي، ولتمنح أثيوبيا رسميا الصومال الغربي (أوغادين)، ويتم إهداء كينيا الإقليم الجنوبي الغربي.

وفي تموز ١٩٧٧، قامت جبهة التحرير الصومال الغربية بمساعدة من القوات الصومالية النظامية بغزو أوغادين، وأعادت الاستيلاء على حوالي ٩٠% من الإقليم في نهاية هجومها ضد أثيوبيا. وينظر الصوماليون إلى الحكم الأثيوبي على أوغادين بوصفه حكماً استعمارياً.

ولذلك فالصراع الصومالي - الأثيوبي ليس صراعاً على الحدود بين دولتين، ولا هو قضية تتعلق بأقلية عرقية صومالية، إنه بالأحرى نضال ضد أثيوبيا الإمبريالية التي استولت على أوغادين نتيجة مشاركتها المباشرة في التقسيم الاستعماري للمنطقة. من هنا بدأت جبهة التحرير الصومال الغربي نشاطاتها ضد أثيوبيا بعد عام ١٩٦١ وبدعم من الصومال[١].

وظل حلم توحيد كل الأراضي الصومالية حاضراً في الوعي الجمعي الصومالي، وهو الأمر الذي أفرز - ضمن ما أفرز - حرباً ضروساً بين نظام ديكتاتور الصومال السابق سياد بري، وديكتاتور أثيوبيا السابق منغستو هايلا ماريام عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، وذلك في محاولة من مقديشو لاستعادة سيادتها على ما اقتطع منها لحساب أديس أبابا.

والغريب وغير المسبوق في هذه الحرب - التي دارت رحاها أثناء ذروة سياسة الاستقطاب التي ميزت تلك الفترة من الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن - أن كلا من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نحيا خلافاتهما

---

(١) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي - التنافس بين استراتيجيتين - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى آب / أغسطس ١٩٨٤، (ص١٥١).

العقائدية جانبا ليقفا وراء النظام الماركسي السابق في أثيوبيا وضد الصومال! وإذا كانت الولايات المتحدة وقفت في تلك الفترة داعمة لأثيوبيا بعدم دعمها الصومال، فإنها باركت تحالف الكيان الصهيوني مع الاتحاد السوفياتي في دعمهما لأديس أبابا. إلا أن علامات الدهشة لا تتوقف عند هذا الحد من التحالف الذي جمع بين الأضداد في حرب أوغادين، حيث انضم لهذا التحالف المعادي للصومال اليمنيون الجنوبيون الذين هم أقرب الأشقاء العرب للصوماليين، مدفوعين في ذلك الوقت بانتمائهم الأيديولوجي الشيوعي، إضافة إلى الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين! وأدى هذا التحالف غير المسبوق إلى هزيمة قاسية للصومال، إلا أن الهزيمة لم تكن تكفي، وهو ما يقودنا إلى مزيد من تحرير المعاني المسكونة في ما ورد وما لم يرد على لسان زيناوي![(١)].

ثالثاً: موقف إريتريا

رغم أن السودان في ظل حكم الرئيس الحالي عمر البشير قدم دعماً قوّياً للثوار الإريتريين حتى سقوط نظام منغستو هايلا مريام، فإن العلاقات بين السودان والدولة الإريترية المستقلة برئاسة أسياسي أفورقي ساءت لاحقاً، بسبب د عم هذه الأخيرة للمعارضة السودانية طيلة سنوات عديدة.

ومع أن العلاقات السودانية – الإريترية تحسنت من جديد، بعد التوقيع على اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥م، فإن الموقف الإريتري المعلن كما عبر عنه دبلوماسي إريتري هو أن بلاده تحبذ وحدة السودان، لكنها في الوقت عينه لن تعارض الانفصال إذا اختار الجنوبيون ذلك.

رابعاً: موقف كينيا

استعمر البريطانيون كينيا عام ١٨٨٧، ونالت البلاد استقلالها عام ١٩٦٣. ومنذ العام ١٩٦٤ لم تعرف البلاد سوى ثلاثة رؤساء: الأول جومو كينياتا واستمر

---

(١) يحيى غانم، نظرة الى الدور الاثيوبي في الصومال في جلسة مع ميليس زيناوي، صحيفة الحياة ٢٠٠٧/٠١/٢٦.

في الحكم (١٦ سنة)، والثاني دانيال آراب موي (٢٤ سنة)، والثالث مواي كيباكي منذ العام ٢٠٠٢. ويبلغ عدد سكان كينيا ٣٦ مليون نسمة، منهم ١٠ ملايين مسلم.

وتعدّ كينيا أكبر اقتصاد في شرق أفريقيا إذ تتجاوز نسبة النمو فيه معدل ٦% سنويا، وواحدة من الديموقراطيات الواعدة في القارة السوداء، فهي واحة سلام واستقرار، وجنة يتوافد عليها السياح الأوروبيين والأميركيين شغفاً برحلات الأدغال والحياة البرية (السفاري) وبشواطئها المطلة على المحيط الهندي. وهي متروبول اقتصادي إقليمي ديناميكي يتمركز فيه ما يقارب ٢٠٠ فرع محلي من الشركات المتعددة الجنسية.

ولهذا السبب ستكون لكينيا مصلحة في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دولة جنوب السودان حديثة التأسيس لتنمية استثماراتها، إذ قامت بفتح (٨) مصارف في الجنوب، فضلاً عن خطوط الطيران الموجودة في جوبا، ولاسيما أن علاقة كينيا بجنوب السودان قديمة، فهي الدولة التي استضافت الحركة الشعبية بعد سقوط نظام (منغستوهايلا مريام) في إثيوبيا. فالجنوب يمثل لكينيا سوقاً جاهزة يتلقى المواد المصنعة في دول الجوار. وفضلاً عن ذلك، تطمح كينيا في المستقبل إلى تسويق بترول الجنوب وتصديره عبر ميناء (ممبسا)، بدلاً من تصديره في الوقت الحاضر عبر الموانئ الموجودة في شمال السودان.

من الناحية الاستراتيجية تعتبر كينيا شريكة الولايات المتحدة الأميركية في الحرب على الإرهاب الذي يصيب منطقة القرن الإفريقي، إذ حصلت كينيا من واشنطن على أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من المساعدات في العام ٢٠٠٧. وتعتبر كينيا جزءاً من البلدان المتوقع إيوائها لمقرّ «أفريكوم»، القيادة العسكريّة التي توشك الولايات المتحدة على تحضير تموضعها في القارة الإفريقية.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإن الموقف الرسمي لكينيا، يدعم خيار انفصال جنوب السودان اعتقاداً منها أن خيار الانفصال يخدم مصالحها، لكن كينيا بالمقابل تقف مع وحدة السودان لتعددها الإثني وتخوفها من انتقال عدوى الانفصال إلى بيتها الداخلي.

خامسا: أوغندا والحلم بتحقيق امبراطورية التوتسي

يجمع معظم المحللين العرب والأفارقة إلى أن أوغندا هي أكثر دولة أفريقية تدعم خيار انفصال جنوب السودان. فقد بات واضحاً بل ومؤكداً بأنّ أوغندا تتصدر دول الجوار الإفريقي مع السودان التي تقود الحملة المحرضة على انفصال الجنوب حتى قبل إجراء الاستفتاء في ٩كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

وهذا الموقف الأوغندي المعادي له جذوره التاريخية، فقد شكلت أوغندا منذ إعلان حكم جعفر نميري أحكام الشريعة الإسلامية في عام ١٩٨٣، وانهيار اتفاق أديس أبابا، الخلفية الاستراتيجية للحركة الشعبية لتحرير السودان التي بدأت تقاتل النظام في السودان، إذ تدفقت عليها المساعدات الإقليمية والدولية من خلال أوغندا.

وترافقت بداية الحرب الأهلية الثانية في السودان، مع صعود يوري موسيفيني إلى السلطة في أوغندا، الذي يُكِّنُ كرهاّ بغيضاً للبعد العربي - الإسلامي للسودان، فضلاً عن أن صديقه جون جرنق كان رفيقاً له في الدراسة في جامعة ماكريري بتنزانيا.

وزاد من تفاقم التأزم بين أوغندا والسودان، «صعود الرئيس السوداني عمر البشير إلى السلطة عام ١٩٨٩، وتحالفه مع الجبهة الإسلامية بقيادة الدكتور حسن الترابي، حيث تحول العداء بين البلدين من عداء سياسي إلى عداء أيديولوجي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٥، بعد اتهامات متبادلة بدعم المعارضة المسلحة»(١).

في الواقع، وفيما كان موسيفيني يدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جرنغ، نظرا للعداء المشترك الذي يكنه كل من موسيفيني وجرنغ للعروبة والإسلام، ورفضهما لأي دور مصري في الوساطة لحل أزمة جنوب السودان، كان نظام الإنقاذ بزعامة عمر البشير يدعم جيش الرب الأوغندي، الذي يعتبر قوة معارضة مسلحة مهمة في مقاومة نظام موسيفيني.

---

(١) خالد حنفي علي، السودان و أوغندا: عوامل التأزم والانفراج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢، (ص١١٠).

لكن ما هو أبعد من الدعم المتبادل للمعارضة في البلدين كليهما، هناك التناقض الصارخ بين المشروعين السوداني والأوغندي. فنظام الإنقاذ المتحالف مع الجبهة الإسلامية بقيادة الدكتور حسن الترابي، أعلن عن تبنيه للمشروع الإسلامي، لا في حدود السودان فحسب، بل في المحيط العربي والإفريقي للسودان، الأمر الذي جعل النظام يعاني من عزلة إقليمية ودولية.

وبالمقابل، فإن يوري موسيفيني الذي تسلم حكم أوغندا في العام ١٩٨٦ بدعم من الجالية التوتسية الرواندية الكثيفة العدد في أوغندا، لعب دوراً مركزياً في التحالف التوتسي – الأميركي، وفي المتغيرات الأفريقية الجارية في منطقة البحيرات العظمى. فقد انكب منذ العام ١٩٩٠ على مساعدة الحركات التوتسية المتمردة التي سرعان ما أحكمت قبضتها على رواندا وبوروندي في العام ١٩٩٤. ومع هروب ما يزيد عن مليون لاجئ من الهوتو في اتجاه مقاطعتي كيفو بالزائير سابقا، ازدادت حدة التوتر في شكل مطرد في منطقة البحيرات العظمى، التي أصبحت مسرحاً حقيقياً للصراعات الإقليمية والصراعات الجيوسياسية بين القوى العظمى خصوصاً بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، منذ النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي.

فقوات كابيلا تلقت دعماً كبيراً من أوغندا في عام ١٩٩٦، حيث وجد الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني فرصته التاريخية لتصفية حساباته مع نظام موبوتو الذي يدعم «تحالف القوى الديمقراطية» الذي كان يقاتل النظام الأوغندي انطلاقاً من الأراضي الزائيرية، وبين منطقة كاسيسي في جنوب غرب أوغندا. وفي الواقع فإن «تحالف القوى الديمقراطية » هو نتاج لتعاون مشترك بين الخرطوم وكينشاسا، أنشئ انطلاقاً من أربعة مصادر: الإسلاميون الذين ينتمون إلى طائفة التبليغ الإسلامية، والذين التجؤوا إلى الزائير في ربيع ١٩٩٦ بعد فشل خلق جبهة تمرد عسكرية قرب بحيرة ألبير، والعاطلون عن العمل من مختلف الإثنيات (باغاندا، بانيرو، باتورو) مقاتلو البكونجوس، وأخيراً الهوتو الروانديون التابعون للحكومة السابقة المسؤولة عن المجازر في العام ١٩٩٤، والذين هربوا من مخيمات اللاجئين الواقعة في منطقة غوباس شرق الزائير.

فمن خلال تقديم الدعم لأوغندا بطريقة غير مباشرة، وبالتالي لكابيلا، استطاعت الولايات المتحدة الأميركية بفضل انتصار كابيلا في العام ١٩٩٧ بسط سلطتها على منطقة البحيرات العظمى، حيث سقطت زائير كثمرة ناضجة في سلة العام سام. وهكذا، فإن الإدارة الأميركية في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون، نجحت إبان الأزمة الزائيرية في تثبيت قاعدة حليفة لها تمتد من رواندا وأنغولا لإرساء مصالحها الاستراتيجية في البحر الأحمر الذي تسعى باريس بدورها للاحتفاظ بموقعها من خلاله، إن لجهة قطعها الطريق في السابق على الولايات المتحدة الأميركية في أزمة جزر حنيش، أو لجهة مراعاة خطة تقليص عدد قواتها من ٨ الى ٥ آلاف جندي، شرط الاحتفاظ بألف منهم في جيبوتي المطلة على البحر المذكور، والتي تضم الآن ٣٤٠٠ جندي فرنسي ...

ولما كان الرئيس الأوغندي لا يخفى حلمه في إقامة «دولة التوتسي الكبرى» التي تضم أوغندا ورواندا وبوروندي وأجزاء من الكونغو الديمقراطية، وتمتد شمالا من منطقة البحيرات العظمى إلى السودان وغربا إلى الكونغو، وتشكل منطقة مهمة بموقعها الاستراتيجي وغنية بمواردها الطبيعية، حيث يلتقي الحكم التوتسي هذا مع الرؤى الاستراتيجية الأميركية في إفريقيا، فإن كابيلا لم يكن متشجعا للدخول في هذا الحلف الاستراتيجي من أجل إقامة «دولة التوتسي الكبرى » على غرار الكيان الصهيوني في المشرق العربي. إنها « إسرائيل الإفريقية »: أقلية عددية تتمتع بتفوق نوعي، وبدعم أميركي، لإنهاء النفوذ العربي الإسلامي عن طريق إقامة نواة إفريقية صلبة تتعاون مع الكيان الصهيوني، كقبيلة التوتسي، وإغلاق بوابة العبور العربية والإسلامية باتجاه إفريقيا والمتمثلة بالسودان. فهناك أوجه تشابه بين « دولة التوتسي الكبرى » في إفريقيا و« دولة إسرائيل الكبرى » في المشرق العربي، وكما التحالف الأميركي الصهيوني قوّي جداً في المنطقة العربية، فإن التحالف الأميركي الصهيوني - التوتسي بارز جداً أيضاً.

وهكذا، أصبحت إقامة دولة جديدة في جنوب السودان الشغل الشاغل للقيادة السياسية في أوغندا تحرص عل قيامها،من دون أن تضع في الحسبان الأزمات

والمشاكل والتداعيات غير المحسوبة التي لن تقتصر على السودان وحده بل ستمتد إلى دول الجوار ذاتها (إثيوبيا وكينيا وأوغندا بالدرجة الأولى).

فقد صدرت في الآونة الأخيرة تصريحات ومواقف من جانب أوغندا توضح بما لا يدع مجالا للشك أنّ أوغندا تدفع باتجاه انفصال الجنوب وتقويض وحدة السودان. وطبقاً للعديد من التحركات والتصريحات العلنية والخفية فإنّ أوغندا تعمل بلا كلل أو ملل على ترجيح الاتجاهات الانفصالية سواء داخل الحركة الشعبية أو بين السكان في الجنوب، من أهم هذه التحركات وأخطرها، ما يلاحظ على التحركات التي قامت بها أوغندا في جنوب السودان على صعيد الاتصالات مع قيادات في الحركة الشعبية التي تتسق مع الموقف الأوغندي وتتفاعل، أوغندا تعول كثيراً على جناح في الحركة الشعبية هو جناح موالي لها ينتمي إلى فرع في قبيلة الدينكا التي ينتمي إليها سيلفاكير أيضاً وهذا الفرع ينزع نحو الانفصال. وبالمناسبة سيلفاكير وحسب تقديرات أوغندية يتصرف كرئيس دولة في الجنوب وليس كنائب للرئيس، وأنّه أبلغ (موسوفيني) الرئيس الأوغندي في الفترة الأخيرة أنّ الاستقلال آت لا محالة وأنّه قام بسلسلة من الإجراءات التي تشكّل أسس هامة وضرورية في بناء الدولة اتفاقيات اقتصادية وإعداد دستور وإجراء اتصالات مع معظم دول العالم لتكون جاهزة للاعتراف بدولة الجنوب بعد الاستفتاء.

ويرصد الدكتور فؤاد خضر الخبير في الشؤون الإفريقية في مؤسسة الأسوار للدراسات الإفريقية هذا التحرك حين يكشف أنّ الاتصالات الأوغندية شملت بالإضافة إلى حليفتها إثيوبيا كل من كينيا ونيجيريا وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وبوروندي ورواندا وجمهورية الكونجو برازافيل وغانا، وأنّها تواصل هذا الجهد لضمان أكبر عدد من الدول الإفريقية التي ستعترف بدولة الجنوب.

- التحريض الأوغندي تجاوز كل الحدود عندما وصل به الأمر إلى طمأنة ميارديت سيلفاكير بأن لا يتردد في مواصلة تحضيراته من أجل إعلان الدولة دون أية مخاوف من وقوع حرب أهلية، وقد نجحت أوغندا في تهدئة روع سيلفاكير حتى انتهى به الأمر إلى تقديم تعهدات لدول الجوار (إثيوبيا أوغندا وكينيا) مفادها

«أنّ الانفصال بات أمرا واقعا لا يمكن إنكاره أو إغفاله لقد اخترنا الانفصال والدولة المستقلة ونحن على استعداد لمواجهة أسوأ الاحتمالات اضطرابات أو تحديات أمنية أو حتى هجوم من قبل الجيش السوداني».

- القيادة الأوغندية أدخلت في روع قيادة الحركة الشعبية أنّ قيام دولة في الجنوب ضرورة سياسية وقومية ودينية بالإضافة إلى ضرورة اقتصادية لأنّ أكثر من ٧٥% من حقول النفط تقع في الجنوب مما يؤمّن لدولة الجنوب مصادر ثروة وعائدات تمكنها من إقامة بنى تحتية متطورة وضمان مستوى حياة لائق لسكان الجنوب بعد أن ظلوا ضحية التهميش والحرمان والفقر والتخلف والدونية.

ويركز الخطاب الأوغندي الموجه إلى قيادات الجنوب على وجود ثروات أخرى مهمة وعلى الأخص الثروة المائية ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تحتاج إلى استصلاح واستغلال

- النظام الأوغندي قدّم إلى الحركة الشعبية تعهدات بالتدخل إلى جانب الحركة في مواجهة ما يسمّى بغزو عسكري سوداني للجنوب[١]..

سادسا: موقف الولايات المتحدة الأميركية من انفصال جنوب السودان

لعبت جماعات الضغط الأميركية المدعومة من المنظمات المسيحية المتطرفة بالولايات المتحدة الأميركية، دورا مهما خلال أزمة جنوب السودان، من أجل دفع إدارة الرئيس بوش السابقة للتدخل لإنهاء الحرب الأهلية الثانية التي دارت رحاها في جنوب السودان لمدة تزيد على عشرين سنة بين الشمال العربي المسلم.

قبل خمس سنوات، رأت الولايات المتحدة وأطراف مهتمة بأزمة جنوب السودان، أن التوصل إلى اتفاق سلام أهم من توزيع اللوم على المتسببين في الحرب، فاختفى من الخطاب السياسي الأميركي في عهد إدارة بوش السابقة،

---

(١) أوغندا تقود الحملة لإنجاز مشروع انفصال جنوب السودان دوافع ومحركات هذا الموقف الأوغندي، من إعداد: مروان حسين الزعبي، المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، تاريخ ٢٠/٦/٢٠١٠.

ذلك النزوع المتصاعد بين السياسيين الأميركيين وجماعات الضغط لتقسيم القيادات السودانية إلى «طيبين» و«أشرار» وإلى محاربين من أجل الحرية وظلمة. ونظراً لحساباتها الاستراتيجية النفطية ضغطت إدارة بوش على طرفي النزاع، للتوقيع على اتفاقية نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في سنة ٢٠٠٥.

وقد تعاملت إدارة الرئيس باراك أوباما مع الاستفتاء واستطراداً مع الانفصال، على أنه أمر واقع. ولذا انصبّ التركيز، في التقارير والتحليلات المتزايدة في وسائل الإعلام وبعض مراكز الأبحاث الأميركية - آخرها ندوة في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن - على المرحلة اللاحقة للحدث.

وقد وضعت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما قضية إجراء الاستفتاء في جنوب السودان في موعده المحدد، ومن دون حدوث أية اضطرابات، ضمن أولوياتها الأولى وربما سبقت ما يجرى فى فلسطين حول مفاوضات السلام. ومن المؤشرات على ذلك، أن الإدارة الأميركية وعدت الخرطوم بالعديد من الامتيازات، مثل مراجعة أمر بقائها على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، ورفع العقوبات، ودعمها اقتصاديا، ومناقشة أزمة ديونها، في مقابل السماح للجنوب بالانفصال بهدوء.

إنها الإغراءات التي قدمتها إدارة أوباما لحكومة الشمال حتى يتم الاستفتاء وتعلن أميركا قيام دولة الجنوب المستقلة. وكانت الولايات المتحدة الأميركية قدمت لحكومة جنوب السودان على امتداد السنوات الماضية صفقات سرية من الأسلحة، ودعما تجاوز ٦ مليارات دولار. ويدخل هذا الدعم الأميركي القوي لجنوب السودان، في ظل اشتداد الصراع التنافسي بين الولايات المتحدة الأميركية والصين على السيطرة على نفط السودان، المتمركز بصورة أساسية في الجنوب، لا سيما أن الصين أصبحت لها استثمارات كبيرة في المجال النفطي في السودان

فقد قال الكاتب الأميركي مايكل غريسون في مقال نشرته له صحيفة واشنطن بوست في نهاية سنة ٢٠١٠، إنه بينما تواجه إدارة الرئيس الأميركي

باراك أوباما تحديات جمة مثل الطموحات الإيرانية النووية ومخاطر سياسة كوريا الشمالية التي قد تقود إلى الحرب، فإنه يبدو أن إدارة أوباما ستحقق إنجازات دبلوماسية هامة في السودان. وأوضح الكاتب أنه فيما عدا أي فشل تقني أو فني، أو اندلاع أعمال عنف مفاجئة بين الطرفين، فإن الاستفتاء المزمع إجراؤه في التاسع من يناير/كانون الثاني بشأن انفصال جنوب السودان سيتم بشكل ناجح. وأضاف أن علما جديدا سيرفرف في جنوب السودان بعد ستة أشهر من الاستفتاء، معلنا ولادة دولة جديدة في أفريقيا بفضل الجهود الأميركية الحثيثة. وقال غيرسون إن السيناتور الأميركي جون كيري حمل رسائل ضغط أميركية لكل من الخرطوم في الشمال وعاصمة الجنوب جوبا، مضيفا أن انفصال جنوب السودان ربما يكون «النجاح» الوحيد الذي يحسب لإدارة أوباما على المستوى الخارجي(١).



---

(١) الجزيرة نت ١١/١٢/٢٠١٠.

الفصل التاسع

الانفصال وأزمة توزيع المياه في دول حوض النيل

يعتقد العديد من المحللين العرب، أن انفصال جنوب السودان عن شماله سيقود إلى تعميق أزمة تقسيم مياه النيل، بسبب بروز عاملين أساسيين، أولا: ولادة دولة جديدة في جنوب السودان ستطالب بحصتها من المياه التي كانت توزع بين مصر والسودان وفق اتفاقية ١٩٥٩م الموقعة بينهما، إذ تعطي الإتفاقية دولة مصر حق استغلال ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل من أصل ٨٣ مليار متر مكعب تصل إلى السودان. وثانيا، تغلغل إسرائيل في منطقة القرن الإفريقي، حيث أقامت الدولة العبرية علاقات واسعة في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية مع دول المنطقة، فضلاًعن تقديمها الإغراءات لحكومة الجنوب في مساعدتها في بناء السدود المائية على نهر النيل كما أبدت رغبتها بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والأمني للدولة الجنوبية الجديدة، وذلك عندما التقى مستشار الأمن القومي الإسرائيلي (غوري عاراد) بممثل الحركة الشعبية – ازيكيل لول – على هامش مؤتمر «الأيباك» الذي عقد مؤخراً في واشنطن. وتوطيداً للتواجد الإسرائيلي في جنوب السودان فقد شرعت القيادة الإسرائيلية بوضع الترتيبات اللازمة لإقامة أكبر سفارة لإسرائيل في منطقة شرق الأوسط وإفريقيا.

١ - العرب والصراعات على المياه في القرن الإفريقي:

يتكون القرن الإفريقي من الدول العربية والإفريقية المطلة على الساحل الشرقي لإفريقيا التي أسهمت بنقل المؤثرات العربية من قبل الإسلام وبعده إلى

أواسط القارة الإفريقية وداخلها وتظهر أهميته الاستراتيجية في أن من سيطر على مضيق باب المندب بوصفه المدخل المفضي إلى المحيط الهندي، يسيطر على الممر المائي للبحر الأحمر الذي يعتبر واحدا من أهم الطرق البحرية العالمية على أساس أنه يوفر لقوى إقليمية ودولية إمكانات الوصول إلى البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي، والمحيط الهندي.

وبحكم موقعه الجيوبوليتيكي أصبح القرن الإفريقي مسرحاً لصراعات إقليمية ودولية، وعاملاً في الاستراتيجيات العربية والصهيونية في البحر الأحمر. ومنذ الخمسينات دأبت الدول الكبرى على إذكاء نار الصراعات في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ومنها بالذات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا) بسبب تعدد مشكلات القرن الإفريقي، وتنوعها في إطار خصوصية القارة الإفريقية، وهي مشكلات نشأت نتيجة الرواسب التاريخية التي مازالت قائمة، ومنها ما هو وليد مخلفات عصرنا الراهن كالخلافات العرقية والدينية والثقافية، والمشكلات الحدودية ومستويات الحرمان التي يعيشها معظم سكان المنطقة والتحالفات المتعددة التي ساندتها الدول الكبيرة وشجعتها.

إن منطقة القرن الإفريقي في ارتباطها الصميمي بالبحر الأحمر كانت، ولاتزال، سببا في الصراعات بين الأمم، وظلت على مدى القرن الماضي عامل جذب لاهتمام القوى الدولية المختلفة والمتصارعة، التي ما لبثت أن انقسمت في غمار مناورات ومناقشات وصراعات ومنازعات مسلحة في إطار سعي كل منها إلى تحقيق أهداف اقتصادية وعقائدية وسياسية وعسكرية واستراتيجية، متوسلة في ذلك السيطرة والتأثير على الصعيد الإقليمي. ولما كانت منطقة القرن الإفريقي تشكل جزءاًعضوياً من منطقة البحر الأحمر، ومركز الثقل الاستراتيجي للمنطقة وعلى «باب المندب»، فقد ظلت مسرحاً للصراعات الساخنة الإقليمية والدولية التي تتركز عندها الأهمية القصوى للأمن القومي العربي.

والحال هذه اتسم القرن الإفريقي بأهمية استراتيجية للأقطار العربية، لاسيما مصر والسودان، ولإسرائيل على السواء، ومن هنا فإن الاستراتيجيتين العربية

والإسرائيلية، في غمار صراعهما فوق البحر الأحمر، عمدا إلى مد سياستهما المتصارعة في منطقة القرن الإفريقي. فقد وسعت الأقطار العربية وإسرائيل الصراع إلى القرن الإفريقي مضيفة بذلك بعدا جديدا ثم أصبح القرن الإفريقي عاملا في الاستراتيجيات العربية والإسرائيلية في البحر الأحمر. «وأدت العوامل السياسية والاقتصادية والعقائدية إلى تصعيد التنافس العربي – الصهيوني ليكتسب أبعادا متعددةفي منطقة القرن الإفريقي»[(١)].

وسوف أركز هنا على أهم المشكلات والصراعات التي تعانيها هذه المنطقة، بوصفها قضايا حيوية، يطال تأثيرها الإطار المحلي إلى الوضع الإقليمي والدولي. وهي مشكلات وصراعات تمس الأمن القومي العربي بشكل مباشر، سواءكان ذلك على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاستراتيجي. وأخص هذه المشكلات بالدراسة، قضية المياه.

تعاني الدول العربية من شحة كبيرة في المياه، بسبب طبيعتها الجافة، وشبه الجافة وهي من أكثر الدول حاجة إلى المياه. ومن المعروف تاريخيا أن المياه للدول وكل الدول، تعكس ثلاثة أمور، الأول أنه رمز لغنى الدولة، والثاني مصدر ازدهارها الاقتصادي، والثالث ورقة رهان سياسي في يدها. وهكذا أصبحت مصادر المياه نقطة تجاذب بين دول المنطقة، وخلقت وضعا أطلقت عليه تسمية «حرب المياه». وقد برزت في الفترة الأخيرة الأزمة المائية في كل منطقة الشرق الأوسط عامة، والقرن الإفريقي خاصة، إذ تسارعت وتيرة هذه الأزمة بسبب النقص في المصادر المائية، لدى بعض دول المنطقة

وتعتبر قضية المياه من القضايا الحيوية التي تصل دول حوض النيل وخصوصا دولتي المصب، وهما مصر والسودان. فهاتان الدولتان تتغذيان

---

(١) الدكتورعبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى آب / أغسطس ١٩٨٤، (ص٢٠٠).

من نهر النيل، الذي هو أطول أنهار العالم، إذ يبلغ طوله ٦٨٢٥ كلم. ويمتد على مساحة ٣,١ ملايين كلم مربع، أي مساحة حوض النيل تحتل ١٠% من إجمالي مساحة القارة.

ويبلغ الإيراد المائي لنهر النيل نحو ١٦٠٠ مليار م٣ سنوياً، وهو إجمالي ما يسقط على الحوض من أمطار. وهذا يعني أن متوسط نصيب كل فرد من مواطني دول الحوض العشر يصل إلى نحو ٤٨٧٨م٣ سنويا، الأمر الذي يؤكد حالة الوفرة الكمية للمياه. إلا أن معظم دول النيل – ماعدا مصر - لا تستخدم إلا قدراً ضئيلاً من إجمالي مواردها المائية المتجددة. وتستهلك دول المنبع كميات ضئيلة، فأثيوبيا تستهلك نحو١%، وكينيا ٢%، وتنزانيا٣%، والكونغو١%، وبوروندي ٥%[(١)].

وللنيل رافدان رئيسان هما النيل الأزرق والنيل الأبيض. وينبع الأخير من بحيرة فكتوريا، وهي جسم ضخم من الماء العذب تصل مساحته إلى ٦٩،٤٨٥ كلم مربع. وتعد ثانية أكبر بحيرات العالم بعد بحيرة سومير يور. وفي الخرطوم، يلتقي النيل الأبيض بالنيل الأزرق في منطقة المقرن (أي ملتقى النهرين).

وينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا في المرتفعات الإثيوبية، ويسير من منبعه إلى الخرطوم قاطعا مسافة ١٥٠٠ كلم ويساهم النيل الأزرق وأنهار الهضبة الإثيوبية الأخرى بنسبة ٨٤% من إيراد النيل على مدار العام، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٥% في موسم الفيضان. وبالتقاء النيلين الأبيض والأزرق يتكون النيل الرئيس الذي يسير من الخرطوم حتى مصبه في رشيد على البحر المتوسط، في سهول منبعه. ويصل إيراد النيل إلى ٨٥ مليار متر مكعب عند أسوان، وهي حصيلة النيل الرئيس، إضافة إلى إيراد نهر عطبرة البالغ ١٣ % من إجمالي إيراد النهر، ويجري اقتسام هذا الإيراد بين مصر

---

(١) أميرة محمد عبد الحليم، المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨١، يوليو ٢٠١٠، (ص٨٠).

والسودان طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ بين البلدين، التي تحدد ٥٥,٦ مليار متر مكعب لمصر و ١٨,٥متر مكعب للسودان.

ومن أهم الاتفاقيات التي توضح حقوق مصر في مياه النيل:

- بروتوكول روما الموقع في نيسان / أبريل ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا بشأن ترسيم الحدود بين أرتيريا والسودان، وينص على تعهد إيطاليا بالامتناع عن إقامة أي أعمال على نهر عطبرة، قد يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة في كمية مياه النهر، والذي يعد أحد الروافد الأساسية التي تغذي النيل المصري.

- اتفاق الكونغو وبريطانيا عام ١٨٩٤، وينص بأن يتعهد الكونغو بعدم السماح بإقامة أي أشغال على نهر سمليكي أو سانجو يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تصب في بحيرة ألبرت.

- اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا، وفيها يتعهد الإمبراطور منليك الثاني، إمبراطور إثيوبيا بعدم إقامة أي مشروعات سواء على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو على نهر السوناج، ويكون من شأنها التأثير في نهر النيل.

- الاتفاق المعقود في كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تعهدت فيه الأطراف الثلاثة بالمحافظة على مصالح مصر في حوض النيل وتنظيم مياه النهر وروافده.

- مذكرات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٢٥، وتنص على الاعتراف بالحقوق المائية لمصر والسودان وأحقية مواطني البلدين في استخدام المياه.

- اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ والمبرمة بين مصر والسودان (في عهد الاحتلال الثنائي (والتي تنص على ضرورة المراعاة الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الإضرار بحقوقها الطبيعية في مياه النيل.

وفي السنوات الأخيرة برزت الأزمة المائية في مصر، التي أصبحت قلقة على حصتها من مياه النيل، ويعود ذلك إلى العوامل الرئيسة التالية:

١ - النسبة العالية في النمو السكاني الديموغرافي، وهي من أعلى النسب في العالم وتصل إلى ٣,٥%، الأمر الذي جعل قسما من السكان ينتقل بصورة مكثفة من الريف إلى المدن، وبالتالي أدى هذا إلى تزايد في الطلب على المياه للاستعمالين المنزلي والصناعي. وهناك فارق ضخم بين عدد السكان في مصر وعدد السكان في دول الحوض الأخرى .وبالتالي ستختلف الحاجة إلى التنمية الاقتصادية في الدول الأخرى، وذلك من حيث الكم والتكلفة، على أن التقديرات تشير إلى أنه في عام ٢٠٢٥ سينخفض نصيب الفرد سنويا في مصر إلى ٥٠٠ متر مكعب من الماء، وهو أقل حد في المياه العذبة، وبالتالي أي تصرف من دول الحوض من شأنه أن يؤدي إلى إنقاص حصة مصر المقررة من المياه، يهدد مباشرة المصلحة الوطنية المصرية.

٢- وضع مشاريع طموحة جدا (سدود ضخمة على الأنهر) موضع التنفيذ لدى إثيوبيا، بهدف تحقيق زيادة مهمة في المساحات الزراعية المروية، وإنتاج كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية. ولا شك أن المشروعات التي تخطط لها دول حوض النيل منذ سنوات خاصة من قبل إثيوبيا، تؤثر في الأمن القومي المصري.

٣- إن مصر ملزمة، بشكل أو بآخر، بتنسيق واستعمال ثرواتها الطبيعية وقواها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية ضمن مخططات التنمية الطموحة الهادفة إلى تحقيق المصلحة القومية والثروة المائية. وهي أحد أهم الشرايين في جسم الدولة المصرية وبالتالي هي جزء جوهري من مصلحتها في التنمية القومية. ولما كانت مصر لديها خطط تنموية طموحة، فإن احتياجاتها من المياه ما انفكت تتعاظم، إذا انتقلت من٥٥,٥ مليار متر مكعب إلى حوالي ٦٣ مليار متر مكعب. ومع دخول مصر القرن الواحد والعشرين، فإن احتياجاتها من المياه تصل الآن إلى حوالي ٧٣ مليار متر مكعب.

والحال هذه، فإن مصر في حاجة شديدة إلى المياه، ولكن استراتيجيتها المائية الداخلية (استراتيجية التنمية) أصبحت محكومة ومحددة، إلى حد كبير، باستراتيجيات الدول الأخرى بسبب اختراق النيل دولا عدة تربطها علاقات صراع

وعداوة، الأمر الذي يصعب تحقيق استراتيجية مائية مستقلة داخل مصر وحدها، بسبب وجود استراتيجيات دول حوض النيل الأخرى، التي تعمل على إقامة مشروعات منذ سنوات تضر بالأمن القومي المصري، ومن هذه المشروعات، نستعرض ما يلي:

- بالنسبة إلى دول البحيرات العظمى، تشرع تنزانيا وروانداً وبوروندي في إقامة مشروعات عدة للري وتوليد الطاقة على نهر كاجيرا على بحيرة فكتوريا.

- بالنسبة إلى بحيرة تانا وحوض النيل الأزرق، فقد شرعت إثيوبيا في تنفيذ ٣٣ مشروعاً للري ولتوليد الكهرباء حول النيل الأزرق. وهناك مشروعات أخرى ما زالت قيد التنفيذ منها إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة تانا، وإنشاء سد على نهر فيشا لزراعة قصب السكر. كما تقيم المجموعة الاقتصادية الأوروبية مشروعات عدة لتوفير مياه الري للمنطقة المحيطة ببحيرة تانا ولتوليد الكهرباء من البحيرات الواقعة جنوب غرب إثيوبيا، كما تقوم روسيا ببناء سد صغير على نهر البارو لري عشرة آلاف هكتار.

وهناك اتفاق بين الكيان الصهيوني وإثيوبيا على إقامة سد لتوليد الكهرباء. فقد استعملت إثيوبيا كمصدر تهديد لمصر عن طريق مياه النيل، تارة بين أميركا أيام الإمبراطور هيلاسيلاسي في أواخر الخمسينيات للضغط على مصر في موضوع السد العالي، وأخرى من الاتحاد السوفياتي في أواخر السبعينات للضغط في موضوع مياه سيناء. وهذا يفسر، إلى حد كبير الدعم المتبادل للحركات الانفصالية في كل من إثيوبيا والصومال والسودان، بمعنى أنه مقابل إشهار سلاح المياه من دولة ضد أخرى تشهر الثانية سلاح الأقليات في وجه الأولى.

وكان البرلمان الإثيوبي قد وافق على مشروع قرار تقدمت به الحكومة في ١٩٩٦/٦/٩ بإنشاء خزانين: الأول على النيل الأزرق للاستفادة منه لأغراض زراعية وإنتاج الطاقة الكهربائية والثاني على نهر دايوس. وسوف يمول هذين المشروعين البنك الدولي وجهات أخرى على الأغلب إيطاليا والولايات المتحدة.

وجدير بالملاحظة أن البنك الدولي قد وافق على تمويل المشروعين الإثيوبيين الأخيرين من دون اشتراط حصول إثيوبيا على موافقة باقي دول حوض النيل كما هو معمول به ارتكازاً على نظرية القانون الدولي في الاستفادة المشتركة للدول المتشاطئة للأنهار الدولية، وعلى الأعراف السائدة بين هذه الدول في شأن استخدام المياه من دون الإضرار بالدول ذات الحق التاريخي في النهر الدولي. وتعتبر موافقة البنك الدولي بالشكل الذي تمت عليه سابقة خطيرة على مصالح دولتي المصب مصر والسودان.

وتستمد إثيوبيا أهميتها بين دول حوض النيل ليس من كونها دولة منبع فقط، وإنما بوصفها المصدر الرئيس لمياه النيل إذ تمثل إيرادات الهضبة الإثيوبية (النيل الأزرق وعطبرة والدندر والرهد والسوباط نحو ١٥% من إجمالي إيرادات النيل) ومن الناحية الأخرى، فإثيوبيا أقل اعتماداً على مياه النيل مقارنة بمصر والسودان.

أما مصر والسودان فهما الدولتان المستهلكتان الرئيستان لمياه النيل، وبالتالي فهما صاحبتا المصلحة الرئيسة في تطوير إيرادات النيل وفي صياغة الأسس الناجعة لتقرير الاتفاقيات والهياكل الراهنة التي تحكم ضبط وتوزيع المياه طبقا للقانون الدولي.

لقد أصبحت المياه أحد عناصر الأمن القومي العربي، وهي في الوقت عينه عنصر جاذب، أي يجذب إليه، وعنصر نابذ أي يبعد منه. والمياه كثروة طبيعية متجددة (مياه الأنهار والخزانات الجوفية) هي قاسم مشترك بين كثير من دول المنطقة، لكنها في ظل النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد الذي يعتبر أحد فروع النظام الدولي الجديد الأميركي الأحادي القطبية، كما أعلنه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الأب أمام الكونغرس الأميركي عشية حرب الخليج، هي الآن أكثر حيوية من النفط، وتحولت إلى سبب للنزاعات بين الدول، ومدخل لحروب المستقبل.

لهذا السبب تصر الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في إطار رؤيتهما لبناء النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد على أن تكون المياه بنداً أساسياً في كل

تسوية. وتنطلق الولايات المتحدة من قاعدة التعاون بمضمونها الأميرك - الصهيوني، وعبر المفاوضات العربية – الصهيونية (الثنائية والمتعددة) لتفرض على الدول العربية حلا يحقق الأهداف الثلاثة التالية:

- فرض نظام أمني إقليمي جديد يحتل فيه الكيان الصهيوني مركز الصدارة في تركيبته، مع الاحتفاظ بتفوقه النوعي التكنولوجي العسكري والاقتصادي.

- فرض نظام مائي إقليمي جديد يؤمن للكيان الصهيوني حاجته المستقبلية (أي بعد توطين اليهود الجدد) وليس الآنية وحسب.

- فرض نظام إنمائي إقليمي جديد يستفيد من خلاله الكيان الصهيوني من الثروات المائية الإقليمية الموجودة، كما يستفيد من الأسواق العربية المفتوحة.

وفي هذا السياق تطورات العلاقات الصهيونية – الإثيوبية، بهدف العمل على محاصرة مصر والسودان وخنقهما مائيا، إذ تعارض إثيوبيا الآن العديد من خطوات التنسيق بين دول حوض النيل، أو على الأقل تنظر إليها بحذر، خصوصا أن العلاقات السودانية – الإثيوبية قد مرت بفترة طويلة من التوتر، كما توترت العلاقات المصرية – الإثيوبية مع أواخر السبعينات لبعض الوقت وتحديدا بسبب المياه.

٢ - أثيوبيا والمراهنة على إنتاج الطاقة الكهرمائية:

يكمن هدف الحكومة الأثيوبية خلال السنوات القادمة في تحويل أثيوبيا هذا البلد الإفريقي الفقير إلى قوة إقليمية لإنتاج الطاقة الكهربائية. ومنذ سنة ٢٠٠٦، بدأت أثيوبيا في بناء سدجيب ٣ في سهل الأومو، الذي يبعد حوالي ٣٥٠ كيلو مترا باتجاه الجنوب عن العاصمة أديس أبابا. وسوف يتم إنجاز هذا السد الذي يرتفع طوله إلى نحو ٢٤٠ مترا، وهو أكبر سد في إفريقيا،في غضون سنة ٢٠١٢. وسوف يغذي هذا السد محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية بنحو ١٨٠٠ ميغاوات، أي ضعف الاستهلاك الإجمالي لأثيوبيا من الطاقة الكهربائية خلال سنة ٢٠٠٩. وقد وصفت هذه المحطة بأنها اكبر منشأة من نوعها في إفريقيا

وتقدر الكلفة الإجمالية لبناء هذا السد العملاق حوالي ١,٥ مليار يورو (١,٨مليار دولار)، في الوقت الذي يبلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي لأثيوبيا ٢١ مليار يورو. وقد تكفل البنك الصناعي – التجاري الصيني بتمويل ٨٥% من الكلفة الإجمالية للمشروع.

أثيوبيا لديها طموح كبير بتصدير الكهرباء إلى قسم كبير من القارة الإفريقية. فحسب دراسة حديثة أعدها البنك الدولي، تنتج ال ٤٨ دولة الإفريقية جنوب الصحراء (٨٠٠ مليون نسمة) مجتمعة من الكهرباء ما تنتجه إسبانيا (٤٥ مليون نسمة).

وهكذا، فإن أثيوبيا التي تريد أن تلقب نفسها بــ«بقصر الماء لشرق إفريقيا» حيث أن ٢% فقط من سكانها الريفيين (٨٠ % من ٨٠ مليون عدد سكانها) تصل الكهرباء إلى بيوتهم، تطمح إلى إنتاج مزيدا من الطاقة الكهربائية لتحقيق نهضتها التنموية، إضافة إلى تصدير الكهرباء من أجل الحصول على العملة الصعبة. وقد وقعت أثيوبيا عقدا مع السودان لتصدير الطاقة الكهربائية إليه بقيمة ١٥٠٠٠٠ دولار يومياً، وهناك عقود أخرى تم التوقيع عليها مع كل من كينيا ودجيبوتي.

بالنسبة إلى دول البحيرات العظمى، تشرع تنزانيا ورواندا وبوروندي في إقامة مشروعات عدة للري وتوليد الطاقة على نهر كاجيرا على بحيرة فكتوريا.

- بالنسبة إلى بحيرة تانا وحوض النيل الأزرق، فقد شرعت إثيوبيا في تنفيذ ٣٣ مشروعاً للري ولتوليد الكهرباء حول النيل الأزرق. وهناك مشروعات أخرى ما زالت قيد التنفيذ منها إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة تانا، وإنشاء سد على نهر فيشا لزراعة قصب السكر. كما تقيم المجموعة الاقتصادية الأوروبية مشروعات عدة لتوفير مياه الري للمنطقة المحيطة ببحيرة تانا ولتوليد الكهرباء من البحيرات الواقعة جنوب غرب إثيوبيا، كما تقوم روسيا ببناء سد صغير على نهر البارو لري عشرة آلاف هكتار.

وتجري دول حوض النيل التسع ومنها مصر وإثيوبيا محادثات منذ ما يزيد على عشر سنين لتسوية الخلافات على اقتسام مياه النهر، إذ يعتبر بعض الدول أنه

تعرض للغبن في اتفاق سابق في شأن مياه النيل وقع عام ١٩٢٩. ويمنح الاتفاق الأصلي مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً تمثل نصيب الأسد من الكمية الإجمالية التي تتدفق في أثيوبيا.

ووقعت أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا اتفاقا جديدا في أيار / مايو ٢٠١٠ ووصفت مصر موضوع المياه بأنه قضية «أمن قومي». وفي حال انفصال جنوب السودان وتحوله إلى دولة منبع لوجود بحر الغزال، فإن هذا الوضع الجديد سيزيد في تعميق أزمة الاتفاقية الإطارية لدول منابع حوض نهر النيل وتداعياتها الخطيرة على تقسيم مياه النهر وحصة مصر من المياه، لا سيما في ظل تراجع الدور الإقليمي المصري في منطقة الشرق الأوسط، وإفريقيا، بعد أن تحولت مصر من دولة إقليمية فاعلة إلى دولة عادية عاجزة عن ممارسة النفوذ والقيادة.

وفي ظل اهتمام مصر بشأنها الداخلي، بعد اندلاع الثورة المصرية، وقعت بوروندي على اتفاقية تقاسم مياه النيل، مما يمهد الطريق لإقرارها وبالتالي لتجريد مصر من العديد من امتيازاتها في مياه النهر وأبرزها حق الفيتو في منع إقامة أي مشروع على النهر خارج أراضيها. وأعلن دانيال ميبوما، المتحدث الإقليمي باسم مبادرة حوض النيل، ومقرها في عنتيبي في كمبالا، «بعد التوقيع أنه بات من الممكن أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ»، مضيفا أنه وبموجب القانون الدولي الساري، كان لابد من أن توقع ست من الدول الأطراف على الاتفاقية.

وأثار توقيع بوروندي على الاتفاق حالة من القلق الشديد داخل مصر، ومن الواضح أن الجانب البوروندي استغل الأحداث الأخيرة في مصر للتعلل بأن هناك حالة فراغ في مصر جعلتهم يلجؤون إلى الطرف الآخر، ويبدو أن الحكومة البوروندية وجدت أن طريقها مع مصر أصبح مسدودا خلال الفترة المقبلة، وأنهم لن يحصلوا على المساعدات التي كانوا يحصلون عليها في الماضي، وبالتالي فإنهم وجدوا أن من مصلحتهم عدم الإبقاء على موقفهم الرافض للتوقيع على الاتفاقية الإطارية، واختاروا السير في جانب الدول الخمس الأخرى التي وقعت من قبل.

وقد أكدت وزارة الخارجية المصرية من جانبها على لسان السفيرة منى عمر مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الأفريقية أن الاتفاق الإطاري لدول حوض النيل، الذي وقعت عليه حتى الآن ٦ دول، وتعترض عليه مصر والسودان، غير ملزم لمصر لكونها ليست طرفاً بها، حتى لو حصل التصديق من جانب برلمانات هذه الدول ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ. وفي الخرطوم قال عضو الحكومة السودانية في مفاوضات مياه النيل والخبير الدولي د. أحمد المفتي لصحيفة «الشرق» القطرية أن توقيع بوروندي على اتفاق عنتيبي يُعدّ تطوراً كبيراً، وأن الأمر الآن أصبح مربوطاً بدخول الاتفاق إلى حيز التنفيذ، موضحاً أن الدول الست وقعت على الاتفاق وأنها لم تصدق عليه إلى الآن من برلماناتها[١].

إن المياه أخطر سلعة لها تأثير مباشر في الأمن القومي العربي. لذا سوف يفقد العرب قدراتهم الاستراتيجية إذا لم يعملوا على حماية رأسمالهم المائي (وهو محدود) من المطامع الدولية. فالأمن القومي العربي الشامل (وحتى الإقليمي) لن يكون ممكناً بمعزل عن الأمن المائي. وهذا يعني ضرورة وضع أو تطوير استراتيجية عربية مشتركة تقوم في حدها الأدنى على منع سرقة المياه العربية.

ضمن هذا السياق صدر مؤخراً عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام كتاب مهم تناول بالعرض والتقييم والتحليل والاستشراف مسألة "الأمن المائي في حوض النيل ..إشكاليات التنمية والاستقرار"،[٢] هو عبارة عن تجميع للبحوث المقدمة في الندوة التي نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في القاهرة في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١١، والتي شارك

---

(١) الخرطوم اعتبرته شكليا.. اتفاق عنتيبي يثير قلقا شديدا في مصر، صحيفة الشرق، ٢ آذار / مارس٢٠١١.

(٢) تحرير د. أيمن السيد عبد الوهاب، المشاركون في الندوة: د.أماني الطويل، د. أيمن شبانة، د.ضياء القوصى، د.فرج عبد الفتاح، د. محمد سالمان، د.هانىء رسلان، "الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار"، الناشر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢

فيها عدد كبير من الباحثين والخبراء والمتخصصين ، لبحث قضايا الأمن المائي في حوض النيل وإشكاليات التنمية والاستقرار.

وقد أجمع المشاركون علي أهمية التعاون بين دول حوض النيل، حيث قال الأستاذ أيمن السيد عبد الوهاب الخبير في مركز الأهرام والمشرف على المشروع إن اللحظة الحالية هي لحظة تفاوض، وكل طرف يتشدّد في مواقفه، ومن المهم كيف نقرأ المعلومات، مشيراً إلي أنه ليس صحيحاً ترديد ما تقوله دول الحوض من أن مصر تستحوذ علي ٨٧ % من حصيلة الحوض، وإنما الصحيح القول أنها تحصل علي ٤ % من كمية المياه التي تسقط علي الحوض، وأكد أهمية الربط بين الأمن المائي والأمن الإنساني، وقال: إنه يستبعد إمكانية حفر قناة جونجلي في إطار التطورات الحالية في السودان التي قد تقود إلي صراعات. وأوضح أن المفاوضات الحالية بين دول حوض النيل تواجه تعثراً شديداً، وأن مبادرة حوض النيل ستنتهي عام ٢٠١٢ بدون بديل لها، وقال إن المبادرة أمامها سيناريوهان فإما أن تتحول إلي مفوضية عليا لإدارة المشروعات، وقال إن موقف الدول المانحة سيكون حاسماً في هذا الأمر، أما السيناريو الثاني فهو إعادة إنتاج المبادرة بفكرة جديدة يمكن أن تجعل من المبادرة تمهيدا لمرحلة أخري من تنظيم التعاون المائي بين دول حوض النيل.

ومن جانبه قال الأستاذ هاني رسلان الخبير بمركز الأهرام إن هناك تنسيقاً مصرياً سودانياً مستمراً ومتواصلاً بشأن قضية المياه، وأن الموقف السوداني لعب أدواراً مفيدة ودعم مصر في مواجهة التوقيع المنفرد لبعض دول الحوض في عنتيبي، وأضاف أن السودان أعلن تجميد مشاركته لإضفاء قدر من القوة علي الموقف المصري، ولكنه أشار إلى أنه مقابل هذا الموقف الرسمي السوداني كانت هناك آراء علي المستوي الشعبي وفي الصحافة ترى أن السودان دولة ممر وليست دولة مصب، وترى كذلك أن السودان ليس طرفاً مع مصر، وأن مصالحها المائية تختلف عن مصالح مصر، وقال إن ذلك يعكس حساسية النخبة السودانية من مصر، وأوضح أن التطورات الحالية في السودان واحتمال انفصال الجنوب ستكون له انعكاسات علي قضية المياه.

وأكد الدكتور ضياء القوصي وكيل وزارة الري السابق وخبير المياه أن التوسع الأفقي في المشروعات التنموية القائمة علي المياه بمصر لم يعد مُمْكناً، وقال إنه في ظل الزيادة السكانية الهائلة وزيادة الطلب علي حصتنا المحدودة من المياه فإن الزراعة هي المرشحة لدفع الثمن، ولا سبيل أمامنا في مصر سوى تطوير التقنيات الزراعية والمركب المحصولي والتسويق.

ومن جانبه أعرب الدكتور أيمن شبانة المدرس المساعد في معهد البحوث والدراسات الإفريقية عن أمله أن يشكل الاهتمام البحثي والأكاديمي والشعبي ضغطاً علي المسئولين للتحرك بشكل إستراتيجي في قضية المياه، وقال: إنه من الصعب وضع معايير لتقسيم المياه في ضوء بيان المصالح والأطراف المشاركة في النهر، حيث ينظر كل بمعاييره الخاصة، وأضاف أنه لا يوجد معيار عادل، لكن يوجد معيار عملي وهو التقسيم بحسب الحاجة من وجهة نظره، بينما أكدت دول المنابع معيارين هما مساحة حوض نهر النيل داخل كل دولة وإسهام كل دولة في الموارد المائية للنيل، وأشار إلي مفهوم الميزان المائي الذي يوازن بين الموارد المتاحة واحتياجات كل دولة، وقال: إن دول المنابع لديها وفرة مائية وليست بحاجة إلي مشروعات لتخزين المياه، وما تحتاجه هذه الدول هو نقل المياه للمناطق القاحلة فيها في ظل موجات الجفاف، وأوضح أن ما استجد في هذه الدول هم الشركاء الخارجيون الصين وإيطاليا ودول الخليج وتركيا، وقال: إن الأكثر خطورة من مساعدتها في إقامة مشروعات مائية هو شراء أراض لاستخدامها في الزراعة وهو ما سيؤثر علي مصر والسودان، وأعرب عن قناعته بوجود دور إسرائيلي يقف خلف تحريض دول المنابع.

أما الدكتورة أماني الطويل الخبيرة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فقد أشارت إلي الدور الإسرائيلي في إفريقيا الذي قالت إنه موجود ومؤثر، وأضافت أن الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر كان مُحَفِزاً لكثير من الانقسامات وللعداء مع مصر، وأن هناك من يرى أنه دور لصيق بالوجود الأمريكي، وأشارت أيضاً إلي تعاظم الدور الصيني في دول حوض

النيل. ورأت الباحثة أن النفوذ الأمريكي ظل يتمدد في إفريقيا متخذا من الملف المائي محورا أساسيا منذ السبعينات، في سبيل عدة أهداف أبرزها التمهيد للنفوذ الإسرائيلي وخلق علاقات تعاون مع إثيوبيا في كافة المجالات، حيث حققت السياسة الأمريكية نجاحات في هذا المجال عززتها في الفترة الأخيرة بـــ "الحرب على الإرهاب"، إلا أن هذه السياسات تواجه اليوم تحديات أساسية تتمثل فيما يلي، وفقا للدكتورة أماني:

ا – الوجود الصيني في دول الحوض، وتمتعه بنفوذ حقيقي ناجم عن تركيز بكين على مساعدات الدول الإفريقية كمدخل مناسب للحصول على الموارد الإفريقية. وقد بدأت أمريكا تفقد مركزها كشريك تجاري أول للقارة الإفريقية لصالح الصين.

ب: تفاقم تكلفة التمويل المالي للوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا في ضوء إرهاق الموازنة العسكرية الأمريكية بسبب العراق وأفغانستان. ذلك أن إقامة المقرات الأمريكية "آفريكوم" تطلبت تمويلا قدره ٥ مليارات دولار. عكس موقف الصين القادر على التصرف بمرونة مالية كبيرة.

ج – الرفض الإفريقي للنفوذ الأمريكي، حيث رفضت أغلب الدول الإفريقية استضافة "آفريكوم" باستثناء ليبيريا.

وبالمقارنة برزت الصين كشريك موثوق لإفريقيا، حيث حقق التبادل التجاري نموا متسارعا بين الطرفين وصل إلى ١٠٦,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، وغطت المشروعات الاستثمارية الصينية ٤٩ دولة إفريقية، وبلغ حجم الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا ٥٥٠ مليون دولار أمريكي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ وتجاوزت نسبة الزيادة ٨٠ %. وترى الدكتورة أماني الطويل أن نجاح منتدى التعاون الصيني الإفريقي قد ساعد في تعزيز علاقات التعاون بين الطرفين حيث أتمت الصين إلغاء الديون الإفريقية ووسعت نطاق منتجات الإعفاءات من الرسوم الجمركية لبلدان القارة الإفريقية حتى يونيو ٢٠٠٩، كما قدمت الصين قروضا تفضيلية لدول إفريقيا لمساعدتها على إقامة أكثر من ٥٠ مشروعا.

الخاتمة

إذا كانت العوامل الداخلية السودانية شكلت السبب الرئيس فيما آلت إليه الأمور في السودان: تزايد مشاعر الظلم لدى الجنوبيين من جراء ما عايشه الجنوب من تهميش وافتقار للتنمية التي ترفع من مستواه الاجتماعي وعدم منح الجنوبيين ما يستحقون من الحقوق السياسية والاجتماعية التي تتناسب مع كونهم يشكلون نحو ربع سكان السودان، وحدوث انفصال الجنوب عقب الاستفتاء، فإن للأدوار الخارجية، ولا سيما الأميركية والإسرائيلية، نصيباً مهماً ومؤثراً على المسار السوداني، حيث نجحت الولايات المتحدة الأميركية في تطويع المنظمة الدولية لخدمة أغراضها الاستراتيجية إزاء السودان والمنطقة العربية ككل.

ومنذ بداية الحرب الأهلية، أبدت الولايات المتحدة الأميركية اهتماما بمشكلات جنوب السودان، ولا سيما من خلال المبشرين من الكنائس المسيحية الأميركية، الذين استغلوا حاجة الناس، وروجوا لفكرة غير صحيحة هي أن الحرب الأهلية تدور بين مسلمين معتدين من شمال السودان وضحايا مسيحيين من الجنوب. وقد استغلت الولايات المتحدة الأميركية في عهد إدارة الرئيس السابق جورج بوش أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتكريس هذه الفكرة المغلوطة من أساسها.. فقد ضغطت الكنائس على صانعي القرار في الولايات المتحدة للتحرك والتدخل في جنوب السودان ضد الحكومة السودانية.

يقيناً أن هناك في صفوف الأميركيين أيضا من يعرفون إن هذه الحرب لا تمثل أي صراع بين الإسلام والمسيحية في السودان. فجنوب السودان مليئ بخليط

من القبائل التي لا تعرف شيئا عن المسيحية ولا الإسلام، حيث أن الولاء القبلي أقوى من أي عامل آخر، في تلك المناطق.

وليس خافياً على أحد، أن الولايات المتحدة الأميركية تعمل على تقطيع أوصال السودان، وتفكيكه من الداخل، تمهيدا لتقسيمه إلى دويلات ما قبل الوطنية، دويلات تقوم على أساس العرق والدين والمذهب. وفي هذا السياق، ليس مستغربا أن يلمح أكثر من مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إلى إمكانية حل مشكلات دارفور بالطريقة نفسها التي عولجت بها مشكلة الجنوب، في إشارة إلى مبدأ تقرير المصير، وهو ما بدأ يردده متمردو دارفور هذه الأيام مع مطالب تقسيم الثروة والسلطة.

بعد أن تحقق الانفصال، وولادة الدولة الجديدة في الجنوب السوداني فإن هذا الإنجاز يتوافق مع مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي تحدثت عنه كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة من قلب إسرائيل أثناء الحرب الإسرائيلية علي لبنان صيف ٢٠٠٦، والذي يقوم على إعادة تقسيم المنطقة إلى دويلات أحادية الطائفة أو الإثنية، تخدم في المحصلة النهائية الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية بالمنطقة.

إن المصلحة الوطنية والقومية في السودان تقتضي أن يتجاوز شريكي الحكم لمخاطر الانفصال، الذي سيكون له صداه الداوي في كل إفريقيا والعالم أجمع، وإحلال الموضوعية والمرونة للوصول إلى حل جذري وديمقراطي لأزمات السودان. ويجمع المحللون العرب من إن انفصال الجنوب سيمزق السودان إلى دويلات وكانتونات قائمة على أسس عرقية وإثنية متحاربة. ولا شك أن نجاح هذا المخطط يخدم مصلحة إسرائيل بالدرجة الرئيسة. لأن عدوى الانفصال هذه ستنتقل إلى إقليم دارفور الذي سينفصل بدوره، وسيلحقه الإقليم الشرقي، ما يهدد بالعودة إلى حرب أهلية واسعة النطاق، حتى في الوقت الذي يسعى فيه زعماء العالم إلى وضع حد للعنف في إقليم دارفور.

ويظل خيار الوحدة في السودان، هو الخيار التاريخي الذي يخدم مصلحة الشعب السوداني بجميع مكوناته الدينية والإثنية، والطبقية، إذ لا يزال خيار الوحدة يحظى بتأييد قسم كبير من الأحزاب والحركات السياسية السودانية على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية.

ففي ظل الحصار الذي يعاني منه السودان بالضغط الامبريالي الاقتصادي السياسي والعسكري والتقني والثقافي من جهة، وبالتأخر التاريخي للشعب السوداني من جهة أُخرى، يعتبر خيار الوحدة القائمة على أسس ديمقراطية، وعلى فصل الدين عن الدولة، ومن أجل بناء دولة الحق والقانون - رغم ما يحمله هذا المشروع من تناقضات وتعارضات الواقع السوداني - رافعة نهوض اقتصادية وسياسي مهمة، قوامها توظيف إمكانات البلاد في الشمال والجنوب معاً عبر زيادة صادرات النفط، وتقسيم الواردات النفطية بشكل عادل، لتحقيق التكامل الاقتصادي والتطور المستقل الاقتصادي والسياسي لليسودان الموحد، والخروج من بوتقة التخلف والتبعية.

ففي السودان، هناك بقاع متخلفة تبدو وكأنها خارج سياق التاريخ العربي والعالمي الحديث، وبقاع أكثر تقدماً من الجميع، ولكن هذا التطور اللامتكافئ الاقتصادي والاجتماعي على صعيد وجود مراكز مدينية متقدمة، تليها مراكز ريفية وقبلية متخلفة في الجنوب، الخاضع بدوره لقانون مطلق للتطور التاريخي على الصعيد العالمي، وداخل كل قطر عربي، لم يمنع من بناء الوحدة أي اتحاد الشمال والجنوب.

لأن الذي يحكم عملية الوحدة كلها، ليس التفاوت في النمط الاقتصادي والحضاري بين الخرطوم المركز المتقدم المتسم بسيادة المظاهر «الحداثوية»، وتوقها «للعصرنة» في حين أنها ليست الجنوب كله، والشمال الذي تسود فيه الأيديولوجية التقليدية، وإنما المطامح والمصالح البعيدة المدى لمختلف فئات الشعب السوداني.

ما الذي يمنع المجتمع السوداني أن يتطور في الاتجاه الذي سار فيه المجتمع المصري على سبيل المثال. فالنزعة التقليدية «القبلية» والنزعة الليبرالية تتعايشان معاً، وتتقاسمان السودان كله بشماله وجنوبه، وحتى الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة «المؤتمر» و«حزب الأمة» و«الحركة الشعبية»، بصرف النظر عن أيديولوجياتها، وأساليب عملها، تعتبر صيغة متوسطة بين الحزب الحديث والتجمع القبلي، «وتشكل نوعاً من التوازن على الصعيد الداخلي»، إذ أن هناك تعارضاً بين وعيها الذاتي، وبين حقيقتها الواقعية، التي لا تعكس البنية السياسية الفوقية الحديثة.

بعيداً كل البعد عن الإيغال في النزعة الإطلاقية والقدسية للوحدة، فإن النظرة الواقعية إلى انطلاق العنف والعنف المضاد الذي وضع السودان في حالة حرب أهلية دائمة، تقودنا إلى القول بأن عدم تكون حركة قومية ديموقراطية حديثة وعقلانية تكون تعبيراً عن عملية وحدوية تاريخية، وتجسيداً واقعياً يتحقق في سيرورته بناء مجتمع مدني حديث يتسع ويشمل جميع القوى والأحزاب السياسية والتيارات الفكرية المتمحورة حول حل مسألة الوحدة السودانية حلا ديموقراطياً، شكل إخفاقاً تاريخياً عادلاً لمشروع الوحدة السودانية، وعامل انفجار قاد إلى الانفصال بين الجنوب والشمال.

إن الوحدة في السودان مفهومة فهماً جدلياً سياسياً وتاريخياً لا تتحقق إلا على قاعدة احترام فلسفة التعدد، والاختلاف، والتعارض بين الأفراد والجماعات، والطبقات الاجتماعية داخل المجتمع السوداني، وعدم إنكار التعارضات الاجتماعية الملازمة لها، ولاسيما الصراع الاجتماعي والسياسي، مثلما لا يجوز إقصاء التعبير الثقافي والسياسي والإيديولوجي لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية.



القسم الثاني

الصومال ملعب المصالح الإقليمية والدولية


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل العاشر

الحرب الأثيوبية في الصومال والسيطرة الأميركية على القرن الإفريقي

١ - أسباب قادت إلى انهيار الدولة الصومالية:

الصومال بلد مترامي الأطراف تبلغ مساحته حوالي ٦٠٠ ألف كم مربع، ويمتلك أكبر ساحل على المحيط الهندي. وتعتبر السيطرة على الصومال السيطرة على البحر الأحمر وخليج عدن ومداخل الخليج العربي وصولاً إلى باب المندب، أي أن شرايين النفط تكون في القبضة الأميركية، وثروته الطبيعية كاليورانيوم والغاز الطبيعي والنفط الذي يتواجد بكميات تجارية كبيرة، والنحاس والقصدير والملح والثروة البحرية الهائلة. أما الطابع المميز لهذا البلد الذي انضم إلى المجموعة العربية من خلال جامعة الدول العربية، اعتماد اقتصاده على تربية وتصدير الماشية، فليس غريباً أن تعني كلمة الصومال باللغة المحلية "اذهب واحلب". ولكون اقتصاده ضعيفاً فإن إجمالي متوسط دخل الفرد السنوي لا يتجاوز ٦٠٠ دولار.

وفي فترة انعدام الدولة زادت الأوضاع المحلية تردياً فلم تتح الظروف فرص التعليم إلا لـــ ١٠% من الطلبة والبالغ إجمالهم مليون طالب حيث لم يعد من وجود للمدارس الرسمية ليلتحقوا بها، بل حل محلها التعليم الأهلي وأقساطه الشهرية ١٠ دولارات، عجز عن سدادها العديد من الفقراء وضحايا

الحروب، والأيتام، وراحت هجرة الكفاءات العلمية تزداد إلى الخارج بشتى اختصاصاتهم فلم يبق في العاصمة "مقديشو" سوى١٢٠ طبيباً من أصل ٩٦٠ مجمل الأطباء في الصومال.

ومنذ القرن التاسع عشر حتى استقلال الصومال في ١ تموز ١٩٦٠ كانت كل الأراضي الصومالية تحت احتلال أثيوبيا والدول الاستعمارية الأوروبية. ومرت عمليات تقسيم الصومال بمرحلتين رئيسيتين، تمت الأولى في بداية ستينات القرن الماضي، واستكملت الثانية في العقد الأخير من القرن ذاته! فبعد أن سقطت تحت الاحتلال البريطاني، أرغمت مصر على التخلي عن وجودها في الصومال الذي كان جزءاً من الدولة المصرية حتى عام ١٨٨٤، وذلك قبل أن تسارع بريطانيا الى إقامة ما عرف بالصومال البريطاني في عام ١٨٨٧. وكانت فرنسا قضمت قبل ذلك بثلاثة أعوام ما عرف بالصومال الفرنسي، وذلك بالتوازي مع قيام إيطاليا بالحصول على نصيبها من الكعكة الصومالية في الجنوب. في الوقت ذاته، منحت الدول الأوروبية الثلاث الحق لأثيوبيا في السيطرة على الصومال الغربي (أوغادين) الذي بات يعرف باسم الصومال الحبشي، ناهيك عن اقتطاع بريطانيا الإقليم الجنوبي الغربي من الصومال وضمه إلى مستعمراتها في كينيا ليكون بذلك الإقليم الشمالي الشرقي لتلك الدولة الأفريقية.

عندما احتلّت بريطانيا العظمى هذه المنطقة من شمال الصومال في نهاية القرن التاسع عشر، حين كانت واثقة من نفسها وعمليّة، لم يكن لها سوى هدفَين: حرمان الفرنسيين من الوصول إلى منفذٍ استراتيجيّ على البحر الأحمر وتأمين تموينٍ غير مكلف لمستعمرتها القريبة، عدن، القائمة في منطقةٍ صحراوية. البريطانيون غير المهتمّين بتثمير احتلالهم قد اكتفوا حينها بإدارةٍ بالحدّ الأدنى، فلم يتدخّلوا كثيراً في شؤون الإدارة المحليّة للسكّان وفي آلياتها الفعّالة لحلّ النزاعات بين الرعوية (الهامّة والأساسية في بيئة البدو الرحّل).

إلى الجنوب، اتخذ الاستعمار الإيطالي شكلاً مختلفاً تماماً. فإيطاليا التي توحّدت في مؤتمر برلين عام ١٨٨٤، كانت تسعى بشغفٍ إلى تأكيد وجودها

للتعويض عن تأخّرها السياسي والاقتصادي قياساً على سائر بلدان أوروبا الغربية. فمطامعها الاستعمارية لم تكن استراتجية أو اقتصادية، بل لاكتساب مجدٍ استعاضيّ مع تأمين قيام مستوطناتٍ بشرية قادرة على احتواء النزف الديموغرافي الذي كانت تشكو منه (نحو الولايات المتحدة والأرجنتين على وجه الخصوص). ولم تحدّ الفاشية من هذه النزعة، بل حوّلت الظاهرة الكولونيالية الإيطالية إلى دراما نفسية تعويضيّة ستؤدّي في عشرينات القرن العشرين إلى وقوع مجازرٍ حقيقيّة وتدمير كافّة آليات الانضباط الاجتماعي المحليّة المتوارثة(١).

وعندما حان وقت جني ثمار الكفاح ضد الاستعمار، أصرت القوى الأوروبية الكبرى على عدم السماح لهذا الكيان الأفريقي - العربي الذي يسيطر على مساحة شاسعة، تمتلئ بالثروات، ويسيطر على موقع استراتيجي تحت البطن الطرية للشرق الأوسط أن يستقل بكامل أطرافه، وإنما أن يبقى كسيحا مقطع الأوصال. فكان أن منح الاستعمار الاستقلال لكل من الصومال الإيطالي والبريطاني في أول تموز (يوليو) عام ١٩٦٠، وذلك من دون الصومال الفرنسي الذي منحته باريس الاستقلال في ٢٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧ ليحمل اسم جيبوتي، ولتمنح أثيوبيا رسميا الصومال الغربي (أوغادين)، ويتم إهداء كينيا الإقليم الجنوبي الغربي.

وكانت دول الجوار الجغرافي للصومال قلقة من يقظة شعور قومي أو ديني صومالي قد يدفع بالصومال إلى فتح جبهة مع إثيوبيا وكينيا لاستكمال تجسيد وطن "الصومال الكبير" - الذي ترمز إليه النجمة الخماسية في العلم الصومالي - بتحرير الأقاليم الصومالية خارج حدود الدولة عشية استقلالها عام ١٩٦٠. فقد تأسست إثيوبيا وكينيا على حساب وحدة الصومال؛ فإثيوبيا استأثرت بإقليم أوغادين الذي يمثل حاليًا الإقليم الخامس من الدولة الإثيوبية، في حين ضمت كينيا ما يُعرف بإقليم "الحدود الشمالية" والذي يقطنه نحو مليونين من الصوماليين.

---

(١) جيرار برونييه، أرض الصومال، استثناءٌ في إفريقيا، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٠.

بقي الشعب الصومالي موحّداً ثقافيّاً بالرغم من التجزئة الاستعمارية. فكان الاستقلال هو الذي سيفتح في نظره الطريق إلى إعادة الوحدة. حتّى أنّ فكرة "الصومال الكبير" قد تحولّت مشروعاً وطنياً مركزيّاً أفضى إلى توحيد المستعمرتَين تحت سلطة أوّل حكومةٍ صوماليّةٍ حرّةٍ في العام ١٩٦٠. ولكن الأمر لم يمنع من حدوث توتّرٍ كبيرٍ مع منظمة الوحدة الإفريقية عند تأسيسها في العام ١٩٦٣؛ بما أنّ الأخيرة كانت تطالب باحترام الحدود المتوارثة عن الاستعمار[١].

أ- تفجر الصراع الأثيوبي – الصومالي:

يعتبر الكثيرون أن جذور الأزمة الصومالية تعود لهزيمة سياد بري عام ١٩٧٨ في الحرب الصومالية الثانية التي خاضها ضد إثيوبيا لاستعادة إقليم أوغادين، أي أنها تعود لمحاولة الصومال استعادة حدوده، وبذلك بدأ العد التنازلي لنهاية حكم بري، وبسعي خاص من إثيوبيا التي عملت على تسليح وتدريب الجماعات القبلية المختلفة للإطاحة بالحكم[٢].

في تموز ١٩٧٧، قامت جبهة تحرير الصومال الغربي بمساعدة من القوات الصومالية النظامية بغزو أوغادين، وأعادت الاستيلاء على حوالي٩٠% من الإقليم في نهاية هجومها ضد أثيوبيا. وينظر الصوماليون إلى الحكم الأثيوبي على أوغادين بوصفه حكماً استعمارياً.

ولذلك فالصراع الصومالي - الأثيوبي ليس صراعاً على الحدود بين دولتين، ولا هو قضية تتعلق بأقلية عرقية صومالية، إنه بالأحرى نضال ضد أثيوبيا الإمبريالية التي استولت على أوغادين نتيجة مشاركتها المباشرة في التقسيم

---

(١) أشار ميثاق منظّمة الوحدة الإفريقية في ثلاثة أمكنة إلى ضرورة احترام حدود الدول المنبثقة من الاستعمار. لكنّ الصومال المستقلّ كان يطمح لضمّ، إضافةً إلى المستعمرات البريطانية والإيطالية، الساحل الفرنسي للصوماليين (دجيبوتي الحالية) ومقاطعة أوغادين الإثيوبية وكذلك "إقليم الحدود الشمالية" الكيني، وكلّها مأهولة بالصوماليين.

(٢) جوهر الأزمة الصومالية وتحديات المصالحة، المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.

الاستعماري للمنطقة. من هنا بدأت جبهة تحرير الصومال الغربي نشاطاتها ضد أثيوبيا بعد عام ١٩٦١ وبدعم من الصومال(١).

وظل حلم التوحد لكل الأراضي الصومالية حاضرا في الوعي الجمعي الصومالي، وهو الأمر الذي أفرز - ضمن ما أفرز - حربا ضروساً بين نظام ديكتاتور الصومال السابق سياد بري، وديكتاتور أثيوبيا السابق منغستو هايلا ماريام عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، وذلك في محاولة من مقديشو لاستعادة سيادتها على ما اقتطع منها لحساب أديس أبابا.

مع هزيمة زياد برّي في عام ١٩٧٨ في الحرب الصومالية الثانية التي خاضها ضد إثيوبيا لاستعادة إقليم أوغادين، بدأ العدّ العكسي لنهاية حكمه، ولاسيما مع بداية إثيوبيا على تسليح وتدريب الجماعات القبلية المختلفة للإطاحة بحكمه.فقد دعمت إثيوبيا العديد من الحركات كتلك التي تأسست في الشمال، منها الحركة الوطنية الصومالية التي أسستها قبيلة إسحق عام ١٩٨٠، ثم الجبهة القومية الصومالية المشكَّلة من قبائل الماجرتين والأوجادين، والمؤتمر الصومالي الموحَّد المؤلَّف أساسًا من قبيلة الهُوية عام ١٩٨٩، كما وقع في العام عينه تمرد المناطق الجنوبية بزعامة قبيلة هرتي والتي حصلت على مؤازرة كينيا بالإضافة إلى إثيوبيا.

وجعل هذا كله الصومال في حالة تضرر مستمرة من جواره الذي قامت بعض سياساته على تفكيك وحدة الصومال الداخلية، والذي بدأ بتشجيع التمرد على نظام بري وإغراقه بالأسلحة، واستمر حتى الآن باتباع هذه الدول إستراتيجية إلهاء الصوماليين بالنزاعات التي لا تكاد تنتهي حتى تبدأ من جديد(٢).

---

(١) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي –الإسرائيلي - التنافس بين استراتيجيتين - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى آب / أغسطس ١٩٨٤، (ص١٥١).

(٢) جوهر الأزمة الصومالية وتحديات المصالحة، مصدر سابق.

والغريب وغير المسبوق في هذه الحرب - التي دارت رحاها أثناء ذروة سياسة الاستقطاب التي ميزت تلك الفترة من الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن - أن كلا من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نحيا خلافاتهما العقائدية جانبا ليقفا وراء النظام الماركسي السابق في أثيوبيا وضد الصومال! وإذا كانت الولايات المتحدة وقفت في تلك الفترة داعمة لأثيوبيا بعدم دعمها الصومال، فإنها باركت تحالف الكيان الصهيوني مع الاتحاد السوفياتي في دعمهما لأديس أبابا. إلا أن علامات الدهشة لا تتوقف عند هذا الحد من التحالف الذي جمع بين الأضداد في حرب أوغادين، حيث انضم لهذا التحالف المعادي للصومال اليمنيون الجنوبيون الذين هم أقرب الأشقاء العرب للصوماليين، مدفوعين في ذلك الوقت بانتمائهم الأيديولوجي الشيوعي، إضافة إلى الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين! وأدى هذا التحالف غير المسبوق إلى هزيمة قاسية للصومال، إلا أن الهزيمة لم تكن تكفي، وهو ما يقودنا إلى مزيد من تحرير المعاني المسكونة في ما ورد وما لم يرد على لسان زيناوي![١].

ب - تدفق اللاجئين:

في عام ١٩٧٧،حاول الرئيس الراحل محمد زياد برّي استعادة إقليم أوغادين من إثيوبيا بواسطة الحرب،كحجرٍ أوّل في بناء حلم "الصومال الكبير". فانتهت الحرب بهزيمةٍ قضت على المشروع الوطني الكبير، وبثّت الفرقة والنزاعات بين القبائل الصومالية بحثاً عن كبش محرقة، ودفعت سياد بري إلى تحميل ثمن الهزيمة لقبائل الشمال (المقيمة في أرض الصومال البريطانية السابقة).

مع تدفق أكثر من مليون لاجئ صومالي إلى الصومال من جراء الحرب، قرّر سياد بري توطينهم في الشمال وتسليحهم. ولم يكتفِ بإعطائهم صلاحيات إدارية موسّعة، بل تغاضى بطيبة خاطرٍ عن أعمال النهب العاديّة التي كانوا

(١) يحيى غانم، نظرة الى الدور الاثيوبي في الصومال في جلسة مع ميليس زيناوي، صحيفة الحياة - ٢٦/٠١/٠٧//.

يقومون بها. وهكذا حصل تشرذم القبائل - الذي طالما تجاهل الصوماليون خطره - بمباركة ديكتاتورية سياد بري. فبما أنّ مشروع "الصومال الكبير" قد فشل، شجّعت السلطة بعض القبائل على الهيمنة على غيرها ليعيد ترسيم الجبهة بين الشمال والجنوب الموروثة من الثقافة الاستعمارية.

في العام ١٩٨١، تمرّد الشمال مفتتحاً بذلك عقداً من الحروب الأهلية، تناوب خلالها كلّ المقصين من السلطة على الوقوف في وجه الديكتاتورية. فانهار النظام في العام ١٩٩١، وانهارت معه الدولة الصومالية: إذ لم ينجح أيّ تحالفٍ قبليّ في صياغة نظامٍ جديد من خلال تحالفاتٍ بنّاءة.

استفاد الشمال من الأمر لإعلان استقلاله وللخروج من الصراع بين الإخوة الذي غرق فيه "الصومال الإيطالي" السابق. وإذ تميّزت السنوات الأولى بالفوضى، فقد تمكّن المجلس القبلي ("الشير") في بوراما من تزويد البلاد بمؤسساتٍ تمثيلية جديّة أمّنت لها أسساً ديموقراطية.

وفي حين توصّلت "أرض الصومال" المنبعثة من جديد وبسرعة إلى توازنٍ داخليّ، كان الجنوب يغرق في الفوضى. فبين ١٩٩٢ و١٩٩٥، وبدفعٍ من الولايات المتحدة، قرّر "المجتمع الدولي" احتلالاً واسعاً للجنوب الصومالي: فكانت عملية "استعادة الأمل Restore Hope". لكن بدل تأمين هذا "الأمل" فإن الــ٣٥ ألف جنديّ المنتمين إلى أكثر من ثلاثين جيشٍ (بكلفة ٥ مليارات دولار) لم يحقّقوا... أيّ شيء، ورُحّلوا بعد عامين ونصف العام[١]. هكذا إضافةً إلى ما أصابه من وهنٍ بسبب التدخّل الخارجي، بات الصومال يعاني أيضاً من نزاعات داخليّة. فمن ١٩٩٢ إلى اليوم، يمكن إحصاء ١٤ محاولةٍ لإعادة تكوين حكومة. مع عددٍ مماثل من الإخفاقات.

هنا لعب الإرث الاستعماري دوراً حاسماً: ففي الشمال، دمجت "أرض الصومال" الآليات القبليّة القديمة لإدارة النزاعات في "القانون العام" البريطاني

---

(١) فيليب ليماري: "الأساطيل الغربيّة في مواجهة القراصنة الصوماليين"، مجلة لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وصولاً إلى نوعٍ من الديموقراطية الفريدة. أمّا في الجنوب، حيث قضى الاستعمار الإيطالي على الميراث الصومالي الخاصّ، وحيث لم تقدّم الفاشية أيّ مساهمةٍ سياسيّة أو قانونيّة عملانية، حالت الظاهرة القبليّة المتفلّتة دون بروز أيّ شكلٍ من أشكال الحكم، ولو تسلطياً[1].

ج-غياب الدولة في الصومال:

يمثل الصومال حالة فريدة من نوعه في العالم، حيث يعيش مأساة حقيقية بكل المقاييس، فالحرب الأهلية تفتك به منذ أكثر من عقدين من الزمان في ظل انهيار الدولة وغياب حكومة مركزية تسيطر على البلاد، بعد الإطاحة بنظام الرئيس سياد بري من خلال ثورة شعبية في عام ١٩٩١ والذي حكم البلاد لأكثر من ١٢ عاما. وبعد سقوط نظام الديكتاتور منغستو في عام ١٩٩١ وتولى زيناوي مقاليد الحكم، كان لابد من تعامل جديد مع المشكلة المزمنة لإقليم أوغادين. وهو ما تم من خلال منح الجزء الصومالي في أثيوبيا (أوغادين) حق تقرير المصير في الدستور مع حظر نشاط جبهة تحرير أوغادين، وبالتالي تعطيل هذا الحق عمليا، على العكس مما حدث في حالة استقلال أسياسي أفورقي بإريتريا، وذلك بسبب قرابة الدم والدين والكفاح المشترك التي ربطت بين زيناوي وأفورقي. فإقليم أوغادين هو خط أحمر دونه الموت للأثيوبيين.

منذ انهيار مؤسسات الدولة في الصومال في عام ١٩٩١ بعد الإطاحة بنظام سياد بري، تعيش البلاد واقعياً بلا حكومة مركزية تحكمها، فلا يوجد جيش نظامي يدافع عن الدولة أو جهاز شرطة لفرض القانون ما أدى إلى انتشار الجريمة وأعمال النهب، كما لا توجد مؤسسات اقتصادية لتنمية البلاد أو مواجهة الفقر والمجاعة، وقد راح ضحية الحرب الأهلية خلال تلك الفترة أكثر من ٥٠٠ ألف شخص إضافة إلى أكثر من مليون لاجئ صومالي في الدول المجاورة وفي العالم

---

(١) جيرار برونييه، أرض الصومال، استثناءٌ في إفريقيا، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٠.

كله. ويعيش السكان أوْضاعاً معيشية قاسية، وقد شهدت الفترة الماضية وعلى مدى عقدين ثلاث عشرة محاولة لتنصيب حكومة وبرلمان من خلال جولات المفاوضات المتعددة في مصر وليبيا وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا، لكن هذه الحكومات كانت على الورق فقط، وانهارت جميعها نتيجة للتنازع بين الفصائل الصومالية على السلطة وتشابك دور الأطراف الخارجية خاصة إثيوبيا، التي دعمت فصائل بعينها حليفة لها وذلك لتحقيق مآربها في البلاد، وبقي الصومال على أرض الواقع خاضعاً لحكم الفصائل والمليشيات التي أقامت الحواجز لفرض الأتاوات وانتشر مقاتلوها في المناطق التي تسيطر عليها خاصة العاصمة مقديشو، إضافة لذلك شهدت تلك الفترة استقلال جمهورية أرض الصومال وجمهورية بلاد بونت.

وقد شهدت جهود المصالحة تطورا إيجابيا، فبعد ٤١ جولة من محادثات السلام التي استضافتها كينيا وبرعاية الاتحاد الإفريقي، وقع السياسيون وقادة الحرب الرئيسيون في البلاد في ٢٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤ على اتفاق سلام يقضي بإقامة برلمان وطني جديد يقوم بدوره بانتخاب رئيس للبلاد معترف به، ونص الاتفاق على أن يتكون البرلمان الجديد من ٢٧٥ عضواً، وأن يقوم قادة الحرب والشيوخ المحليون باختيار أعضاء البرلمان. وفي ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٤ تم تشكيل البرلمان الجديد الذي انتخب بالإجماع عبد الله يوسف رئيساً للبلاد، واستمرت الحكومة الجديدة في كينيا حوالي عام بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في الصومال، وبرغم عودتها أخيراً إلى الصومال إلا أنها غير قادرة حتى الآن على العودة للعاصمة مقديشو ولا تسيطر إلا على قسم بسيط من البلاد، وتتخذ من "بيدوا" شمال العاصمة مقرا لها، والحكومة منقسمة على نفسها وتبدو عاجزة عن إرساء النظام حيث لا يزال العديد من أمراء الحرب يعادونها برغم أن عددا منهم وزراء في تلك الحكومة.

ولا شك في أن الحكومة الانتقالية التي كانت تتمركز بالقرب من العاصمة واجهت تحديات ضخمة للخروج بالبلاد من الوضع الحالي، أهمها نقص الموارد المالية لإعادة بناء مؤسسات الدولة التي انهارت بالكامل نتيجة للحرب الأهلية،

وأهمها بناء أجهزة الجيش والشرطة للدفاع عن البلاد ووقف التدخلات الخارجية وحماية الأمن الداخلي، وكذلك أجهزة الإدارة المدنية، أيضا إعادة بناء الاقتصاد ونزع أسلحة المليشيات.

فالحكومة الفيدرالية الانتقالية القائمة منذ ٢٠٠٤ المعترف بها دولياً، لا تسيطر سوى على مجموعةٍ من المباني وسط العاصمة مقديشيو. حتّى أنّ هذا ليس أكيداً: إذ ينجح في هذه السيطرة عليها بفضل دعم ٦ آلاف جنديٍّ من بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM). وتواجه هذه الحكومة، إضافةً إلى نزاعات الأشخاص داخلها وفضائح الفساد، تمرّداً إسلامياً أقدم في تموز/يوليو ٢٠١٠ على تدبير اعتداءاتٍ دموية في كمبالا (عاصمة أوغندا) بغرض تصعيد الأزمة الدولية. والواقع أن النزعة الوطنية الأكثر نفوذاً في البلاد من التوجّه الإسلامي، توفّر لمتمرّدي "حركة الشباب المجاهدين" فرصةً لبلورة نوعٍ من التوافق الوطنيّ حول فكرة "المقاومة"، وبالتالي لتجاوز التحفّظات الناجمة عن تطرّفهم الدينيّ"[1].

٢ - اتحاد المحاكم الإسلامية يهزم أمراء الحرب في الصومال:

ظاهرة المحاكم الشرعية في الصومال جاءت نتاجاً طبيعياً لثقافة الحرب الأهلية واستتباعاتها الباهظة على الأرض. ونشأت فكرة المحاكم عطفاً على اليأس المُستبد والحيرة القاتلة التي عاناها الصوماليون بنتيجة غياب النظام والقانون، وفي مثل تلك الحالة كان من الطبيعي أن يبحث الناس عن خلاص مما هم فيه من مظالم وقهر واعتداءات، فجاءت الفكرة تلقائية بسيطة وواضحة المعالم والأهداف: يتم إنشاء محاكم شرعية تأخذ بالشريعة الإسلامية، ويسهم في تفعيل هذه المحاكم كل مقتدر على التمويل وكل عارف بفقه الشريعة، ويكون الهدف منها حماية الناس من شرور ميليشيات زعماء الحرب الذين استباحوا الأرض والإنسان.

وهكذا سارت التجربة بداية بإنشاء محكمة شرعية في العاصمة مقديشيو، وسرعان ما انتشرت التجربة لتشمل ١١ محكمة في العاصمة حيث أسهمت في

---

(١) المصدر السابق عينه.

تلك التجربة المرجعيات الدينية والقبلية والمالية بصورة واضحة، وكان من الطبيعي أن يحدث صدام مؤكد بين المحاكم ومنطق أمراء الحرب، وكان من الطبيعي أيضاً أن تتحول يافطات المحاكم المعلنة بوصفها مجالس تحكيم وإنصاف للناس إلى مضامين أخرى أشمل، فقد بدت تجربة المحاكم تنزاح إلى فضاءات جديدة سواء من حيث العمل المالي والتنظيمي أو من حيث التعليم والدعوة في المساجد، وكان من مآثر المحاكم المشهودة العمل عل نشر التعريب ردّاً على التعليم الأجنبي الموازي الذي بدأ يطل برأسه مجدداً في ظروف الحرب الأهلية وغياب مؤسسة تربوية تنظم العملية التعليمية.

ولم تبرز "المحاكم" التي تبلورت منتصف التسعينيات نظاماً قضائياً قبلياً، سوى في شباط (فبراير) ٢٠٠٦، حين أعلنت ١١ "محكمة"، تنتمي عشر منها إلى قبيلة "الهويي" المتمركزة في مقديشو، تشكيل تحالف لطرد ميليشيات ثمانية من زعماء الحرب انضووا في كيان آخر تدعمه واشنطن حمل اسم "تحالف إرساء السلم ومناهضة الإرهاب". وقرر الإسلاميون إنهاء سيطرة زعماء الحرب على العاصمة التي فرضوا على سكانها أتاوات وروعوهم منذ سقط نظام الدكتاتور محمد سياد بري قبل ١٥ عاماً.

وبعد أربعة أشهر من المعارك العنيفة بين قوات "المحاكم الشرعية" والجبهة المسلحة الجديدة المتشكلة من أمراء الحرب، التي أطلقت على نفسها اسم "التحالف لمكافحة الإرهاب واستعادة السلام"، والتي خلفت ما يقارب ٤٠٠ قتيلا و٢٠٠٠ جريحا، أعلنت مليشيات المحاكم الإسلامية سيطرتها على العاصمة مقديشيو في حزيران ٢٠٠٦، وسيطرت على مدينة جوهرة حيث تتواجه على مشارفها قوات تابعة للمحاكم الإسلامية وأخرى تابعة لمليشيات أمراء الحرب.

"التحالف لمكافحة الإرهاب واستعادة السلام" المدعوم من واشنطن، خسر معركة مقديشيو، على الرغم من ملايين الدولارات التي دفعتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لأمراء الحرب. بيد أن حسابات الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تقوم على "تنظيف مقديشيو من الإسلاميين لبضعة ملايين من

الدولارات" حسب شهادة خبير من المنطقة، منيت بإخفاق حقيقي. وشهد مطلع حزيران / يونيو ٢٠٠٦ إعلان رئيس المحاكم الإسلامية الشيخ شريف شيخ أحمد طرد زعماء الفصائل المسلحة وميليشياتهم من مقديشيو وسيطرة ميليشياته على كل أنحاء العاصمة، بشطريها الشمالي والجنوبي، وهو الأمر الذي لم يتح لأي من الفصائل المسلحة منفردة أو مجتمعة طيلة سنوات الحرب الأهلية الـــ١٥ الماضية.

وصار الشيخ شريف، سيد إقليم بنادر(تقع ضمنه مقديشيو) الأوحد. لكن الجديد في تلك المعارك الطاحنة أنها مثلت حرباً بالوكالة لحساب أطراف خارجية، فتحالف أمراء الحرب تدعمه الولايات المتحدة في إطار حربها على الإرهاب، حيث تتهم واشنطن أنصار المحاكم الشرعية وعددها ٢١ بأنها تضم عناصر إسلامية متشددة ترتبط بتنظيم القاعدة.

وقد تم تأسيس اتحاد المحاكم الإسلامية عام ١٩٩٤ من أجل حماية المحاكم، ومن يومها ظل هو الجهة الوحيدة التي تستحوذ على ثقة الصوماليين بعد الخراب الذي حل بالبلاد وسقوط كل المؤسسات الشرعية والرسمية، وهو عبارة عن أجهزة أمنية وقضائية أسهمت إلى حد كبير في إعادة الأمن إلى أجزاء كبيرة من العاصمة وبسط السلم وتحكيم الشريعة.

وفي غياب القوى الأمنية بالبلاد استعانت هذه المحاكم بمليشيات مسلحة ورفضت نفوذ زعماء الحرب المتنافسين الذين كانوا يسيطرون على أجزاء كبيرة من العاصمة. وقد دعمت الولايات المتحدة إنشاء "تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب" في فبراير/ شباط ٢٠٠٦ لوقف نفوذ المحاكم الإسلامية، وقدمت له الدعم المالي والأسلحة، بل أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس صراحة أن بلادها "ستعمل مع العناصر التي تساعدنا على القضاء على القاعدة ومنع تحول الصومال إلى ملاذ آمن للإرهابيين ونحن نفعل ذلك لحماية أميركا". وبعبارة أخرى فإن الصومال أضحى أحد ضحايا الحرب الأميركية على الإرهاب التي راحت تشنها بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول، وأنها، أي واشنطن، إذا كانت تدخلت بصورة مباشرة واستخدمت القوة المسلحة في أفغانستان والعراق لإسقاط

نظامي الحكم فيهما وما ترتب على ذلك من انتشار العنف والإرهاب، فإنها تتدخل بصورة غير مباشرة في دول أخرى ومنها الصومال لتحقيق أهدافها.

غير أن تداعيات ذلك التدخل تكون أكثر سلبية على الشعب الصومالي وعلى جهود تحقيق المصالحة، لا سيما في ظل انتشار الفوضى ووجود البيئة الداخلية المهيأة. وبالطبع لا تنسى واشنطن الخروج المهين لقواتها من الصومال في عام ١٩٩٢ بعد قيام المقاتلين الصوماليين بسحل جثث الجنود الأميركيين في شوارع مقديشو في إطار مهمة حفظ السلام للأمم المتحدة "ينصوم"، وتهدف واشنطن إلى الانتقام وتلجأ إلى أسلوب الحرب بالوكالة لا سيما بعد فشل تدخلها المسلح المباشر في العراق وأفغانستان.

وبالمقابل، فإن ميلشيات المحاكم الإسلامية تلقت دعماً مالياً مهماً من رجال الأعمال الصوماليين ومن منظمات أصيلة من البلدان العربية، وكذلك الأسلحة. وقد استفادت أيضاً من التجربة العسكرية للجهاديين الأجانب والضباط الكبار القدامي الذين كانوا يعملون في جيش زياد بري، الرئيس الذي تمت إزاحته من السلطة في عام ١٩٩١.

ومن المعلوم تاريخياً أن ميليشيات المحاكم الإسلامية لم تظهر سابقاً في أي من محاولات المصالحة الوطنية الـــ ١٤ والتي نجح آخرها في تعيين برلمان وتشكيل حكومة وانتخاب رئيس جديد للبلاد، لكن أي من هذه المؤسسات لم تجرؤ على دخول العاصمة مقديشيو بسبب سيطرة أمراء الحرب، كل على حي من أحيائها. وظلت الحكومة على مسافة ٢٣٠ كيلومترا من جنوب العاصمة، في مدينة بيداوة، حيث مقرها المؤقت.

ولم تنجح فصائل المعارضة في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، إذ شهدت البلاد بعد سقوط نظام زياد بري حرباً أهلية على خلفية قبلية، للاستحواذ على السلطة، والنفوذ والأراضي والموارد. وطالت الحرب الأهلية.. وغدت نفقاتها مرتفعة جداً وكثيرة. ويبدو أن التجار أيقنوا، أنه لا يمكن لقبيلة بمفردها السيطرة على كامل البلاد. ولاحظوا ثانياً، أن كل اتفاقات

المصالحة التي وقعها زعماء الميليشيات التي يمولونها تؤول إلى فشل ولا تنفذ. كما شعروا ثالثا، أنهم بدأوا يخسرون في هذه "التجارة" مع أمراء الحرب الذين بدأوا يؤسسون لأنفسهم تجارة خاصة بهم.

ففي عام ١٩٩٤، تبلورت لدى التجار فكرة إضعاف أمراء الحرب أو إقصائهم وإيجاد بديل مقبول لدى كل القبائل والشارع الصومالي عموما، فوجدوا البديل في "التجمعات الإسلامية". ومعروف أن كل الصوماليين يدينون بالإسلام وينتمون إلى المذهب الشافعي. وهم عموما متدينون على الرغم من اعتماد زياد بري الماركسية نظاما لحكمه (١٩٦٩-١٩٩١).

وهكذا، أسهم التجار في تمويل الجماعات الإسلامية التي شكلت بدورها ما بات يعرف ب"المحاكم الإسلامية" والتي ظهرت أولا في مقديشيو، حيث أسس الشيخ علي محمود الملقب ب"شيخ علي طيري" أولى هذه المحاكم، الأولى من نوعها منذ استقلال الصومال العام ١٩٦٠. وصار للمحاكم الإسلامية ٣٠٠٠ عنصرا من الميلشيات المسلحة يطلق عليها اسم "الخيالة"، ثم استقطبت لاحقا أكثر من ١١٠٠٠ رجلا للقيام "بالجهاد" -كما أعلن بذلك رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية الشيخ شريف شيخ أحمد. في البداية لم تكن لهذه المحاكم أية سلطة استثنائية أو شعبية، لكن الوضع تغير تدريجيا وتحولت المحاكم خلال ١٠ سنوات من "أداة" لفرض النظام والقانون إلى "سلطة بديلة" للسلطة المركزية التي ظلت مشتتة في "المكان" و"الأولويات" بسبب التنازع بين زعماء القبائل.

خلف هذا الصراع الأهلي في الصومال، برز الصراع الإقليمي بين أثيوبيا وإريتريا، اللتان تساندان فرقاء الصراع الأهلي في الصومال منذ توقف الحرب بينهما في عام ٢٠٠٠. أثيوبيا تقدم السلاح لأمراء الحرب، بينما تساند إريتريا الإسلاميين. ومن المعلوم تاريخياً أن النظام الإريتريّ تربطه علاقات تاريخية مع المجموعات المسلّحة المتمركِزة في أوغادين، والتي يقدّم لها منذ العام ١٩٩٨، وضمن إمكاناته، تسهيلات في التدريب والسلاح. فمنذ عام ١٩٩٩، تحاول إريتريا، مع بعض النجاح، تسريب مقاتلين من الأورومو عبر الصومال. وعاد هذا

المشروع إلى الواجهة مع بروز المحاكم الإسلامية التي تتصادم مع السياسة الإثيوبية بسبب مفاهيمها القومية. ويأتي هذا الدعم الإريتري للمحاكم، منذ ربيع ٢٠٠٦، لإضعاف الحكومة الانتقالية قدر الإمكان، خصوصاً وأنّها تعدّ، في نظر المسؤولين الإريتريين، ومنذ قيامها، أداة نفوذٍ لإثيوبيا[1].

لقد أغرى "المحاكم" المنتصرة تقدمها على الأرض وضعف الحكومة التي تعد المحاولة الـــ ١٤ لتأسيس سلطات انتقالية في الصومال، بتوسيع "فتوحاتها"، فطاردت فلول زعماء الحرب إلى مدينة جوهر (٨٠ كلم شمال مقديشو) وهزمتهم هناك وأجبرت بعضهم على اللجوء إلى كينيا المجاورة، واحتمى آخرون بقبائلهم، فيما انضم مقاتلو الميليشيات المهزومة إلى الإسلاميين. وساعدها استيلاؤها على أسلحة ثقيلة وشاحنات مزودة رشاشات ثقيلة ومدافع خفيفة وأخرى مضادة للطيران.

ومع توسع الإسلاميين، برز المتشددون في صفوفهم، فأغلقوا صالات العرض السينمائي ومنعوا مشاهدة مباريات كرة القدم، وأطلقوا النار على متظاهرين احتجوا على هذه الإجراءات، كما نفذوا أحكاماً بالجلد والإعدام، وحظروا مضغ القات والتدخين، ما حرك تذمراً في صفوف الصوماليين وأثار مخاوف دولية من قيام نظام "طالباني" النزعة في الصومال. غير أن هذه المخاوف عززتها إزاحة شيخ أحمد من زعامة "المحاكم" ليتولاها رجل الدين المتشدد الشيخ حسن ضاهر عويس زعيم "الاتحاد الإسلامي" الموضوع على لائحة الأمم المتحدة لداعمي الإرهاب والمتهم بصلات مع "القاعدة". وشكلت المحاكم مجلساً أعلى ضم آخرين قاتلوا في أفغانستان.

وتزايدت التقارير عن معسكرات سرية لتدريب مقاتلي "المحاكم" يشرف عليها أجانب من أعضاء "القاعدة"، على رأسهم "أبو طلحة السوداني" المطلوب في

---

(١) رولان مارشال، ماذا بعد الاجتياح الإثيوبي: عراق على الطريقة الإفريقيّة؟ مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، آيار / مايو ٢٠٠٧.

تفجيرات كينيا وتنزانيا، إضافة إلى تقارير أخرى عن مشاركة عرب وأفغان وباكستانيين وإريتريين في القتال.

وزاد قلق الولايات المتحدة على خلفية هذه التطورات، إضافة إلى تزايد المخاوف في إثيوبيا من إثارة تمرد في إقليم "أوغادين" ذي الغالبية الصومالية الذي كان سبب حرب طويلة بين البلدين انتهت العام ١٩٧٨ بهزيمة ساحقة للصومال. واعتبر الأميركيون عويس "انتهازي متطرف" يسعى إلى إقامة "الصومال الكبير" الذي يشمل جيبوتي وشمال شرقي كينيا وأوغادين ومنطقة "أرض الصومال" التي تتمتع بما يشبه الحكم الذاتي. واتهمته باستخدام علاقاته مع "القاعدة" للدفع بهذه الأجندة. وأنشأت "مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال" للبحث في احتواء الأزمة.

من جانبها استقبلت الولايات المتحدة الأميركية نبأ سقوط مقديشيو في أيدي المحاكم الإسلامية بقلق شديد، لا سيما أن واشنطن تعتبر الصومال مشكلة أمنية، حيث تبيّن أنّها استُخدِمَت لتحضير الاعتداءات على السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا في صيف العام ١٩٩٨. وقد اتهمت الولايات المتحدة "المحاكم الإسلامية" أيضا أنها تأوي ثلاثة على الأقل من عناصر تنظيم "القاعدة" يشتبه في أنهم كانوا وراء تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨ وكذلك التفجيرات التي استهدفت فندقا وطائرة مدنية إسرائيلية في مومباسا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢، والمحاكم الإسلامية بدورها تنفي هذه التهمة.

ويحاول بعض الصحافيين تأكيد ادّعاء منظمة أسامة بن لادن بأنّها أدّت دوراً في "الهزيمة" الأميركية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ولكن إضافةً إلى أن القاعدة لم تكن موجودة في هذا التاريخ، يجب التذكير بأن تلك الهزيمة كانت سياسيةً أكثر منها عسكرية، وأن الأطراف المتنازِعة لم تكن هي نفسها. وكانت القوات الأميركية الخاصّة قد غامرت في الدخول إلى حيٍّ مناصرٍ تماماً للجنرال

محمد فرح عيديد حيث سعت إلى مطاردته، فلقيت مقاومةً من السكّان وليس من الإسلاميين وحدهم، المنقسمين في حينه حول دعم هذا الزعيم الفصائليّ.

بعد التخلّي عن فكرة التدخّل في الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وضعت الولايات المتحدة سياسة "احتواء" نجَحَت فعليّاً حتى ارتكاب الهفوة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ المتمثّلة بالدعم الواسع الذي قدّمته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لـــ "التحالف من أجل السلام ومناهضة الإرهاب الدولي". فطيلة سنوات، عملت الـــ CIA على استمالة زعماء الفصائل والمخبرين والعصابات تنفيذاً لسياستها ضد الإرهاب. وهكذا أفلت عدان عيرو من محاولةٍ لاختطافه قُتِلَ فيها بعضٌ من أقاربه. ونُدرك تماماً كيف أن قيام حكومةٍ لم يكن من الأولويات الحقيقية. ففي بلدٍ دون قانون، تكون الكلمة للمال وعلاقاتِ القربى. وقد ردّ الإسلاميّون باغتيال بعض الضباط أو أعضاءٍ مفترضين في المجتمع المدني متّهمين بالعمل لمصلحة الاستخبارات الأميركية والإثيوبية[١].

وهكذا، مثّل سقوط مقديشيو في أيدي المحاكم الإسلامية صفعة لإدارة الرئيس بوش السابقة. فهذه الأخيرة، أقامت رأس جسر في دجيبوتي لخوض الحرب على الإرهاب، بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ويعتبر القرن الإفريقي أحد الميادين الرئيسة لمسرح العمليات بالنسبة للقيادة المركزية، التي تدير من ولاية فلوريدا العمليات ضد القرصنة في البحر الأحمرأو تدريب حرس الحدود المحليين مع ائتلاف متكون من ستين بلدا.

بيد أن سيطرة المحاكم الإسلامية على مقديشيو لم تكن تعني نهاية زعماء الحرب الصوماليين الذين كانوا يتنازعون حول السيطرة السياسية والعسكرية على الصومال، كما أنه لا يمكن القول إنها تعني هيمنة الإسلاميين كلية على المسرح السياسي الصومالي، لكنها قد تكون بداية لصعود الإسلاميين وتراجع قوة زعماء الحرب الصوماليين.

---

(١) المصدر السابق عينه.

٣ - الاجتياح الإثيوبي للصومال: حرب بالوكالة

لم تهضم الولايات المتحدة الأميركية سقوط العاصمة مقديشيو في شهر حزيران من العام ٢٠٠٦ على أيدي قوات " المحاكم الشرعية " التي هزمت الجبهة المسلحة الجديدة المتشكلة من أمراء الحرب، التي أطلقت على نفسها اسم "التحالف لمكافحة الإرهاب واستعادة السلام"، المدعوم من واشنطن. واعتبرت أميركا في حينها أنها خسرت معركة لكنها لم تخسر حرب القرن الإفريقي.

ومنذ ظهور المحاكم الإسلامية على الخريطة السياسية في القرن الإفريقي، بدأت المقارنات تعقد بينها وبين تجربة طالبان في أفغانستان في بدايتها عندما استطاعت أن تزحف على أفغانستان بدعم من المخابرات الباكستانية في حينها، مستغلة حالة الفوضى والفراغ والاقتتال الداخلي الذي لا ينتهي بين مختلف زعماء القبائل وأمراء الحرب لتفرض نفسها كقوة مسيطرة قادرة على فرض الأمن في البلاد، حيث لاقت قبولا من الأفغانيين في وقتها.

وخوفا من استنساخ تجربة طالبان في الصومال، ومن أن يتحول هذا الأخير في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية إلى قاعدة استراتيجية يمكن للقاعدة أن تستغلها في شن عمليات ضد القواعد الأميركية والدول المجاورة، قامت إدارة الرئيس بوش السابقة بتدشين حرب جديدة في القرن الإفريقي - تقودها بالنيابة عنها أثيوبيا - على الرغم من المآزق، والتراجعات، والفضائع، التي تعاني منها في كل من أفغانستان، والعراق، ولبنان.

ومنذ ظهور المحاكم الإسلامية في مقديشو عام، ٢٠٠٦ بدأت إثيوبيا تتوجّس خيفة منها، لأن دويلات المحاكم بدأت العمل على توحيد الصومال بعد أن فرّقته الحرب الأهلية إلى دويلات ومناطق عدة. وكلما كانت المحاكم تنجح في السيطرة على مدينة أو منطقة صومالية، كانت إثيوبيا تصعّد من لهجتها ضدها. وبعد أن تطور الموقف، مؤخراً، واتجهت المحاكم للسيطرة على بيداوا مقرّ الحكومة الصومالية المؤقتة، لم تمتلك إثيوبيا نفسها، فقررت

الدخول في الحرب إلى جانب هذه الحكومة. وثمة في الواقع أسباب مباشرة وغير مباشرة دفعت إثيوبيا في هذا الاتجاه.

هناك أسباب داخلية، وأخرى لها علاقة بالصراع الإقليمي في القرن الإفريقي، أسهمت في إشعال الحرب الأثيوبية – الصومالية.

١- خوف إثيوبيا من تمكّن المحاكم الإسلامية من السيطرة على كامل أرض الصومال، وبناء دولة صومالية قوية وبالتالي حرمانها من المجال الحيوي الذي توفّره لها الآن أرض الصومال، لاسيما أن إثيوبيا وبعد أن اضطرت إلى إعطاء إرتيريا استقلالها عام، ١٩٩٣ أصبحت دولة داخلية بلا منافذ بحرية، وأصبحت تضطر إلى استخدام المرافئ في جيبوتي أو الصومال لتصدير أو لاستيراد ما تريده من دول العالم. وقد استغلت إثيوبيا الفوضى التي أعقبها انهيار نظام الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري عام، ١٩٩١ فعقدت تحالفات مع بعض زعماء الحرب في الصومال بهدف جعل الصومال تحت حمايتها ما قد يعوّضها خسارتها لإرتيريا. لكنها يئست من قدرة هؤلاء على بسط السيطرة على الصومال، ولذلك اتجهت إلى دعم الحكومة الصومالية المؤقتة التي تشكّلت بعد مرور عدّة سنوات من الفوضى. وأصبحت هذه الحكومة تابعة بشكل كامل لإثيوبيا بسبب دعمها لها بالمال والسلاح.

٢- القتال الذي كانت تخوضه "المحاكم الإسلامية" في الصومال ضد خصومها المحليين المرتبطين بأثيوبيا والولايات المتحدة الأميركية، ولاسيما ما تسمى الحكومة الصومالية المؤقتة للسيطرة على أرض الصومال، شكل رعباً حقيقياً لأثيوبيا، التي من البديهي ألاّ تبقى غير مباليةٍ بالوضع في الصومال ما دام أن طول حدودها مع هذا البلد يبلغ ١٥٠٠ كلم. بيد أن التاريخ والوضع الإقليمي لا يسهّلان المهمّة أمامها.

ففي الواقع، وبدون العودة إلى نشوء إثيوبيا الحديثة وإلى القومية الصومالية، فإن صورة إثيوبيا في أذهان الصوماليين لا تتطابق تحديداً مع صورة الجيران الخيّرين المترفّعين عن أيّة مصالح: إذ طالما اعتُبرت أديس أبابا عدوّةً لهم منذ

الاستقلال عام ١٩٦٠. وتتجذّر هذه الرؤية العدائية في تاريخ إثنيّات الأورومو والصومالي من حاملي الجنسية الإثيوبية، وهما جماعتان عرقيتان تمّ ضمّهما إلى أثيوبيا في القرن التاسع عشر ولهما روابط هامّة مع الصومال، بسبب الشعور القومي الصومالي خصوصاً، وأيضاً بفعل مختلف الحروب التي دارت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بين البلدين(١).

٣- استغلال إرتيريا دعم إثيوبيا للحكومة الصومالية المؤقتة، وبادرت هي إلى تقديم الدعم للمحاكم نكاية بغريمتها إثيوبيا. وأصبحت إثيوبيا وإرتيريا تتقاتلان بالوكالة على أرض الصومال.

٤- تنزع أثيوبيا بالدخول في الحرب بدعوى أن "المحاكم الإسلامية" تشكّل تهديداً لأمنها القومي.

٥- رغبة الولايات المتحدة ودول الغرب في الحفاظ على وجود إثيوبيا كدولة مسيحية موالية للغرب في شرق إفريقيا.

وهكذا تحوّل الصراع الأهلي في الصومال إلى صراع إقليمي مفتوح قد تتدخل فيه دول أخرى ما قد يهدد أمن واستقرار منطقة القرن الإفريقي برمتها.

وأعلنت إثيوبيا في ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الحرب رسمياً على "المحاكم الإسلامية" في الصومال. ويحدث هذا التدخل الإثيوبي المكشوف في شؤون الصومال الداخلية على مرأى ومسمع من العالم، ولاسيما دول الغرب التي كانت تسارع دائماً إلى منع تدخّل الدول الصغيرة في سواها من الدول، لكنها اليوم لا تقف ساكتة أمام تدخل إثيوبيا الفاضح في شؤون داخلية لبلد آخر، بل تؤيد هذا الغزو رسمياً وتقف في وجه إصدار الأمم المتحدة قراراً بوقف الحرب، كما هي حال الولايات المتحدة الأميركية التي أعلنت تأييدها للحملة العسكرية التي تشنها إثيوبيا ضد المحاكم الإسلامية في الصومال، وعللتها بما تثيره التطورات فيها من مخاوف أمنية وباستجابتها لطلب الحكومة المؤقتة الصومالية.

---

(١) المصدر السابق عينه.

الدعم الغربي لأثيوبيا ليس جديدا، بل إنه يمتد إلى الفترة ما بين ١٨٨٧ و١٨٩١، عندما قدّمت بريطانيا وفرنسا دعماً عسكرياً كبيراً لإمبراطور أثيوبيا منيليك (Menelik)، إذ تمكّن هذا الإمبراطور بفضل هذا الدعم من قهر الإمارات العربية الإسلامية، ومضاعفة مساحة أثيوبيا مستخدماً في ذلك الأسلحة الفرنسية والإيطالية، كما شارك منيليك مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في جهودها الرامية إلى تقسيم القرن الإفريقي، بأن تأخذ بريطانيا وفرنسا وإيطاليا السواحل الصومالية، وتستولي أثيوبيا على أراضي الداخل بما فيها أوغادين. وبصفته مسيحيا، فقد سمح لمنيليك أن يحصل على أسلحة حديثة من أوروبا لاستخدامها في غزواته لأراضي الصومال[1].

ولعل ما يؤكد أن واشنطن شكلت الداعم الأساسي لحرب إثيوبيا على المحاكم الإسلامية، هو اندلاع الحرب بعد ٦ أيام فقط على اعتبار واشنطن أن المحاكم أصبحت جزءاً من تنظيم القاعدة، ووصف مسؤولين أميركيين لقادتها بأنهم خطر على استقرار القرن الإفريقي وأمنه، كما ترافقت الحرب مع تأكد وجود مخزون كبير من اليورانيوم في المناطق التي كانت القوات الإسلامية تسيطر عليها، وهو ما أدى لتخوف واشنطن من احتمال بيع المحاكم الإسلامية لليورانيوم لدول مناوئة لواشنطن.

وتعتبر الحرب التي اشتعلت مؤخراً بين أثيوبيا وتعداد سكانها ٦٠ مليون نسمة، وجارتها الصومال وسكانها عشرة ملايين نسمة، من أكثر الحروب عبثية في التاريخ. فهي حرب لا أثنية، ولا دينية، ولا قبلية، حرب بين بلدين هما من أكثر البلدان فقراً في العالم. بل إنها حرب ناجمة بالدرجة الرئيسية من عودة الولايات المتحدة إلى استخدام القوة في تلك المنطقة الحيوية من العالم، غير أن عودتها إلى المنطقة جاءت عن طريق حرب بالإنابة، استخدمت فيها إثيوبيا، وذلك لتورط واشنطن في العراق، ولما يمثله الصومال من ذاكرة سيئة في الذهنية الأمريكية بعد حادث التمثيل بجثث ١٨ من قوات المارينز عام ١٩٩٢.

---

(١) عبد الله عبد المحسن السلطان، مرجع سابق (ص١٥٠).

ويجمع المحللون السياسيون لشؤون القرن الأفريقي، أن هذه الحرب المدمرة الأخيرة التي صورتها الولايات المتحدة أنها حرب للسيطرة على الإرهاب، وترجمتها أثيوبيا إلـــى غزو عسكري لكامل لأجزاء من الأراضي الصومالية، وتنصيب حكومة مواليه لها ولواشنطن، التي قامت بإنفاق ملايين الدولارات للتجهيزات العسكرية الأثيوبية، وإعادة بناء قواتها العسكرية، وكذلك حصولها مجاناً على آلاف الأطنان من المساعدات الغذائية لجيشها للهجوم على الجبهات الصومالية، هو الحصول على موطىء قدم مباشرفي منطقة في غاية الإستراتيجية.

أما بالنسبة لإثيوبيا، فإن هناك أولويّات عديدة تشغلها. تكمن الأولى في مجابهة أسمرا وتأكيد عزلة إريتريا في المنطقة؛ وتلك مهمّةٌ ضروريّة إزاء تحسّن العلاقات الملموس بين الخرطوم وأسمرا منذ صيف العام ٢٠٠٦. فحلّ النزاع بين إثيوبيا وإريتريا يعيد طرح مسألة الأورومو والصومالي الإثيوبيين ضمن إطارٍ مختلف، ويدفع المجتمع الدولي إلى طلب احترام القيم التي يرفع شعاراتها(١).

أمّا الأولوية الثانية فهي السهر على عدم تمركز المجموعات المسلّحة المعارضة في مناطقٍ محصّنةٍ داخل الصومال. فمنذ العام ١٩٩٢، تدخّلت إثيوبيا مراراً في الصومال ضدّ ما اعتبرتها قواعدً للمعارضين: ونذكر تدخّلها في آب / أغسطس ١٩٩٦ في غيدو؛ وننسى في الغالب أنّها قدّمت مساعدةً حاسمةً لعبد الله يوسف من أجل استعادة مرفأ بوساسو الذي كان يسيطر عليه إسلاميو حزب "الاتحاد".

والأولوية الثالثة هي تأمين خاصرتها الجنوبية سياسيّاً من خلال فرض هيمنتها على أيّ حكومةٍ تنشأ في الصومال: فالخطر لا ينبع من تقسيم الصومال إلى "دويلات" بقدر ما يكمَن في ظهور أطرافٍ سياسيةٍ مستقلّة. وهذا ما حاولت إثيوبيا تفاديه بخلق الحكومة الفيدرالية الانتقالية.

---

(١) المجتمع الدولي العاجز عن تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية حول ترسيم الحدود بين البلدين، يتفرّج منذ ١٩٩٢ على النزاع في إثيوبيا دون أن يتدخّل.

وفضلاً عن هذه الأولويات التي تشغل السياسة الإقليمية الإثيوبية، فإن القرن الإفريقي هو منطقة جديدة غنية بالنفط.وهو يعتبر من أكثر مناطق إفريقيا إثارة لاهتمام الولايات المتحدة من الناحية الاستراتيجية المباشرة. ويقف القرن الإفريقي عند مداخل البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويقع على بعد عدة أميال من السعودية، ويطل على الممر اليومي لكميات كبيرة من ناقلات النفط والسفن الحربية عبر البحر الأحمر.

وبحكم موقعه الجيوبوليتيكي أصبح القرن الإفريقي مسرحاً لصراعات إقليمية ودولية، وعاملا في الاستراتيجيات العربية والصهيونية في البحر الأحمر. ومنذ الخمسينيات دأبت الدول الكبرى على إنكاء نار الصراعات في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ومنها بالذات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا) بسبب تعدد مشكلات القرن الإفريقي، وتنوعها في إطار خصوصية القارة الإفريقية، وهي مشكلات نشأت نتيجة الرواسب التاريخية التي مازالت قائمة، ومنها ما هو وليد مخلفات عصرنا الراهن كالخلافات العرقية والدينية والثقافية، والمشاكل الحدودية ومستويات الحرمان التي يعيشها معظم سكان المنطقة والتحالفات المتعددة التي ساندتها الدول الكبيرة وشجعتها.

في هذه الحرب الجديدة تبدو أثيوبيا حليفة واشنطن الطرف الإقليمي الأقوى داخل الصومال. ونظرا لميلان ميزان القوى لمصلحة إثيوبيا، فقد امتنعت إريتريا من التورط في النزاع الصومالي بصورة مباشرة، حيث خشيت إريتريا أن يتم استخدام هذا النزاع كذريعة من جانب إثيوبيا حتى تستطيع أن تضم بعض الأراضي التي تطالب بها منذ عام،١٩٩١ لاسيما في ظل الدعم العلني من واشنطن لأديس أبابا. كما سعت كينيا للتدخل لوقف الحرب خوفاً من انتقال التوترات على حدودها الشمالية الشرقية، وسعيا لتجنب ازدياد النفوذ الإثيوبي في منطقة القرن الإفريقي بعد أن تأكد أن واشنطن تصوغ أقوى تحالفاتها في المنطقة مع أديس أبابا على حساب بقية علاقاتها بدول المنطقة.

وكان الغرب متخوفاً من تعاظم نفوذ "المحاكم الإسلامية" في الصومال، لاسيما وأن صعود الإسلام في الصومال يترافق مع نهضة إسلامية تمتدّ على نطاق واسع في دول العالم الإسلامي. وبالتالي، فإن نجاح المحاكم في الصومال سيؤدي إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي، كما أنه سيشكّل دفعة قوية للمشروع الإسلامي العام، ما قد يُلحق ضرراً بالغاً بمصالح الغرب في العالم الإسلامي وفي العالم أجمع، لأن تدهور سلطة الغرب في منطقة من العالم سيؤدي إلى تدهور سلطته في مناطق أخرى. وهكذا سوف تتراجع سلطة الغرب العالمية.

لذلك، وحفاظاً على مصالح الغرب في منطقة القرن الإفريقي والعالم، أعطت الولايات المتحدة والغرب الضوء الأخضر لإثيوبيا كي تتدخّل في الصومال وتقضي على "المحاكم الإسلامية".منذ سنواتٍ والأزمة الصومالية لا تعتبر إلاّ جزئياً أزمةً خاصّة بهذا البلد. فهي تحوّلت بالأمر الواقع إلى نقطة تبلورٍ للصراعات الإقليمية يدفع ثمنها الشعب الصومالي، وباتت، منذ العام ٢٠٠١، ساحة معركةٍ حقيقية لحربٍ سريّة في إطار المواجهة الأميركية ضد الإرهاب الدولي.

لكن هذه المقاربة للأزمة الصومالية على أنها بوتقة حربٍ على الإرهاب الدولي ليست حياديّة. فهي تعيد ترتيب العناصر وتُدرِجها ضمن منطقٍ تهيمن عليه الأحداث الدولية التي لا تملك الأطراف الصومالية أيّ تأثيرٍ عليها. فانطلاقاً من وجود المسؤولين عن اعتداءات آب / أغسطس ١٩٩٨ - المحتمل ولكن غير المؤكد - والوصول المعلن لمدرّبين عسكريين مرتبطين بمنظّمة بن لادن الإرهابية، يكتسب الوضع هناك طابعاً يبرّر التدخل "الجراحي" بطبيعة الحال. ويبرهن تطوّر مواقف السيدة جنداي فرايزر، المسؤولة عن الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الأميركية، بين حزيران / يونيو وكانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦، بكلّ وضوح، على هذا المسار والمخاطر التي يشتمل عليها.

هكّذا فإن التدخل الحالي هو إثيوبي؛ لكنّه ليس إثيوبياً فقط. وما كان ليحصل لولا الموافقة، وخصوصاً لولا التمويل، الأميركيين: فكيف نتخيّل أن بلداً مرتَهناً في

أكثر من نصف موازنته للمساعدات الدولية، يقدِمُ على مغامرةٍ عسكرية بهذا الحجم دون تمويلٍ خارجي؟ فالتدخّل هو إذاً أميركيّ، وأميركيّ فقط. ولو أنّ إثيوبيا تمنّعت عنه، لكانت واشنطن ستعمل على استئناف سياسة تشجيع المجموعات الصومالية المتناحرة على مطاردة عناصر القاعدة. يبقى أن نعرف كيف توافقت هاتين الأجندتين. والسؤال سيبقى مفتوحاً طالما بقيت الخلافات داخل الإدارة الأميركية حول ضرورة هذه المغامرة باديةً للعيان(١).

لكن هل ستنجح إثيوبيا في هذه المهمة المصيرية بالنسبة لها وللغرب؟ هذا ما ستبيّنه الأحداث في المقبل من الأيام.

لقد اعتبر عدد من الخبراء والمسؤولين الإقليميين أن طرد اتحاد المحاكم الإسلامية من مقديشو، وبالتالي تفكك تحالف الميليشيات الذي ظل حتى عيد الميلاد يحكم معظم الصومال يمثل البداية. ولكنهم حذروا أيضاً من أنه ما لم تتمكن قوات حفظ السلام الدولية من الانتشار بسرعة لدعم الحكومة الانتقالية القائمة حديثاً، فإن البلاد قد تنزلق إلى الفوضى التي كانت السبب الأول لمجيء المحاكم الإسلامية إلى السلطة.

وقالت كارين فون هيبّل مسؤولة الأمم المتحدة السابقة عن إعادة الإعمار في الصومال وتعمل اليوم في "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" في واشنطن، إن "المجتمع الدولي يحتاج لأن يثب إلى هناك بسرعة". وقالت هيبّل إن هناك درساً واحداً يجب أن نتعلمه من أفغانستان وهو الحاجة إلى القيام "بالعمل الصعب من أجل بناء وإرساء دعائم الحكم والمؤسسات". وأضافت أن الفشل في فعل ذلك في أفغانستان بعد سقوط نظام طالبان عام ٢٠٠١ مكّن مقاتليها من إعادة التجمع وإطلاق التمرد المستمر إلى اليوم. ورأت أن الحكومة الانتقالية تحتاج "لأن تجلس بسرعة مع القادة المعتدلين" لاتحاد المحاكم و"ضم ما يمكنها منهم إلى الحكومة"(٢).

---

(١) رولان مارشال، ماذا بعد الاجتياح الإثيوبي: عراق على الطريقة الإفريقيّة؟ مصدر سابق.

(٢) صحيفة الوسط البحرينية - العدد ١٥٨٣ - السبت ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧م الموافق ١٦ ذي الحجة ١٤٢٧هـ

لم تجد المحاكم الشرعية نصيراً حقيقياً في العالم، فقد تصرفت الإدارة الأميركية على نحو يجيز الغزو الإثيوبي، بل إن الإدارة الأميركية أوعزت إلى دبلوماسييها بعدم الإدلاء بتصريحات تتعلق بالأوضاع الناشئة في الصومال، مؤيدة الغزو الإثيوبي بوصفه دفاعاً عن النفس، وعلى خط متصل تُرك الموقف العربي لجامعة العرب المعوّقة والتي تحركت باتجاه المطالبة بوقف إطلاق النار، وانتظم معها على الخط الاتحاد الإفريقي كنوع من براءة الذمة، فالجامعة والاتحاد لا يقلقان إثيوبيا لأنهما غير قادرين على اتخاذ أي إجراء يضر إثيوبيا من قريب أو بعيد، وبالتالي فإن ما يفعلانه لا يعدو أن يكون نوعاً من الطبطبة على الرؤوس الساخنة في الساحة الصومالية.

٤ - أميركا و"درس الصومال":

يمكن النظر إلى تلك الحرب الخاطفة على أنها جزء من حرب واشنطن على الإرهاب، والتي تمثل أساساً تطبيقاً عملياً لخطة "القرن الأميركي" التي تستهدف الإبقاء على السيادة الأميركية خلال القرن المقبل من خلال تصفية "نقاط التوتر" فيه، ولاسيما في أكثر أقاليم العالم حيوية (الشرق الأوسط).

ولذا يلاحظ أن واشنطن أعاقت صدور قرار في مجلس الأمن يأمر الأطراف بوقف إطلاق النار في الصومال على الرغم من تبني غالبية الدول لمثل هذا القرار، حيث كانت ترغب واشنطن في أن تتمكن حليفتها الرئيسية في القرن الإفريقي إثيوبيا من الإطاحة بقوات المحاكم الإسلامية خارج العاصمة، وإن أمكن تدميرها تماما قبل إصدار مثل ذلك القرار، وقبل أن تدعو للمفاوضات بين الطرفين. بل سمحت واشنطن بعد ذلك للقوات الإثيوبية بالزحف على مدينة كيسمايو المعقل الأخير للمحاكم، فيما وصف بالمحاولة لـــ "تصفية" المحاكم الإسلامية بصورة تامة، أو "لكي تصبح المحاكم الإسلامية منتهية وغير موجودة" وفقا للتعبير الرسمي الإثيوبي.

ويلاحظ هنا أن الولايات المتحدة أخفقت في استخدام الدبلوماسية لاحتواء الأزمة الصومالية، حيث دعمت واشنطن المفاوضات بين المحاكم الإسلامية

والحكومة، قبل أن تستخدم الدعم المادي للحكومة الصومالية إلا أن المحاكم استمرت في التقدم نحو العاصمة مقديشو.

بعد أعوام في قلب الصراع واللعب من أجل السيطرة على السلطة في منطقة القرن الإفريقي أصبح رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي وحليفه الرئيس الصومالي عبدالله يوسف أحمد وخصمهما اللدود الزعيم الإسلامي شيخ حسن ضاهر عويس، اللاعبون الأساسيون في الصراع الذي يخشى كثيرون أن يمتد في شتى أنحاء المنطقة. فهم يعرفون بعضهم بعضاً بشكل جيد للغاية ومن جديد يضعون مهاراتهم العسكرية في مواجهة في الحرب المندلعة بالصومال.

فإثيوبيا مثلا المتهمة بإرسال حوالي عشرة آلاف من جنودها لدعم الحكومة الانتقالية في الصومال تريد عدم التفريط في إقليم "الأوجادين" الذي اقتطعته من الأراضي الغربية للصومال، وتسعى إلى تفشيل أي نظام حكم ذي توجهات قومية أو إسلامية في البلاد، وتعمل على تكريس يدها الطولى في القرن الإفريقي، باعتبارها الدولة التي تحاول دوائر غربية تنصيبها كعنصر ضبط لكثير من مفاصل المنطقة، وثمة مجموعة من المؤشرات تؤكد أهمية أديس أبابا، أبرزها كثرة المساعدات الاقتصادية التي تدفقت عليها في الأعوام الماضية، مقارنة بدول أخرى في الإقليم، في حين لا يزال نظامها السياسي مليئا بالثغرات والعثرات ويواجه تحديات هيكلية لا تتناسب مع إمكانياته العملية.

ويرى محللون أن الدعم الأميركي للغزو الإثيوبي للصومال يمثل إخفاقاً آخر لواشنطن في استخدام الدبلوماسية، بدل القوة العسكرية، في التعامل مع التهديدات الإسلامية لحلفائها المعتدلين. وقال الخبير في الشؤون الإفريقية في مجموعة الأزمات الدولية جو بريندبرغاست إن الولايات المتحدة "تتبنى السياسة العسكرية فقط في الصومال الخالية من أي عناصر لبناء السلام". ولفت إلى أن دبلوماسيين أميركيين غابوا عن معظم المبادرات الدبلوماسية التي جرت أخيراً وقادها الاتحاد الأوروبي هذا الشهر لإحياء المحادثات في شأن تقاسم السلطة بين الجانبين المتنازعين في الصومال. وأضاف أن النتيجة كانت أن "إثيوبيا والمحاكم الإسلامية

تعتقد أن الولايات المتحدة تدعم الحل العسكري في الصومال مما يزيد الأوضاع المتوترة تفاقماً ويجعل السلام حلماً بعيد المنال".

وتظل الحكومة الصومالية الموالية لإثيوبيا في نظر الكثير من الصوماليين حكومة فرضها الغرب تعتمد على القوة العسكرية لإثيوبيا في صعودها المفاجئ. كما تتعين عليها أيضاً مجابهة ظهور زعماء الميليشيات المسلحة مجدداً الذين تراجعوا خلسة إلى الخلف بعد أن هزم مقاتلو المحاكم ميليشياتهم في وقت سابق من العام ٢٠٠٦. وقد يجدون أيضاً أن مسلحي المحاكم ينتهجون نمط حرب العصابات الدائرة في العراق ويستحثون "المجاهدين" الأجانب المتطلعين إلى هزيمة "الغزاة المسيحيين".

وقال مات برايدن الخبير في شؤون الصومال إن الحكومة بحاجة ماسة إلى طلب العون من عشيرة هاويي التي ينتمي إليها كبار قادة المحاكم الإسلامية والتي شعرت أنها استبعدت من العملية التي دعمها الغرب وأسفرت عن تشكيل الحكومة عام، ٢٠٠٤ مشيراً إلى أن "الأولوية الكبرى هي للمصالحة وليس التهدئة.. المسألة حالياً هي إدراج قبيلة هاويي وعقد اتفاق يضم قيادة من هاويي تتمتع بالمصداقية إلى الحكومة".

وحظيت فكرة تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة بتأييد حذر من جانب واشنطن وأديس أبابا. وحثت الولايات المتحدة الحكومة على التعامل مع كل الأطراف السياسية في الصومال ومن بينهم أعضاء مجلس المحاكم الإسلامية المهزومون الذين قد يرغبون في التعاون.

على هذا الأساس، يمكن القول إن مصالح دول الجوار وتعقيداتها هي أحد مرتكزات الفوضى والاستقرار في الصومال، ومادامت هذه المصالح غير واضحة ولها امتدادات متنوعة وخيوطها متشابكة مع دوائر إقليمية وأخرى دولية، فلن ينعم الصومال بشيء من الهدوء والأمن ما لم تتوافر ثلاث قواعد رئيسية: الأولى خروج أي قوات أجنبية من الأراضي الصومالية والالتزام بحظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن منذ سنوات على البلاد، والذي تم خرقه على نطاق واسع في

الآونة الأخيرة، والثانية تغليب المصلحة الصومالية على كل الحسابات الإقليمية وتقاطعاتها الدولية، فانتشار الفوضى سوف تكون له تداعيات سلبية على الجميع، بحكم التداخلات الاجتماعية وحساسياتها الإقليمية وضعف البيئة السياسية في غالبية دول الجوار، لأن سيناريو التفكك أخطر من سيناريوهات الوحدة على القرن الإفريقي، والثالثة رعاية مصالحة وطنية توافقية بين كل القوى السياسية وبالتعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية المختلفة.

لذا فإن السيناريو المرجح للصومال يشير إلى احتمال أن تتحول المحاكم الإسلامية من تنظيم موحد إلى عدد كبير من الخلايا العنقودية التي تفتقد الإدارة المركزية ويصعب التحكم فيها، وهو ما تؤكده تصريحات الشيخ شريف أحمد قائد "بالاعتماد على حرب طويلة الأمد ضد القوات الإثيوبية لأن ذلك أكثر ملائمة من التصدي للإثيوبيين.

والحال هذه، فإن القرن الإفريقي سيتحول - وخلافاً للرغبة الأميركية - إلى منطقة تشكل مناخاً ملائماً لنمو المناخ المتطرف حيث سيتسم المناخ فيها بحالة شديدة من الفوضى، تختلف كثيراً عن الفوضى الخلاقة التي تتمناها واشنطن، لاسيما بعد أن أصبح الكثير من الصوماليين يرون الكثير من الإيجابيات في تجربة حكم المحاكم الإسلامية حيث اختفى خلالها التناحر بين أمراء الحرب السابقين واستعادت العاصمة الكثير من أمنها المفقود.

كما ستسمح الحرب الأخيرة بتولد مواجهات إقليمية واسعة في منطقة القرن الإفريقي في المستقبل القريب، حيث رأى العديد من الخبراء أن كل أطراف القرن الإفريقي توترت بدرجة أو بأخرى في النزاع الأخير، وأن بعضها ساهم في زيادة اشتعاله ووصوله إلى مرحلة المواجهات العسكرية، حتى إن مسؤولاً أوروبياً أكد أن كل دول المنطقة تورطت في النزاع الصومالي ماعدا جيبوتي.

كما ازدادت التوترات بصورة ملموسة بين إريتريا وإثيوبيا، حيث اتهمت الأولى الثانية بالتسبب في الحرب، بل أكد كثيرون أن الحرب الأخيرة

كانت بمنزلة حرب بالإنابة بين إثيوبيا التي تدعم القوات الحكومية وإريتريا التي تدعم المحاكم الإسلامية.

ويلاحظ هنا أن عدم تكافؤ ميزان القوى لصالح إثيوبيا منع إريتريا من التورط في النزاع الصومالي بصورة مباشرة، حيث خشيت إريتريا أن يتم استخدام هذا النزاع كذريعة من جانب إثيوبيا حتى تستطيع أن تضم بعض الأراضي التي تطالب بها منذ عام، ١٩٩١ لاسيما في ظل الدعم العلني من واشنطن لأديس أبابا.

كما سعت كينيا للتدخل لوقف الحرب خوفاً من انتقال التوترات على حدودها الشمالية الشرقية، وسعياً لتجنب ازدياد النفوذ الإثيوبي في منطقة القرن الإفريقي بعد أن تأكد أن واشنطن تصوغ أقوى تحالفاتها في المنطقة مع أديس أبابا على حساب بقية علاقاتها بدول المنطقة، هذا فضلاً عن محاولات العديد من الأطراف الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية التدخل لوقف النزاع.

ويشهد تاريخ التدخل الأميركي في الصومال، على أن الولايات المتحدة كانت تتدخل انطلاقاً من مصالحها وغاياتها، لا من أجل منفعة الشعب الصومالي. وفي حقيقة الأمر كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يعاملون الصوماليين بازدراءٍ وقليلٍ من الاهتمام برفاههم. وقد أمضيتُ قبل عشرين سنة، حين كنتُ خرّيجاً جديداً، ستة أشهر، وأنا أعمل مع اللاجئين في الصومال، كجزء من اتفاقية ثلاثية بين الأمم المتحدة، والحكومة الصومالية، ومنظمة غير حكومية. وفي ذلك الوقت، كانت شركة النفط الأميركية أموكو، تنقب عن النفط في شمال الصومال وقبالة شواطئها.

الفصل الحادي عشر

الصومال بين القرصنة والسيطرة الأميركية

شكّل التصويت على القرار ١٨١٦ لمجلس الأمن للأمم المتحدة في حزيران / يونيو ٢٠٠٨ أوّل بادرةٍ على التعبئة الدولية لمكافحة القرصنة. إذ حصلت فرنسا والولايات المتحدة بعد صراعٍ كبيرٍ، بسبب تلكؤ دولٍ كإندونيسيا تخشى إحداث سابقةٍ قانونية، على تشريعٍ يخالف اتفاق الأمم المتحدة حول حقوق البحار، المعتمد في مونتيغو باي (جامايكا) سنة ١٩٨٢.

إذ تعترف هذه المعاهدة بسيادة الدولة الساحلية على مياهها الإقليمية وعلى "منطقتها الاقتصادية الحصرية" (٢٠٠ ميلاً بحريّاً)، ولا تسمح بقمع أعمال القرصنة إلا في أعالي البحار. أمّا الآن، فقد بات مسموحاً دخول السفن الحربية إلى المياه الإقليمية للصومال، بموافقة الحكومة الانتقالية في مقديشو - الوحيدة المعترف بها دولياً - "من أجل قمع أعمال القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر". ولكن هذا "الحق في المطاردة" لا ينصّ على إنشاء جهاز مراقبة على القواعد والموانئ التي يستخدمها القراصنة(١).

على الرغم من إصدار مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ بالإجماع القرار رقم ١٨٥١، الذي يقع ضمن الفصل السابع من ميثاق

---

(١) فيليب ليماري، الأساطيل الغربية في مواجهة القراصنة الصوماليون، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

الأمم المتحدة، والذي يجيز للمنظمات الإقليمية والدولية المتعاونة في الحرب على القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، اتخاذ الإجراءات الضرورية كلها "المناسبة في الصومال"، بما في ذلك نشر سفن بحرية وطائرات عسكرية، والتدخل على الأرض طوال سنة ٢٠٠٩ لوقف هذه الأعمال، فإن هذه الوثيقة الرابعة لمجلس الأمن الدولي لم تكبح جماح القراصنة الذين ضربوا بالقرار الجديد عرض الحائط، وباغتوا المجتمع الدولي بأربع عمليات خطف ناجحة قبل أن يمضي على القرار ٢٤ ساعة، ودون اكتراث لتعزيزات الأساطيل الغربية في مواجهة القراصنة.

القرار الجديد الصادر عن مجلس الأمن يجيز إنشاء "شرطة دولية بحرية"، ويسمح لسفن الأساطيل الغربية الحربية بدخول المياه الإقليمية للصومال، بعدما وافقت الحكومة الانتقالية في مقديشو (الوحيدة المعترف بها دولياً) من أجل قمع أعمال القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر. وفي خطوة أوليّة، يُخشى منها خلط الأنواع، وسّعت "القوة الضاربة ١٥٠" التي تأسّست على يد الأميركيين في إطار عملية "الحرية الدائمة" في أفغانستان، من دائرة مهمّاتها؛ وهي تضم اثنتي عشر سفينة أميركية وأوروبية. فقد رسمت منذ ٢٤ آب / أغسطس ٢٠٠٨، "منطقة لدوريات السلامة البحرية" تمتدّ على مساحة ستة ملايين كلم٢ في خليج عدن، بين الصومال واليمن، ضماناً، على الأقل، للممرات الملاحية القريبة لمضيق باب المندب. وقد تقدّم حلف الأطلسي لكي ينشر في المنطقة أيضاً أسطولاً مؤلّف من عشر فرقاطات انطلاقاً من شهر تشرين الثاني / نوفمبر٢٠٠٨.

وفي موضعٍ آخر، تحاول خليّة صغيرة في بروكسيل، تنسيق "القدرات" البحرية الأوروبية المتواجدة في المنطقة، ضامنةً حالة بعد حالة، حماية بعض حركات المرور، كسفن برنامج الغذاء العالمي. هكذا تؤمّن البحرية الفرنسية والدانمركية والكندية، منذ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، مرافقةً لسفن هذا البرنامج والتي كانت قد عانت من عدّة هجمات من القراصنة. حيث يغذّي برنامج الأغذية العالمي، عن طريق البحر، مليون صوماليٍّ شهرياً، ولكن يتوقّع أن يصبح

العدد مليونين ونصف بحلول نهاية العام، نظراً لأزمة الغذاء العالميّة.وبما أنّ الحماية العسكرية المنتظمة بعيدة المنال في هذه البحار الشاسعة، فقد تمّ إحياء فكرة القوافل البحريّة، على الأقل لمعظم السفن الهشّة، أي الأبطأ، أو المنخفضة السطح أو ناقلات البضائع "الحساسة"[(١)].

وتابع العالم يوماً بيوم ظاهرة القرصنة البحرية في السواحل الصومالية التي اتخذت أبعاداً خطيرة، ولاسيما حين نجح القراصنة في احتجاز ناقلة النفط السعودية العملاقة «سيريوس ستار» في تشرين الثاني/١٥ نوفمبر ٢٠٠٨، وهي ناقلة تعود ملكيتها لشركة آرامكو السعودية، وتقدر قيمتها بنحو ٢٥٠٠ مليون دولار مع حمولتها النفطية، إذ يبلغ طولها ٣٣٠ مترا، ويحتوي خزانها على حمولة مليوني برميل من النفط قيمتها أكثر من ١٠٠ مليون دولار، ما يعادل إنتاج أنغولا اليومي من النفط.

وقد اعترض القراصنة الصوماليون هذه الناقلة النفطية على مسافة ٨٥٠ كيلومترا جنوب شرق السواحل الكينية، أي على الأقل ضعفي المسافة من أبعد نقطة هاجمها القراصنة حتى الآن. وهو أمر ليس ممكناً من دون اللجوء إلى نظام التحديد الأوتوماتيكي الحديث، الذي يسمح بتعقب أثر الناقلات والسفن إلكترونيا. والقراصنة الصوماليون يعيشون في ظل ثورة الاتصالات الحديثة، إذ يمتلكون أحدث أجهزة المراقبة والاتصالات البحرية وأجهزة تحديد المواقع عبر الأقمار الاصطناعية (جي بي أس).

وانضمت ناقلة النفط السعودية «سيريوس ستار» إلى الباخرة الأوكرانية «فاينا» المتوجهة إلى مومباسا (كينيا) وهي محملة بنحو ٣٣ دبابة هجومية ت٧٢ زنة ٤٥ طنا، ومجهزة بمدافع من عيار ١٢٥ ملم ذات تصميم سوفييتي، منتجة في أوكرانيا وروسيا، ومرسلة حسب الادعاء الرسمي إلى الجيش الكيني، والتي اختطفها القراصنة الصوماليون في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨. ويبلغ عدد السفن المحتجزة من قبل القراصنة ١٦ إضافة إلى ٢٥٠ بحاراً لا يزالون محتجزين في

---

(١) من تصريحِ الأميرال لوران ميرير، القائد السابق للقوات البحرية الفرنسية في المحيط الهندي، على موجات إذاعة فرنسا الدولية في ١٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨.

انتظار دفع الفدية.. فهاتان السفينتان المحتجزتان يمكن لوحدهما أن تدرّا فدية للقراصنة بقيمة ٤٥ مليون دولار.

وكان القراصنة قد أطلقوا قبل ١٢ يوماً، كبادرةٍ فريدة، قذائف صاروخية على السفينة الفرنسية "لو درينيك" المخصّصة لصيد سمك التونة، في حين كانت على مسافة قياسيّة بلغت ٤٢٠ ميلاً بحرياً (٧٥٠ كلم) عن الساحل الصومالي. استطاعت سفينة الصيد الصناعي الفرار؛ لكن كامل أسطول صيد التونة الأوروبي العامل في المحيط الهندي (٥٥ سفينة فرنسيّة وإسبانية، ٢٠٠٠ وظيفة، ٢٠٠ ألف طنّ من السمك المصطاد) قد اضطرّ للجوء نحو جزر السيشيل. وكان القراصنة قد أبرزوا وجودهم عبر اختطاف سفنٍ ذات حمولات "حسّاسة"، مثل ناقلات المواد الكيميائية من هونغ كونغ والفيليبين وناقلات النفط الإيطالية واليابانية[١].

ويعتبر خليج عدن، الممر الاستراتيجي الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، المكان المفضل للقراصنة الصوماليين، إذ يمر عبر هذا الخليج ١٦٠٠٠ سفينة سنويا، أي ما يعادل الأربعين يوميا، و٣٠ % من نفط العالم. والأمن في خليج عدن هو مسألة تناسبية مع درجة الاستقرار السياسي في الصومال. فعندما كانت السيطرة السياسية في وسط وجنوب الصومال للمحاكم الإسلامية ما بين يونيو وديسمبر ٢٠٠٦، خفت عمليات القرصنة إلى حد كبير، وعاد القراصنة الصوماليون إلى عمليات القرصنة مع بداية الغزو الأثيوبي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأميركية لأرض الصومال.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت ظاهرة القرصنة تكتسح الساحة الصومالية مع وجود القراصنة ملاذاً آمنا لهم في الساحل الشمالي - الشرقي من الصومال، أي في منطقة "أرض البنط" (بونتلاند)، وهي تحمل اسماً فرعونياً أي أرض اللبان، وقد أعلن قادتها حكماً ذاتياً من جانب واحد في أغسطس ١٩٩٨. وتبلغ مساحة "أرض البنط" ٢٥٠ ألف كيلو متر مربع، وعدد سكانها يقارب ثلاثة ملايين نسمة، ولها ساحل طوله ١٦٠٠ كيلو متر.

---

(١) فيليب ليماري، مصدر سابق.

هكذا تطوّرت القرصنة الصومالية، التي لم تكن، بداية سنة ٢٠٠٠ سوى من فعل بضع عشراتٍ من الصيادين أو خفر السواحل السابقين ينتهزون الفرص، ونمت بفضل الدعم الذي تلقّته من بعض القيادات من منطقة الحكم الذاتي في أرض البونط. ثمّ اجتذب بعدها المال السهل بعض "المستثمرين" ودفع إلى تشكيل مجموعات منظمة مثل ما يطلق عليه اسم القوّات البحرية الصومالية Somali Marines أو حرس الشواطئ Costi-Guards، حول مجموعة من الموانئ الصغيرة كما هوبيو أو أيل على المحيط الهندي، أو ألولا على خليج عدن.

وكانت المحاكم الإسلامية خلال وجودها في السلطة في مقديشو (الصومال) عام ٢٠٠٦[١]، قد سعت إلى عرقلة أنشطة هؤلاء القراصنة. ولكنّ بعض قادة هذه المحاكم، الذين يشاركون اليوم في التمرّد المسلّح ضد حكومة الرئيس المؤقت يوسف عبد الله، يستفيدون من القرصنة لتمويل تمردهم. هكذا أيّد السيد مختار ربوع، المتحدث باسم "الشباب" الذين يقاتلون الحكومة الصومالية المؤقّتة، علناً الهجوم على الباخرة فاينا مؤكداً: "إن اختطاف السفن التجارية هو جريمة، لكن ذلك لا ينطبق على تلك التي تحمل أسلحةً لأعداء الله"، داعيًا القراصنة لحرق أو إغراق السفينة المحمّلة بالأسلحة والمتجهة نحوى اثيوبيا حسب اعتقاده[٢].

في المقابل، وبالنسبة للشيخ شريف، الذي يرأس التحالف من أجل تحريرٍ جديدٍ للصومال، وهو ائتلافٌ من المعارضة يهيمن عليه الإسلاميون، إن القراصنة الذين "يرتكبون هذه الهجمات المنفّرة" مدفوعون أولاً بالطمع المادي، وعلى جميع البلدان "مساعدة الصومال للتخلّص منهم"[٣].

ومع صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥١، اعتقد المحللون الغربيون أن الرئيس المنتخب أوباما في شهر نوفمبر ٢٠٠٨، سيركز اهتمامه في مجال

---

(١) إقرأ: جيرار برونييه: "علاقات خطيرة ترعاها واشنطن في الصومال"، لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، http://www.mondiploar.com/article65...

(٢) Agence France presse (AFP), Mogadiscio, 2/10/2008

(٣) AFP, Nairobi، ٢٠٠٨/٩/٩.

السياسة الخارجية على منطقة القرن الإفريقي، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأميركية تريد الاستمرار في خوض الحرب على الإرهاب، منعاً لتثبيت الإرهابيين والمتطرفين الإسلاميين أقدامهم في الصومال، إضافة إلى محاربة القرصنة المستمرة في المياه الصومالية، على رغم أن اتحاد المحاكم الإسلامية، لا علاقة له بالقراصنة.

في التحليل الموضوعي، القرصنة الصومالية هي من نتائج انهيار واضمحلال الدولة. وحين تنهار الدولة، يغيب الاقتصاد والإدارة، وتنتشر ثقافة الميليشيات المسلحة والحرب الأهلية، وأمراء الحرب المتعطشون للنهب واستغلال غياب القانون لتجنيد الشباب الجائع الذي ولد وتربى في خضم الحروب للقيام بأعمال قرصنة، يُبَرِرُهَا بمساعدة الآلاف من العائلات المنكوبة. غير أن القضاء على القرصنة مرهون بإعادة بناء الدولة الصومالية، عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية بإشراف دولي وعربي تُعيدُ الاستقرار السياسي لهذا البلد المنكوب.

حتّى لو جرى استغلال أعمال القرصنة من قبل أطرافٍ أخرى، فإن القرصنة في حد ذاتها، فيما يبدو، هي من فعل شبابٍ جائعين لا يخشون الموت. وهي تُسهِمُ في معيشة الآلاف من الأسر في بلدٍ لا يوجد فيه اقتصاد ولا إدارة ويعتمد إلى حدٍّ كبير على المعونات الغذائية الدولية. هكذا أضحى أخذ الرهائن هنا من الصناعات الصغيرة، مع الآمرين به وشبكاته المالية، وفرق الاستطلاع الخاصة بها، و"سفنه الأم" التي تنطلق منها الزوارق السريعة العصيّة على الرادارات، أحياناً على بعد مئات الأميال البحرية من الساحل. وباتت المبالغ التصاعدية لطلبات الفدية تزعزع استقرار الشبكات الاقتصادية المحلية، وتضخّم شهية أمراء الحرب، وتغذّي الحرب الأهلية التي لا تنتهي في الصومال، كما تهدّد في الوقت نفسه أحد الشرايين الحيوية للتجارة العالمية[1].

---

(١) فيليب ليماري، الأساطيل الغربية في مواجهة القراصنة الصوماليون، مصدر سابق.

الفصل الثاني عشر

إفريقيا أمام تهديدات «القاعدة»
من مالي إلى الصومال

انفتح الصراع الشامل من مالي وموريتانيا في غرب إفريقيا إلى الصومال في منطقة القرن الأفريقي، وأصبح صراع تنظيم "القاعدة" والمنظمات المرتبطة به، وهو صراع ذو طبيعة عنفية، مرتبط برؤية جيوبوليتيكية. وصارت الصوملة بمنزلة النموذج الجديد المتوقع أن يسيطر على تطور الأحداث القادمة في تلك المنطقة التي تضم الصحراء الكبرى والقرن الإفريقي.

شرارة البداية جرت أولاً في عام ١٩٩٨، عندما ضرب انفجارين السفارتين الأميركيتين في كل من كينيا وتنزانيا، ثم جاءت لاحقاً هجمات ١١ سبتمبر٢٠٠١ التي استهدفت مركز التجارة العالمية في نيويورك، ومبنى البنتاغون في واشنطن. ولكن منذ أن بدأت الولايات المتحدة الأميركية ما بات يعرف بـــ "الحرب على الإرهاب" لضرب البنى التحتية لتنظيم "القاعدة" في أفغانستان، وبعد الغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣، "وجد السلفيون ــ الجهاديون في العراق فرصة ذهبية لمواجهة الأميركيين، وهو ما أعطى للامركزية "القاعدة" بعداً تنظيمياً، فبرزت "القاعدة في بلاد الرافدين"، "والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"القاعدة في أوروبا"، وغيرها من تلك

التسميات. ومؤخراً برز التوجه نحو خلق ملاذات آمنة، حتى لو كانت صغيرة بالحجم، على غرار دولة العراق الإسلامية، والصومال"[١].

١ - ذروة صعود «القاعدة » وتراجعها:

ما جرى يوم ١١ سبتمبر، قبل عشر سنوات، مثل ذروة صعود تنظيم القاعدة الذي استطاع أن يوجه ضربة قوية إلى عظمة الإمبراطورية المالية والعسكرية الأميركية، متمثلة ببرجي المركز التجاري العالمي الذي يعتبر رمز القوة المالية الأميركية والقلب النابض للاقتصاد العالمي، وضد البنتاغون الذي يمثل العقل العسكري.

وتمثل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تطوراً طويلاً في ظاهرة الإرهاب، وهو تطور لا يقتصر فقط على مضمون وطبيعة العمل الإرهابي بحد ذاته، ولكنه يمتد أيضاً إلى متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها، التي تعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي.

لقد كشفت أحداث الثلاثاء الأمريكي الدامي عن هشاشة العالم المعاصر، وعن عجز الديمقراطيات الغربية عن تأمين الاستقرار للعالم المنبثق من انهيار الإمبراطورية السوفيتية. فبسبب الاعتقاد الخاطئ المفرط من جانب الولايات المتحدة الأميركية من أنها هي التي هزمت الاتحاد السوفييتي، بينما يعود هذا النصر في حقيقة الأمر بالدرجة الأولى إلى شعوب أوروبا الشرقية، وبسبب الغبطة المثيرة من التهديد السوفييتي، والازدهار الاقتصادي الذي رافقه، تبنّت الديمقراطيات الكلاسيكية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، الأساطير المؤسسة لنهاية التاريخ والسياسة.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة الأميركية أرادت من خلال خوض حربها في أفغانستان ٢٠٠١ تحقيق مجموعة من الأهداف: أولها القضاء على المصادر

---

(١) مراد بطل الشيشاني، القاعدة وقوس الأزمات... من الصومال إلى باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، يوليو ٢٠٠٩ (ص١٢٢).

الرئيسية للإرهاب الدولي!!، وهو أحد أولويات الحرب الأميركية، ولا سيما القضاء على تنظيم "القاعدة" واعتقال أو قتل زعيمه أسامة بن لادن، واستئصال ظاهرة "الأفغان العرب"، الذين يشكلون خطراً على الوجود الأميركي في الخليج، وعلى المصالح الأميركية في كل أصقاع المعمورة.

ومنذ سقوط نظام طالبان في نوفمبر ٢٠٠١، قدمت الإدارة الأميركية السابقة المهووسة بنظام صدام حسين، خدمة كبيرة جداً "للقاعدة"، حين شنت الحرب على العراق، البلد الذي لا تربطه أية صلة لا بالجهاد الدولي، ولا بتنظيم "القاعدة". فشكلت تلك الحرب فرصة "للقاعدة" لإعادة تنظيم صفوفها في مناطق وزيرستان على الحدود الأفغانية - الباكستانية، ونقل معركتها إلى العراق لمقاتلة الغزاة الأميركيين، فأصبحت لها بذلك شعبية في الجوامع العربية، والمدارس الباكستانية، والأحياء الفقيرة من المدن العربية. وتحولت الولايات المتحدة - إذا صح القول - إلى أكبر حليف "للقاعدة".

مغامرة "القاعدة" التي لا تحظى بأية مساندة من جانب أي دولة منذ سقوط نظام طالبان في أفغانستان، تمثل مفارقة حقيقية. فبينما استطاعت الحرب الكلاسيكية على الإرهاب أن تشل قدرة "القاعدة" على تنفيذ عمليات دموية كبيرة على غرار عمليات نيويورك وواشنطن، نجد بالمقابل أن أفكار "القاعدة" انتشرت في صفوف التيارات السلفية الجهادية، وظهرت عشرات الجماعات المسلحة في شمال إفريقيا، وبلدان جنوب الصحراء والصومال، واليمن، تسمي نفسها باسم تنظيم "القاعدة في كذا وكذا"، وإن كان هذا ليس دليلاً على وجود علاقة تنسيقية أو تنظيمية بينها وبين تنظيم "القاعدة"في أفغانستان، وإنما هو مجرد تشبه بالاسم والفكر والتوجه بتنظيم "القاعدة" الذي أصبح موضة وماركة مسجلة في وقت من الأوقات، وفي الوقت عينه كانت أعمالها تنسب خطأ إلى تنظيم "القاعدة "بقيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري.

"القاعدة" هُزِمت في أفغانستان، فخارج منطقة وزيرستان، لا توجد أراضي تحت سيطرتها، وقُتِلَ زعيمها أسامة بن لادن، ومنظّرها الدكتور أيمن الظواهري

يعيش في أماكن سرية، مقطوعاً عن العالم الخارجي، كما أن "القاعدة" : ضعفت كثيراً في العراق، وصُدَت في المملكة السعودية، وأصبحت مُجْبَرَةً على القيام بعملياتها في المناطق "الهامشية".

الإدارة الأميركية الجديدة بزعامة أوباما أرادت قلب الاتجاه، من خلال إعلانها سحب القوات الأميركية من العراق، والتركيز على حربها ضد "القاعدة" في معقلها بباكستان، وتقديم خطاب جديد (خطاب القاهرة ٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٩) جوهره: أن أميركا ليست في حرب لا مع الإسلام، ولا مع العالم الإسلامي.

في ظل الضربات التي تلقاها تنظيم "القاعدة" في العراق، بفعل الدور الذي لعبته مجالس الصحوة هناك، عملت قياداته على تأسيس ملاذات آمنة جديدة في إفريقيا، ولاسيما في منطقة المغرب العربي، وبلدان الصحراء الكبرى، والصومال، حيث تمكنت التيارات السلفية من شن عمليات ضد الولايات المتحدة الأميركية أو وكلائها في هذه المناطق.

٢ - موريتانيا منطلق "القاعدة" في منطقة الصحراء:

يجمع معظم المحللين العرب على أن منطقة المغرب العربي تحولت إلى مسرح حقيقي لنشاط تنظيم القاعدة، يشهد على ذلك العمليات النوعية التي يقوم بها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، والذي وسّع نشاطه ليشمل المناطق الممتدة من جنوب موريتانيا إلى السودان، مروراً بالبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى: مالي والنيجر وتشاد.

فتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي تشكل في تشرين الثاني / نوفمبر٢٠٠٦، من خلال انضمام "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية ومجموعات إسلامية متشدّدة مغاربية أخرى لـــ "القاعدة" الأم، وأعلن مبايعته لزعيمها السابق أسامة بن لادن (قتلته وكالة المخابرات المركزية الأميركية في شهر أيار / مايو ٢٠١١)، وسّع نشاطه كي يشمل البلدان المغاربية، فضلاً عن جيرانها الأوروبيين كفرنسا وإسبانيا. ولما كان تدويل العنف هدفاً مركزياً لأسباب متعددة، فقد استفاد التنظيم من عوامل جيوسياسية ولوجستية عديدة، لكي يركز

نشاطه العسكري في بلدان الساحل الإفريقي، مستغلاً حالة التراخي الأمني الموجودة في المناطق الصحراوية الممتدة في المثلث الحدودي: الجزائر - موريتانيا - مالي - تشاد - النيجر.

وتشهد موريتانيا في السنوات الأخيرة تنامي الهجمات ضد الأهداف الغربية، وهذا ما يفسر لنا قيام تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بعمليات عسكرية عديدة،"... مقتل أربعة من السياح الفرنسيين في مدينة صغيرة تبعد ٢٥٠ كيلو متراً جنوب شرق العاصمة الموريتانية نواكشوط في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ومقتل رجل أميركي في قلب العاصمة نواكشوط، كان يعمل مديراً لمدرسة، يوم ٢٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٩، أو فتح جبهات جديدة، ولا سيما في النيجر حيث أسفر الهجوم على مركز عسكري عن مقتل ثمانية أشخاص في ٨ آذار / مارس ٢٠١٠.

ولما كانت فرنسا تساند بقوة الرئيس الموريتاني الجديد الجنرال محمد عبد العزيز الذي أدى اليمين الدستورية في بداية شهر آب / أغسطس ٢٠٠٩، والذي ينتهج سياسة حازمة في مواجهة تنظيم "القاعدة"، فقد تعرضت سفارتها في نواكشوط في ٨ آب / أغسطس ٢٠٠٩ لأول هجوم انتحاري، إذ فجر شاب موريتاني حزامه الناسف على بضعة أمتار من البعثة الدبلوماسية الفرنسية أسفر عن جرح شرطيين فرنسيين من أمن السفارة إضافة إلى امرأة من المارة.

وإذا كانت هذه العملية الانتحارية لم تعلن أية جهة عن مسؤوليتها، فإن التحاليل تذهب إلى الاعتقاد بأن من يقف وراءها هو تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي يعتبر علامة مميزة لتنظيم "القاعدة" الذي كان يتزعمه أوسامة بن لادن.

وكان التنظيم المتمرد الجزائري الذي كان يحمل اسم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" قد اتخذ قراراً بالالتحاق بتنظيم القاعدة الأم في سنة ٢٠٠٥، تحت الضغط القوي للتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية والجزائر في إطار مكافحة الإرهاب. وهكذا تحولت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" لتشرعن

الوجود العسكري الأميركي في الساحل الإفريقي الذي بات يصور على أنه قاعدة خلفية محتملة لتنظيم القاعدة.

ففي آذار / مارس ٢٠٠٤ كان الجنرال تشارلز والد قائد القوات الأميركية في أوروبا، يؤكد أن عناصر من تنظيم القاعدة يحاولون أن يستقروا في "القسم الشمالي من إفريقيا، في الساحل وفي المغرب. فهم يفتشون عن ملاذ كما في أفغانستان حين كانت حركة "طالبان" تتولى الحكم. إنهم بحاجة إلى مكان مستقر ليتجهزوا وينتظموا ويجندوا عناصر جديدة".

غير أن تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" – تنظيم "القاعدة " - في الجزائر أصبح يعيش أزمة حقيقية في سنة ٢٠٠٥ نتيجة عوامل عدة: أولاً بسبب انقسامه إلى تيارين، تيار يريد حصر العمليات العسكرية في داخل الأراضي الجزائرية، وتيار يريد توسيع العمليات العسكرية لتشمل البلدان المجاورة. وقد انتصر التيار الثاني الذي يقوده عبد المالك دوركال "أبو مصعب عبد الودود" الذي أصبح أمير تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لاحقاً. وثانياً تزايد أعداد "التائبين" الذين تخلوا عن العمل المسلح قصد الاستفادة من سياسة المصالحة الوطنية وتدابير العفو الشامل، التي أقرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وثالثاً بسبب النجاحات التي حققها الجيش الجزائري في السيطرة على بعض المسالك التقليدية بالمناطق الحدودية مع ليبيا ومالي.

هذه الأسباب مجتمعة جعلت التنظيم يعاني من قلة المقاتلين في صفوفه، وجعلت أيضاً العديد من قياداته تنقل نشاطها إلى بلدان الساحل جنوب الصحراء، مثل النيجر، وشمال مالي، وموريتانيا، بوصفها منطقة تعاني من التوترات والفلتان الأمني.. إضافة إلى أن الحروب الأميركية في أفغانستان والعراق أعطت دفعاً قوياً لتنظيم" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، لكي يعيد تحديد أهدافه، لاسيما القيام بعمليات عسكرية نوعية في كل من الجزائر، والمغرب، وتونس، وموريتانيا والنيجر خلال السنوات الأخيرة الممتدة من ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٨.

وفيما استطاعَ بَلَدَان مثل المغرب وتونس، أن يحصّنا نفسيهما أمنياً، بقيت موريتانيا الحلقة الأضعف. ولهذا السبب بالذات، تعهد الرئيس الموريتاني المنتخب الجنرال محمد ولد عبد العزيز بمكافحة الإرهاب حين قال في أول مؤتمره الصحافي: "سنتصدى له على الصعيد الأمني من خلال تعزيز وسائل الجيش". وأضاف: "سنتصدى له في تربته، وهو يجد تربته في الفقر والبؤس والتخلّف".

بعد أسبوعين من الهجوم المزدوج الذي استهدف مطعماً إثيوبياً وملعباً للرجبي كان يعرض البطولة النهائية لكأس العالم في العاصمة كمبالا في شهر تموز / يوليو ٢٠١٠، وأودى بحياة ما لا يقل عن ٧٦ شخصاً، كانوا يتابعون المباراة النهائية، أعلن تنظيم القاعدة في "بلاد المغرب الإسلامي" مسؤوليته عن مقتل الرهينة الفرنسي ميشال جيرمانو البالغ من العمر ٧٨ سنة، والذي اختطفه التنظيم يوم ١٩ نيسان/ إبريل ٢٠١٠ في النيجر.

وكانت قوة من الجيش الموريتاني، بالتعاون مع فرنسا، قد شنت هجوماً على معسكر تابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يقع على الحدود الموريتانية - المالية يوم ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠، أسفر عن مقتل ستة عناصر من التنظيم، في محاولة قيل إنها استهدفت تحرير رهينة فرنسي هدد تنظيم "القاعدة" بإعدامه. وقد برّر الرئيس الفرنسي ساركوزي ذلك الهجوم بالقول إن "المعسكر الأساسي للمجموعة الذي دمر، كان على الأرجح مكان اعتقال" الرهينة. وأضاف أنه كان من "واجب" فرنسا بذل محاولات لإنقاذ ميشال جيرمانو، فيما اعتبر البعض أن العملية عرضت حياته للخطر، قبل أن يعلن التنظيم عن إعدامه بعد ذلك. ويعتقد المحللون أن تفجيرات كمبالا، وإعدام الرهينة الفرنسي، وتجدد الاشتباكات بين الجيش الجزائري والمتشددين الإسلاميين في جنوب الجزائر، كلها تؤكد على مسألة واحدة، وهي أن تنظيم القاعدة قام بتصدير عملياته العسكرية إلى القارة الإفريقية، وبالتالي عولمة العنف الأعمى.

"... الراديكالية الإسلامية أو السلفية الجهادية تسيطر على بلدان جديدة في منطقة الصحراء الكبرى.."، هذا ما يؤكده مدير جهاز الاستخبارات الفرنسية

لمكافحة التجسس برنار سكارسيني في الحوار الذي أجرته معه مجلة السياسة الدولية، بقوله: "إفريقيا هي المستهدفة من هجمات القاعدة.. ويضيف قائلاً: "خلال خمسة عشر عاماً، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من جانب مختلف الأجهزة، وعلى الرغم من التقدم في التعاون الدولي، فإن الإسلام الجهادي استطاع أن يفتح بلداناً جديدة: شمال مالي (حيث تتمركز الكتيبة الساحلية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) (..) والنيجر، وموريتانيا، ومنذ وقت قصير السنغال. وخلال خمسة عشر عاماً، ربما سينزل الخطر أكثر إلى الجنوب. فالراديكالية الإسلامية التي تتقدم في إفريقيا السوداء تخبئ لفرنسا مفاجآت سيئة"(١).

أما السفير الفرنسي السابق في داكار، جان كريستوف روفان، الذي أصدر كتاباً جديداً، يحمل العنوان التالي: "الكتيبة" الصادر عن دار نشر فلاماريون الباريسية سنة٢٠١٠، فقد وصف عمل المجموعات السلفية الجهادية المتخندقة في ربوع الصحراء الإفريقية الواسعة، بقوله: "تشبه الصحراء البحر، حيث إن شاطئيه - البلدان المغاربية والمجتمعات الإفريقية الساحلية - تشقهما توترات حادة. وتقدم الصحراء مكاناً للتعبير عن تناقضاتها. هناك شيء مقلق جداً، هو بصدد عملية بنائه في تلك المناطق"(٢).

القارة الإفريقية المعروفة بإسلامها المتسامح، هل تحولت إلى ملاذ آمن لتنظيم "القاعدة"؟.. ليس زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن بمجهول في القرن الإفريقي، فقد أقام في الصومال في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وشارك بعض الأفغان العرب المقربين منه في الهجوم على قوات المارينز الأمريكية عام ١٩٩٣ في مقديشو.

منذ العام ١٩٩٨ والولايات المتحدة تعتبر الصومال مشكلةً أمنيّةً، حيث تبيّن أنّها استُخدِمَت لتحضير الاعتداءات على السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا

(١) صحيفة لوموند الفرنسية، تاريخ ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٠.

(٢) المصدر السابق عينه.

خلال صيف ذلك العام، إضافةً إلى الاعتداء على أحد فنادق مومباسا في تشرين الثاني / نوفمبر من العام ٢٠٠٢. ويحاول بعض الصحافيين تأكيد ادّعاء منظمة أسامة بن لادن بأنّها أدّت دوراً في "الهزيمة" الأميركية في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣. ولكن إضافةً إلى أن القاعدة لم تكن موجودة في هذا التاريخ، يجب التذكير بأن تلك الهزيمة كانت سياسيةً أكثر منها عسكرية، وأن الأطراف المتنازِعة لم تكن هي نفسها. وكانت القوات الأميركية الخاصّة قد غامرت في الدخول إلى حيٍّ مناصرٍ تماماً للجنرال محمد فرح عيديد حيث سعت إلى مطاردته، فلقيت مقاومةً من السكّان وليس من الإسلاميين وحدهم، المنقسمين في حينه حول دعم هذا الزعيم الفصائلي"[1].

٣ - صوملة القرن الإفريقي:

يوم ١١ تموز / يوليو ٢٠١٠ وقع انفجار كبير في العاصمة الأوغندية كمبالا، واستهدف مطعماً إثيوبياً وملعباً للرجبي كان يعرض البطولة النهائية لكأس العالم، وأودى بحياة ما لا يقل عن ٧٦ شخصاً، كانوا يتابعون المباراة النهائية، وأعلن متحدث باسم حركة "شباب المجاهدين في الصومال "عن مسئولية الحركة عنه، باعتباره ردّاً على مشاركة أوغندا في قوات السلام الأفريقية التي تعتبرها الحركة قوات احتلال. وقال أبو الزبير، الذي عرّف عن نفسه بأنه أمير حركة "شباب المجاهدين في الصومال": "رسالتنا إلى الشعبين الأوغندي والبوروندي بأننا سنستهدفكما رداً على المجازر التي تقع ضد رجالنا ونسائنا وأطفالنا في مقديشو..". ويشار إلى أن حركة "الشباب المجاهدين في الصومال" الموالية لـــ "القاعدة" قالت إنها تريد، من خلال الهجمات التي تبنتها، الضغط لانسحاب الجنود الأوغنديين من الصومال، حيث يمثلون أكبر وحدة في قوة السلام الأفريقية المنتشرة في هذا البلد (٣٥٠٠ أوغندي)، وقد هددت بشن هجمات ضد أوغندا وبوروندي، ذلك أن

---

(١) رولان مارشال، ماذا بعد الاجتياح الإثيوبي: عراق على الطريقة الإفريقيّة؟، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، آيار/مايو ٢٠٠٧.

عناصر من قواتهما تشاركان في قوة الحماية الأفريقية في الصومال، والتي تدعم الحكومة المؤقتة في مقديشو.

وتشكل القوات الأوغندية العمود الفقري لقوة حفظ السلام الإفريقية "أميصوم" التي أرسلت إلى الصومال وقوامها ٦٠٠٠ جندي، أما بوروندي، فقد أرسلت جنوداً إلى مقديشو لحماية القصر الرئاسي والمطار من المتمردين وأكدت أن قواتها باقية في الصومال - ٢٥٠٠ جندي بوروندي في إطار قوة حفظ السلام الإفريقية -.

ويعتقد المراقبون أن العملية المزدوجة في كمبالا، ليست واحدة فقط، بل عمليتان متتاليتان. وقد وقعت في مطعم أثيوبي في العاصمة الأوغندية، وأثيوبيا هي العدو اللدود للــ "شباب". وهذه العملية المزدوجة تشكل الشرارة التي يمكن أن توسع دائرة الصراعات والحروب الأهلية لتمتد إلى دول القرن الإفريقي، مثل أثيوبيا، التي تسيطر على إقليم أوغادين. وقد حارب سكانه الصوماليون عام ١٩٧٧ للتخلص من الوجود الأثيوبي.

وبعد أسبوعين من تفجيري كمبالا اللذين أوقعا ٧٦ قتيلاً في ١١ تموز/يوليو ٢٠١٠، عقدت قمة الاتحاد الإفريقي في العاصمة الأوغندية كمبالا يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٠، التي حضرها نحو ٣٥ من رؤساء الدول الإفريقية، وغاب آخرون، بينهم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك "لأسباب أمنية لا تتعلق بصحة الرئيس"، على ما أفاد مصدر رسمي. وقال الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني في جلسة الافتتاح: "يمكن، بل يجب، دحر هؤلاء الإسلاميين"، في إشارة إلى مقاتلي حركة "الشباب المجاهدين في الصومال" التي تبنت تفجيري كمبالا. وأضاف: "لنعمل معاً على طردهم من أفريقيا. ليعودوا إلى آسيا والشرق الأوسط من حيث يأتي بعضهم على حد علمي". وصادقت قمة الاتحاد الأفريقي على إرسال تعزيزات قوامها ألفا جندي إلى قوة الاتحاد الأفريقي المنتشرة في الصومال والتي تعد حالياً أكثر من ستة آلاف جندي بقليل، وحسمت رأيها لجهة توسيع إقرار مهمة دفاعية لهذه القوات، كما أعلن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ. وأبدى الرئيس الأمريكي أوباما في رسالة تلاها في كمبالا وزير العدل الأميركي

اريك هولدر "التزامه بمواصلة الدعم (الأميركي) إلى الاتحاد الأفريقي وقواته في الصومال"، ورحب بمساهمة أوغندا وبوروندي "البطولية"في تلك القوة.

تشكل استجابة قمة الاتحاد الأفريقي في كمبالا لتعزيز قوة حفظ السلام الإفريقية بإقرار زيادة في عدد القوات الأفريقية في الصومال وطلب إعطائها صلاحيات ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا الفصل السادس، توسيعاً لرقعة الصراع وتحويله إلى حالة تفجير داخلي في تلك الدول، التي تعيش حالات صراع مكتومة بالفعل في داخلها وحالات انفلات وصراعات على حدودها.

من وجهة نظر حركة "الشباب المجاهدين في الصومال"، تعتبر قوات حفظ السلام الإفريقية قوات احتلال وطرف يحارب المعارضة الصومالية المناوئة للحكومة لا طرف لحفظ السلام. والمراجع لأسماء الدول المشاركة في القوات الأفريقية في الصومال يكتشف بوضوح أنها قوات من القرن الأفريقي منغمسة في صراع داخل الصومال، حيث قرّرت حركة "الشباب المجاهدين في الصومال" نقل المعركة إلى داخل تلك الدول هي الأخرى.

بعد عام واحد من انضمام حركة "الشباب المجاهدين في الصومال" إلى تنظيم "القاعدة"، ها هي منظمة "الشباب" تعلن عن تنفيذها لعمليتها الانتحارية الأولى خارج الأراضي الصومالية. وبصمة "القاعدة" في العملية واضحة. وفيما يتعلق بالصومال، كتبت مجلة "الإيكونومست": إن حركة "الشباب المجاهدين في الصومال" تحقق نجاحاً على الأرض من خلال استنساخ التكتيكات القتالية المستخدمة في العراق، كالألغام، واختطاف الأجانب، والقاذفات الأرضية[١].

وكان الرجل الثاني في تنظيم "القاعدة" الدكتور أيمن الظواهري (قبل أن يقتل أسامة بن لادن)، في كلمة مرئية له، بعنوان "هبوا لنصرة إخوانكم في الصومال حزيران / يونيو ٢٠٠٨، قد دعا الصوماليين إلى استخدام تلك الأنماط من التكتيكات: "فعليكم بالكمائن والألغام والغارات والحملات الاستشهادية حتى

---

(١) The Economist,10 February2008

تفترسوهم كما تفترس الأسود طرائدها". وباتت حركة "الشباب المجاهدين في الصومال" تسيطر على مناطق كبيرة من البلاد - حوالي ٨٠% - باستثناء العاصمة، حيث يصنف الصومال كـــ "دولة فاشلة"، باعتبار غياب أو ضعف السلطة المركزية فيه، وبالتالي غياب "وظائفية الدولة"، التي تتسحب على جميع نواحي الحياة من الأمن والسياسة، والاقتصاد.. الخ، وهو الأمر الذي يجعل من الصومال جاذبة للحركات السياسية التي تبحث عن ملاذات آمنة، كحال أفغانستان في بداية التسعينيات، مع اختلاف بعض الظروف في كلتا الحالتين، ولا تشذ "القاعدة" عن هذه الجاذبية"[١].

٤ - نشأة حركة "الشباب المجاهدين في الصومال":

منذ سقوط المحاكم الإسلامية إثر الاجتياح الأثيوبي نهاية ٢٠٠٦، وفي فترة المقاومة العسكرية للاحتلال الأثيوبي للصومال تشكلت القوة العسكرية للشباب المجاهدين، وحظيت بتأييد شعبي تحت لواء المحاكم الإسلامية، لكنها أعلنت انفصالها عن المحاكم، كما انفصلت عن تحالف إعادة تحرير الصومال بقيادة الشيخ شريف بسبب تحالف الأخير مع العلمانيين والوطنيين والصوماليين في المهجر، ولا يجوز - في رأيهم - التحالف مع قوى غير إسلامية بحكم أدبيات التنظيمات الجهادية. ومنذ ذلك العهد ميزت الحركة نفسها ككيان مستقل لا يرتبط مع الأطراف الإسلامية الأخرى سياسيا وتنظيميا، وهو تمايز استفادت منه في نواحٍ عديدة من بينها التماسك العسكري الداخلي، والانضباط الإداري، فيما خسرت التأييد الشعبي، وكذلك القبول لدى الأوساط الدعوية والدينية[٢].

تضم حركة «الشباب المجاهدين في الصومال» الجناح الراديكالي للإسلاميين الصوماليين، فجذورها محلية، إذ تتكون من ثلاثة تيارات إسلامية

---

(١) مراد بطل الشيشاني، إعادة الاعتبار إلى القرن الإفريقي في أدبيات تنظيم «القاعدة» ورسائل قادته، الصومال ملاذ قديم متجدد للقاعدة ومنفذه البحرية فرصة للوصول إلى العالم العربي، الحياة اللندنية، ٤ نوفمبر ٢٠٠٨.

(٢) محمد محفوظ، حركة الشباب المجاهدين: هل بدأ العد التنازلي؟ مركز الجزيرة للدراسات.

متشددة: أولاً؛ تيار الصوماليين الذين قاتلوا في أفغانستان، ولما رجعوا إلى بلادهم في أواخر ٢٠٠١ غداة انهيار طالبان، صمموا على إعمال ما حصلوه بأفغانستان في الصومال.. ثانياً؛ تيار "الاعتصام"، الذي انشق عن حركة "الاتحاد" التي كانت بمنزلة الحركة الإسلامية الأم للصوماليين في تسعينيات القرن الماضي. ثالثاً؛ تيار الشباب المتحدر من حركة "المحاكم الإسلامية"، التي أسهم التجار في تمويلها في عام ١٩٩٤، لإضعاف أمراء الحرب أو إقصائهم وإيجاد بديل مقبول لدى كل القبائل والشارع الصومالي عموماً، فوجدوا البديل في اتحاد "المحاكم الإسلامية".

منذ توقيع اتفاقية جيبوتي بين الأطراف الصومالية ممثلة بالحكومة الانتقالية آنذاك برئاسة عبد الله يوسف، وبتحالف إعادة تحرير الصومال برئاسة شريف شيخ أحمد، قامت حركة الشباب المجاهدين بتوسيع سيطرتها على المدن والقرى الواقعة في جنوب الصومال، وتمكنت من التغلب على القوى المحلية في هذه المدن، وأعلنت تكوين ولايات إسلامية في جميع مناطق جنوب غربي مقديشو، وخلال فترة وجيزة أصبحت حركة الشباب تسيطر على المناطق التسع التالية: جدو؛ جوبا السفلى؛ جوبا الوسطى؛ شبيلى السفلى؛ شبيلى الوسطى؛ هيران؛ جلجدود؛ منطقة باي؛ بكول، وكلها مناطق تشكّل الحدود بين كينيا والصومال، وكذلك بين الصومال وأثيوبيا.

وهكذا، شكَّل اتساع الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها الحركة - والتي بلغت تسع مناطق من إجمالي ثماني عشرة هي مجموع مناطق جمهورية الصومال ككل - إضافة أعباء ومسؤوليات كبيرة على الحركة، ذلك لأن الحفاظ على هذه المكتسبات الميدانية مكلف للغاية، خاصة بالنسبة لحركة إسلامية شابة لا تتمتع بدعم دولي ولا محلي(١).

صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية التقت بأحد المتخصّصين، رولان مارشال، وهو مدير الدراسات في المعهد الوطني للبحوث العلمية، ويُدَّرس العلوم السياسية

---

(١) المصدر السابق عينه.

في جامعة باريس١، وطرحت عليه أسئلة عن حركة "الشباب المجاهدين في الصومال" التي خرج نشاطها المسلح عن حدود الصومال: "كيف تفسّر صعود منظمة "الشباب" السريع والباهر؟ فأجاب رولان مارشال: "سياسة أميركا وحليفتها الأقوى، إثيوبيا؛ وأيضاً سياسة أوروبا، فرنسا وبريطانيا خصوصاً، كانت لهما آثار كارثية. فهذه السياسات نجحت في تحويل مجموعة سياسية أصولية صغيرة إلى قوة ضاربة تسيطر على ٨٠% من أراضي وسط الصومال وجنوبها، وعلى نسبة أعلى من سكانها. فبدل أن تُضعف هذه السياسة منظمة "الشباب"، استطاعت الإستراتيجية الغربية المعادية للإرهاب أن تقوّيها. إستراتيجية قامت على الاغتيالات وعلى اجتياح أثيوبيا للصومال عام ٢٠٠٦"(١).

٥ - دور أميركا وأثيوبيا في تمزيق الصومال:

يشير التدخّل الأميركي - الإثيوبي إلى نهاية حلقةٍ من حلقات الأزمات السياسية في الصومال، ويفتتح فصلاً جديداً في القرن الإفريقي. وبدل أن يدشّن تثبيت الاستقرار داخل الصومال، فإن هذا التدخّل أدّى خلال السنوات القليلة الماضية إلى إضفاء طابعٍ عسكريّ على التناقضات السياسية والاجتماعية التي تتجاوز الحدود الصومالية. فللمّرة الثالثة منذ ١١ أيلول / سبتمبر٢٠٠١، تشجّع الولايات المتحدة التدخّل العسكري في بلدٍ مسلم، وما يزيد الأمور سوءاً في نظر الرأي العام المسلم، أنها تُقدِم على ذلك بمساعدة حليف يظنّ بأنّه مسيحيٌّ(٢).

ويندرج قرار التدخّل في الصومال ضمن منطقٍ مزدوج. من جهة، الأجندة الشاملة المرتبطة برؤية واشنطن لمكافحة الإرهاب والقاعدة، ومن جهةٍ أخرى،

---

(١) صحيفة ليبراسيون الفرنسية، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٠.

(٢) الأفكار المسبقة لا تزول سريعاً، وليس فقط في الغرب: فالإسلام هو الدين الأول في إثيوبيا ولو أنّ المسلمين لا يمثّلون الأكثرية. النظام علمانيّ على صورة زعمائه الماركسيين اللينينيين (من إقليم التيغراي) الذين انطووا تحت لواء الليبرالية الاقتصادية في مطلع التسعينيات.

المصالح الخاصة بالنظام الإثيوبي الذي يواجه معارضةً داخلية ويحاول تفادي بروز سلطة مستقلّة عند خاصرته الجنوبية، تقيم علاقات وديّة مع إريتريا العدوّة ومجموعاتٍ المعارضة الإثيوبية المسلّحة. وقد فّرت هذه المصادفة إطاراً لهذا التدخّل وزادت من مضاعفاته الإقليمية والدولية.

فهذا التدخل يثير المسائل على مستوياتٍ عدّة. أولاً وبالطبع، فيما يخصّ الديناميّة السياسية في الصومال: فإلى أي حدٍّ كان هذا التدخّل ضرورياً لفكّ عقدة الأزمة المتحكّمة بهذا البلد منذ العام ١٩٩١؟ ثانياً، ومن منظورٍ إقليمي: مثل أي تدخّل من قبل بلد أجنبي، تلجأ إثيوبيا إلى خطابٍ معهود، مبرّرة تصرّفها بحاجتها إلى حماية نفسها من الأعمال العدائية والإرهابية (ما هو مآل هذه الحجة طالما أن المحاكم الإسلامية المرهوبة الجانب قد انهزمت في أقل من أسبوع؟) ثالثاً وأخيراً، تأكد التورّط الأميركي التي دارت حوله الشائعات منذ نهاية كانون الثاني/ديسمبر، عند قيام طائرة أميركية من طراز "آ س ١٣٠" بقصف قريةٍ في أقصى الجنوب الصومالي، وبوجود عناصر من القوات الخاصة على الأرض. كيف نحلّل ذلك؟ هل نصدّق ما أعلن عن أن هدف العملية هو استعادة ثلاثة مسؤولين عن اعتداءات كينيا عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢؟[١]. أم هي تجسيدٌ لعقيدةٍ عسكريةٍ جديدة مشابهة لتلك التي اعتمدها الرئيس نيكسون في زمن الحرب الباردة: تبنّي الدول الإقليمية التي تلتزم بأهدافٍ تحدّدها الإدارة الأميركية ضمن أولويّاتها؟

من الواضح أن حركة "الشباب المجاهدين في الصومال"قد استعدت مختلف القوى السياسية في الصومال، وكذلك دول الجوار الإقليمي، بسبب رؤيتها الأصولية الإقصائية، وهذا ما جعلها تعيش في حرب مع الجميع. فلم تتمكن حركة الشباب المجاهدين من استخدام سياسة تأمين المصالح وتأخير القتال مع بعض الأطراف، فأدى ذلك إلى استعداء الكثيرين ضدها، ووضعت نفسها في مرمى هجمات الجميع، ولم تتحالف مع أي طرف من أطراف الصراع في البلاد، بل لم

---

(١) "Africa: U.S. Official Sees 'Credible and Capable' Force As Key to Peace in Somalia" at http://allafrica.com/stories/200701180980.html

تُعط الأمان والتصالح إلا لأعضائها، فحاربت ضد الحزب الإسلامي حتى انهار الحزب أمام ضرباتها، حينها شعر الجميع أن الحركة خطر على الكل، وليس أمام أي طرف من الأطراف إلا محاربتها أو الانضمام إليها رهبة أو رغبة.

أما العلاقة مع دول الجوار، لا سيما كينيا وأثيوبيا فكانت بمنزلة إعلان حرب؛ وبذلك كانت الحركة في الداخل تقاتل ضد الحكومة الانتقالية، وضد تنظيم أهل السنة والجماعة الصوفية، إضافة إلى إدارة بونت لاند، ولا شك أن سياسة تكثير الأعداء ترهق الأنفس والعتاد، كما تربك التخطيط الإستراتيجي للقتال، وتصبح الحركة في حالة حرب مفتوحة مع الجميع[١].



---

(١) محمد محفوظ، مصدر سابق.

الفصل الثالث عشر

المجاعات المزمنة في دول القرن الإفريقي

يظل خطر المجاعة قائماً في ظل تعمق الأزمة التي تعصف بكل من كينيا، والصومال، وإثيوبيا، بصورة دائمة في عدد من المناطق الإفريقية. وكل إفريقيا الشرقية متجهة أنظارها نحو السماء، في انتظار هطول الأمطار. وفي حال استمرار الجفاف، فإن ١٢ مليون شخص سيشهدون تدهوراً حقيقياً في أوضاعهم المعيشية. فهؤلاء الأشخاص يعيشون بين إريتريا وبوروندي، ولكنهم متمركزون بصورة رئيسية في كينيا، وإثيوبيا، والصومال، ويعانون منذ أشهر عدة من التأثيرات المدمرة لجفاف بدأ على الأقل منذ سنتين، ويبدو أنه الأكثر خطورة منذ عقد من الزمن، من دون الذهاب حتى الوقت الحاضر إلى المجاعة.

في قلب موجة الجفاف التي تهدد قسما من شرق إفريقيا، فإن الكارثة الإنسانية الأكثر خطورة تتموقع في الصومال. فهذا البلد الذي يعيش من دون حكومة منذ اندلاع الحربِ الأهلية منذ خمس عشرة سنة مضت، يجد نفسه في مواجهة التأثيرات المتزامنة لموجة جفاف خطيرة، وحركة نزوح سكان، وصعود قوي للعنف مادام مسار السلام بين الأطراف المتحاربة هشاً. وفي المجموع هناك ١,٧ مليون شخص مهددون من قبل أزمة غذائية خطيرة يضاف إليهم ٤٠٠ ألف مهجر بسبب الحرب الأهلية. والحال هذه، فإن أكثر من مليونين من الصوماليين سيكونون عرضة للمجاعة، من بينهم عدد كبير من مربي الماشية، الذين تضخمت قطعانهم في السنوات الماضية.

ولكن ما هي المجاعة؟ هنا التعريفات تبدو غير ثابتة وعائمة أحياناً، بحسب أوضاع «الأزمة الإنسانية» المعلن عنها إلى حدٍّ ما، وصيحات الإغاثة التي تطلقها المنظمات غير الحكومية المتخصصة على مدى فترات منتظمة. وفضلت منظمة الزراعة والتغذية التابعة للأمم المتحدة (الفاو) اعتماد معيار محدد. وحسب نيكولاس هان، خبير أحد أجهزة الفاو المكلف بالتنبؤ للأزمات الغذائية في الصومال، تبدأ المجاعة عندما تكون من أصل مجموعة بشرية يقدر عددها بنحو ١٠ آلاف شخص، نسجل أربع حالات وفاة يوميا مرتبطة بالنقص في الغذاء. ولم يصل شرق إفريقيا إلى هذه الحال، ولكن إذا لم تنزل الأمطار هذه السنة، فإن مناطق عدة، بدءا بقسم من الصومال يمكن أن يدخل في أزمة خطيرة.

وتتمثل مهمة الفاو، من خلال نظام إنذارها المبكر، في إخطار المجموعة الدولية بالمصاعب التي يواجهها بلد ما. ويلعب البرنامج العالمي للتغذية التابع للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في عمليات الإنقاذ. ففي سنة ٢٠٠٤ قدم برنامج الغذاء العالمي مساعدات لأكثر من ١١٣ مليون شخص في ٨٠ بلدا. وتم توزيع ٥,١ مليون طن في إطار عمليات الإغاثة بقيمة ٣,١ مليار دولار. وحول هذا المبلغ: ١,٥ مليار دولار يمثل تكلفة المواد الزراعية (المشتراة أو المتلقاة كهبات) وأكثر من ٨٠٠ مليون دولار تكلفة إيصالها. وبشكل عام، يقدر الخبراء أن طنا من المساعدات الغذائية يقدم لبلد في أزمة يكلف ٤٠٠ دولار. ويتجه مستوى المساعدات نحو الانخفاض. فمساعدات القمح التي تمثل النسبة الأكبر من المساعدات، بلغت ٧ ملايين طن في سنة ٢٠٠٤، وهي أقل من النصف مقارنة بعقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث انتقلت المساعدة للفرد الواحد من إفريقيا التي تحتل المرتبة الأولى في تلقي المساعدات من ١٠ كيلو جرامات إلى ٣,٧ كيلو جرام. وفي سنة ٢٠٠٤، كانت البلدان الرئيسية الخمسة التي تلقت مساعدات غذائية هي العراق، وإثيوبيا، وكوريا الشمالية، وزيمبابوي، وبنجلاديش.

ويقدر عدد الأشخاص في سنة ٢٠٠٢، الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بنحو ٨٥٢ مليونا حسب إحصاءات «الفاو» المنشورة في عام، ٢٠٠٥

وسوء التغذية ظاهرة ريفية، بما أن ٧٥% من الأشخاص الذين يعانون منها يعيشون في الأرياف.

"كانت مشكلة الجوع جديّةً حين كانت الأسعار ما تزال معقولة والعالم يعيش مرحلة ازدهار. لكنّ الأزمة الغذائية العالمية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) والأزمة الاقتصادية التي تلتها، قد خلقتا وضعاً كارثياً". هذا ما يلاحظه السيد دانيال غوستافسون، مدير مكتب منظّمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). لكنّ ميزانية "برنامج الغذاء العالمي" قد تراجعت من ٦ الى ٣ مليارات دولار أميركي بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. في حين ترى منظمة "الفاو"، إنّ ٣٠ مليار دولار سنوياً تكفي لكي ينخفِض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع وصولاً إلى العام ٢٠١٥. ويمثّل هذا المبلغ أقلّ من عُشر المساعدات التي تقدّمها الدول الغنيّة إلى الزراعة. ومع انعقاد القمّة العالمية حول الأمن الغذائي بين ١٦ و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في روما، تبقى المسألة الأساسية المطروحة هي: أيّ نموذجٍ زراعيّ سيسمح بإطعام المليارات التسع الذين ستحويهم الأرض في العام ٢٠٥٠؟[١].

"الجوع ليس كارثةً طبيعيّة"، هذا ما يشدّد عليه السيّد أوليفييه دو شوتر، المقرّر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الغذاء[٢]. فهو بشكلٍ أساسيّ وليد الخيارات السياسيّة غير الملائمة. هكذا تبدو هذه الملاحظة رهيبة وخلاصيّة في آنٍ معاً؛ رهيبةٌ بمدى اتساع نتائجها: إذ أنّ هناك مليار شخصٍ لن يحظوا بالغذاء الكافي في العام ٢٠٠٩، بحسب منظمة الفاو[٣]، وسيصاب مليارا شخصٍ بسوء التغذية، وسيموت تسعة ملايين سنوياً[٤].

---

(١) ستيفان بارمانتييه، وفجأةً... ظهر الجوع مجدّداً، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩.

(٢) T. Nagant، « "La faim n'est pas une fatalité", pour Olivier De Schutter", Programme alimentaire mondial، http://one.wfp.org

(٣) " L'état de monde l'insécurité alimentaire dans 2008", FAO, Rome, 2009.

(٤) 2008 printemps, actualités Science ;"L'origine de la crise alimentaire mondiale، www.citesciences.fr

لقد عرفت القارة الإفريقية تدهوراً خطيراً في أوضاعها الغذائية خلال العقد الأخير، على نقيض كل المناطق في العالم. وليست قلة الأمطار هي العامل المسؤول الوحيد عن هذا التدهور، بل إن قائمة الأسباب تطول.

إن القطاع الزراعي في العديد من البلدان الإفريقية عانى من الإدارة السيئة وفساد الحكومات، وفي الوقت عينه من النقص الفادح في مصادر التمويل والخبراء. فهناك برامج بالكامل للتنمية الريفية ألغيت تحت تأثير "برنامج الإصلاح الهيكلي" المفروض من قبل صندوق النقد الدولي بداية من عقد الثمانينيات من القرن الماضي. كما أن جهود الدول المانحة انخفضت كثيراً. فالزراعة لم تعد تستوعب سوى ٢% تقريباً من المساعدات المتعددة الأطراف في سنة ٢٠٠٢ مقابل ٣٠% في سنة ١٩٨٠. والجهود لم تكن متركزة على البلدان التي تعيش أوضاعاً صعبة. فالبلدان التي يعاني ٥% من سكانها من سوء التغذية تحصل ثلاث مرات من المساعدات عن كل عامل زراعي أكثر من البلدان التي يعاني ٣٥% من سكانها من المجاعة.

إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من كثرة مجاري الأنهار، فإن إفريقيا هي القارة الأقل مروية في العالم.

وتعتبر المؤسسة الدولية للبحث في السياسات الغذائية أن ٧٢% من الأراضي الصالحة للزراعة و٣١% من المراعي هي "مترديية". وفضلاً عن ذلك، فإن المساحة الصالحة للزراعة للفرد الواحد انخفضت بنحو ٢٤،٥% بين ١٩٨٠ و١٩٩٣. وأخيراً، كانت إفريقيا مجبرة على مواجهة ثلاثة عوامل خطيرة بوجه خاص:

أولاً: بلوغ إفريقيا رقماً قياسياً في النمو الديمغرافي. فما بين ١٩٧٥ و٢٠٠٥، تضاعف عدد سكان القارة الإفريقية أكثر من الضعفين، منتقلاً من ٣٣٥ إلى ٧٥١ مليون نسمة. وحتى مع انخفاض معدل الخصوبة منذ عقد التسعينات.

ثانياً: عرفت إفريقيا أوضاعاً غير مستقرة مهمة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إذ قام رئيس المفوضية للاتحاد الإفريقي، الرئيس المالي السابق ألفا

عمر كونوري، بجرد حساب: لقد كانت إفريقيا مسرحاً لنحو ١٨٦ انقلاباً عسكرياً، و٢٦ حربا أهلية، خلال الخمسين السنة الماضية. ويوجد في القارة الإفريقية ٢٠ مليون لاجىء.

ثالثاً: إن انتشار مرض الإيدز الذي فتك برؤساء العائلات في الأرياف، أحدث اضطراباً في الإنتاج الزراعي.

ومع ذلك، فإن هذه العوامل كلها لا تحدِّد كلياً الأوضاع «الكارثية» التي تطفو على مدى فترات منتظمة. فهناك آليات أخرى كانت المتسببة في أوضاع الأزمة الغذائية، بدءا من استخدامها لأغراض سياسية. إن «المجاعة» يمكن أن تستخدم لطمس المشاكل وضمان دخل منتظم في آن معا. وتعد إثيوبيا واحداً من بلدان المنطقة التي تجيد استخدام هذا الأسلوب.

١ - المجاعة في القرن الإفريقي.. أسبابها وطرق معالجتها:

تتعرض منطقة القرن الإفريقي كلها لأكبر مجاعة منذ ستين سنة، حيث تركت ١٢ مليون نسمة يعيشون في العوز المطلق مع تفاقم الطعام، وتضرب المجاعة البلدان التالية: إثيوبيا ٤,٥ ملايين نسمة، كينيا ٣,٥ ملايين نسمة، الصومال ٣,٧ ملايين نسمة، أوغندا ٦٠٠٠٠٠٠ شخص، جيبوتي ١٢٠٠٠٠ شخص، ويواجه نحو ٣,٧ ملايين صومالي - أي ما يقرب من نصف سكان البلاد - المجاعة بسبب الجفاف الذي تأثر به نحو ١٢ مليون شخص في منطقة أطلقت عليها وسائل الإعلام المحلية اسم «مثلث الموت» الذي يمتد في كل من كينيا والصومال وإثيوبيا. وقال لاجئون صوماليون فروا من مزيج مهلك من الجفاف والصراع في بلادهم إن الأوضاع شديدة القسوة التي يفرضها متشددون إسلاميون لهم صلة بالقاعدة جعلت فرص النجاة صعبة المنال.

من الأسباب الرئيسية لهذه المجاعة، تفاقم الأزمة الغذائية من جراء موجة الجفاف الاستثنائية التي تضرب منطقة القرن الإفريقي. ويجمع المراقبون الناشطون في المنظمات غير الحكومية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في تقاريرهم، بأن منطقة جنوب الصومال هي التي

تعاني أكثر من سواها من تركيبة مهلكة من الجفاف، وما يترتب عن ذلك من سقوط كل مناطق الجنوب في براثن المجاعة الشاملة.

وتعتبر مناطق جنوب الصومال، مناطق كارثية بامتياز، حيث تراجعت المحاصيل الزراعية إلى نسبة متدنية جداً، وفي ظل استمرار الحرب الأهلية المدمرة، التي قادت إلى موجة من زيادة أسعار المواد الغذائية بنحو ٢٧٠% للقمح والذرة الصفراء.

ففيما كان سعر الكيس من الذرة الصفراء يساوي ٥ يورو قبل الأزمة، أصبح يساوي في الوقت الحاضر ٤٠ يورو في موقاديشيو، وهو سعر غالٍ جداً بالنسبة للقسم الأعظم من السكان، ويظل العامل الرئيس المتسبب في هذه المجاعة التي تضرب جنوب الصومال هو غياب الاستقرار السياسي في هذا البلد العربي- الإفريقي، الذي يعيش منذ سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩١، في ظل غياب الدولة، والحروب الأهلية المستمرة. فالمجاعة في الصومال ليست بسبب الجفاف وحده، بل هي نتيجة لمسار طويل من التدهور، يجمع في سيرورته الداخلية ما بين الهجمات العدوانية المتكررة للطبيعة / الجفاف، الكوارث الطبيعية / والصراعات الأهلية المستمرة مند بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي.

ويتوقع أن تصل مستويات نقص الغذاء إلى حد الأزمة في مناطق اللاجئين خلال شهري آب وأيلول ٢٠١١. كما جرى تحديد أشد المناطق التي تبعث على القلق خلال الأشهر الستة المقبلة وهي جنوبي ووسط الصومال وشمالي وجنوبي وشرقي إثيوبيا وشمالي - شرقي وجنوبي - شرقي كينيا، إضافة إلى مخيمات اللاجئين في كل من جيبوتي وكينيا وإثيوبيا.

وقد أسهمت الحروب الأهلية المتكررة في الصومال، في تهجير ١,٥ مليون نسمة داخل الصومال، و٤٠٠٠٠٠ صومالي إلى كينيا، و١١١٠٠٠ صومالي إلى إثيوبيا، و١٥٠٠٠٠ صومالي إلى اليمن، وتسود الفوضى العامة والمزمنة في الصومال، وتعزز سلطة أمراء الحرب في هذا البلد المنكوب، وتحول الصومال إلى مملكة لكل عمليات التهريب والقرصنة، فحركة الشباب

الإسلامية المرتبطة بالقاعدة التي تسيطر على جنوب الصومال وترفض دخول المنظمات غير الحكومية لإغاثة السكان المنكوبين، وكانت التصريحات الأخيرة لحركة الشباب الإسلامية المتشددة التي طالبت بالمساعدة الدولية مع رفض الاعتراف بالمجاعة في الوقت عينه، لا تبشر بالخير فإذا أرادت المنظمات غير الحكومية التحرك بسرعة في تلك المنطقة فإنها تتعرض لتحديات جمة، لاسيما أنها غير مرحب بها، فضلاً عن أن المساعدات الإنسانية يمكن أن تحول لمصلحة المليشيات الإسلامية المسلحة.

لقد أكدت تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» أن أكثر من ٢,٣ مليون طفل في الصومال وإثيوبيا وكينيا وجيبوتي معرضون للموت الحتمي والتدريجي، وأن حالات الإسعاف السريع قد تستطيع إنقاذ حياة نحو نصف مليون طفل وليس أكثر، أما الإسعاف السريع، فيعني حسب منظمة «يونيسيف» ضرورة تقديم مواد غذائية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار كخطوة أولى. وفي مؤتمر صحفي سريع عقده الأمين العام للأمن الغذائي/ الفاو/ جاك ضيوف في الصومال لتحديد حجم الكارثة وسبل وقف تدهورها، قال إن دول القرن الإفريقي بحاجة سريعة وماسة في الأشهر المقبلة إلى ما يوازي ١,٦ مليار دولار لوضع حد لحالات الموت، وحدد ضيوف أسباب الكارثة في القرن الإفريقي بالحروب الداخلية وحالات الجفاف، وهذا الواقع المرير، وضع نحو ١٢ مليون إنسان في دائرة خطر الموت.. ويقدر الخبراء احتياجات كل من الصومال وإثيوبيا وكينيا وجيبوتي من الغذاء بنحو ١,٩ مليار دولار لسنة ٢٠١١ منهم ٣٠٠ مليون دولار بالنسبة لشهري آب وأيلول.

٢- ما هو دور المجتمع الدولي في إخراج الصومال من هذه الدورة الجهنمية؟

إذا كان الجواب الإنساني العاجل في الطور الراهن، هو الجواب الوحيد المطروح، فإنه لا يزال بعيداً عن تقديم ما هو مطلوب فالمساعدات الإنسانية قد تسهم في محاصرة الحريق الغذائي، لا إطفائه، لاسيما في ظل غياب كلي للآفاق

السياسية. إن الكارثة التي حلت بالصومال، بوصفه بلداً لا يمتلك ثروات كبيرة، ويفتقد إلى قيمة استراتيجية، يمكن تلخيصها بالتخلي، من جانب المجتمع الدولي والدول العربية، ودول القرن الإفريقي المجاورة إذ لم يتغير أي شيء جوهري في الصومال منذ عشرين سنة، فالبلد يعيش من دون دولة مركزية، وعجزت المبادرات الإقليمية عن إيجاد تسوية مرضية بين جميع الأفرقاء السياسيين المتقاتلين ولهذا السبب فهو معرض دائماً لإعادة إنتاج الأزمة.

المجاعة في القرن الإفريقي: الصومال وشمال كينيا وجيبوتي وإثيوبيا، تعتبر فضيحة العصر، بالنسبة للعولمة الليبرالية وللدول الغربية، وللمنظمات الدولية المدافعة عن نظام العولمة الليبرالية، لاسيما مجموعة العشرين الزراعية، التي زعمت في قمتها الأخيرة بمنتجع دوفيل شمال غرب فرنسا في حزيران / يونيو ٢٠١١، أنها أقرت برنامجاً للعمل لكن مجموعة العشرين الزراعية لم تفعل شيئاً لتجنب بعض المواد الغذائية مثل الذرة الصفراء التي أصبحت تستخدم بشكل مكثف لإنتاج الوقود، بدلاً أن تغذي السكان الجائعين، متجاهلة المطالب الدقيقة التي بلورتها وقدمتها المنظمات الدولية، لاسيمامنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية، ومنظمة الفاو والبنك الدولي كما أن مجموعة العشرين الزراعية لم تتوصل في قمتها الأخيرة إلى إقرار خطة لتوزيع الاحتياطات الغذائية في المناطق المنكوبة، وهو ما ينقص بقسوة اليوم من أجل مواجهة الكارثة الإنسانية / المجاعة/ التي حلت بمنطقة القرن الإفريقي.

المجاعة في القرن الإفريقي، تتطلب تحركاً سريعاً من المجتمع الدولي، من أجل بلورة استراتيجية حقيقية للتنمية الزراعية في بلدان عالم الجنوب، لاسيما في البدان الفقيرة جداً، حسب التوجهات المحددة في برنامج عمل مجموعة العشرين، والتي نصت على زيادة الإنتاج الغذائي العالمي، وضمان الاستقلالية الغذائية للبلدان الأكثر فقراً في العالم، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الأزمات، ومقاومة المضاربات حول المواد الأولية، ومساعدة الفلاحين الفقراء على الاستثمار في الزراعة، لأنهم هم الذين يغذون الغالبية العظمى من سكان عالم الجنوب، لا

الاستثمارات الزراعية الرأسمالية التي تخدم مصالح فئة البزنس الطفيلية وحاجيات السوق الرأسمالية العالمية.

يتطلّب وضع حدٍّ لحالة الجوع تغييراً جذرياً في التوجّه يهدف إلى ضمان هذه التنمية في سياق السيادة الغذائيّة. حيث تفترِض مقاربة من هذا النوع أسعاراً ثابتة ومنصفة لكلّ الفلاحين في العالم. وهذا ما يتطلّب التمتع بأنظمةٍ فعالةٍ لإدارة العرض على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، يتمّ إرساؤها على ملاءمة الإنتاج بشكلٍ مستمرّ وحمائية متغيّرة عند الحدود. وبالتلازم، يبدو إعادة التوازن للعلاقات بين الفعاليات أمراً جوهرياً، سواء عبر تعزيز سلطة المنظّمات الفلاّحية أو تخفيف سلطة الصناعات الزراعية وشركات التوزيع الكبرى. زيادة الاستثمار أمرٌ أساسيّ كذلك، لكن ليس بأيّة شروط. فقد تبيّنت عقود من الدعم لنموذج الزراعة الصناعية المكثّفة على محدوديّة هذا الخيار. أمّا الزراعة البيئية فيمكن أن تمنح حلولاً تساعد في زيادة الإنتاجية في آنٍ واحد مع المساهمة في احترام الكرة الأرضية، عبر على الأخصّ، الحدّ من التغيّر المناخي.

في نيسان / أبريل من العام ٢٠٠٨، وقّعت حوالى ستين دولة تقريراً حول "التقويم الدولي للمعارف والعلوم والتقانات الزراعية من أجل التنمية[١]". حيث يدعو هذا التقرير المتعدّد التوجّهات، الذي وضعه أربعمائة باحثٍ من مختلف أنحاء العالم، إلى إعادة توجيه الأولويّات وزيادة تمويل ثورة زراعية نحو "الزراعة البيئيّة". كما يطالب بتنفيذ سياسات تضمن الحصول على الأرض وعلى البذار ومياه الشفة. ففي الواقع، تدفع الزيادة غير المسبوقة في عدد ضحايا الجوع في العام ٢٠٠٩ إلى طرح سؤالٍ جوهريّ: أي نموذجٍ زراعي وغذائي نريده لمستقبلنا؟

---

(١) نشر هذا التقويم في ١٥ نيسان / إبريل ٢٠٠٨، بعد أن رعته ثلاثين حكومة وثلاثين مؤسسة "مجتمع مدني". وقد عملت عليه خمس مؤسسات تابعة للأمم المتحدة: منظّمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحد الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، واليونسكو ومنظّمة الصحّة العالميّة. لملخّص عن هذا التقويجغرافيا سياسيّة .



الفهرس

الصفحة

الصفحة

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

القسم الثاني

الفصل العاشر

الصفحة

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر

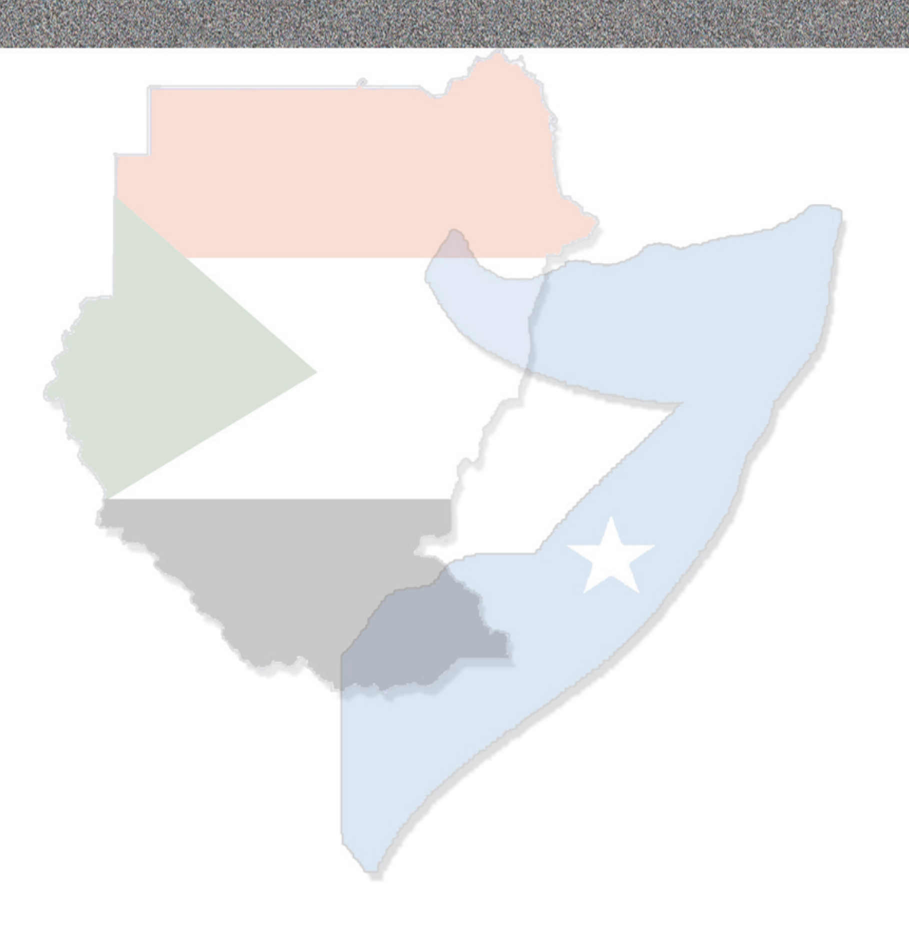




الطبعة الأولى / ٢٠١٢م

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة









www.syrbook.gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢م

سعر النسخة ١٧٠ ل.س أو ما يعادلها